

Distr.: General
16 August 2011
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٤٠ من جدول الأعمال المؤقت*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري
والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة
الأمريكية على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه
الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٦٥/٦٦ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على طلب الأمين العام الداعي إلى موافاته بمعلومات عن الموضوع.

* A/66/150.



المحتويات

الصفحة

١٠		أولا - مقدمة
١٠		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
١٠		الاتحاد الأوروبي
١١		الاتحاد الروسي
١٢		إثيوبيا
١٢		أذربيجان
١٣		الأرجنتين
١٥		أرمينيا
١٦		إريتريا
١٦		أستراليا
١٦		إكوادور
١٧		الإمارات العربية المتحدة
١٧		أنتيغوا وبربودا
١٨		إندونيسيا
١٩		أنغولا
١٩		أوروغواي
٢٠		أوغندا
٢٠		أوكرانيا
٢٠		إيران (جمهورية - الإسلامية)
٢٢		بابوا غينيا الجديدة
٢٢		باراغواي

الصفحة

٢٣	 باكستان
٢٣	 البرازيل
٢٥	 بربادوس
٢٥	 بليز
٢٦	 بنغلاديش
٢٦	 بنما
٢٧	 بنن
٢٧	 بوتسوانا
٢٨	 بوركينا فاسو
٢٨	 بوروندي
٢٨	 البوسنة والهرسك
٢٩	 بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٣٣	 بيرو
٣٤	 بيلاروس
٣٥	 تايلند
٣٥	 تركمانستان
٣٦	 تركيا
٣٦	 ترينيداد وتوباغو
٣٦	 توغو
٣٧	 توفالو
٣٧	 تونس
٣٨	 تونغا

الصفحة

٣٨	 تيمور - ليشتي
٣٨	 جامايكا
٣٩	 الجبل الأسود
٣٩	 الجزائر
٤٠	 جزر البهاما
٤٠	 جزر سليمان
٤١	 جزر القمر
٤١	 جمهورية أفريقيا الوسطى
٤١	 جمهورية تنزانيا المتحدة
٤٢	 الجمهورية الدومينيكية
٤٢	 الجمهورية العربية السورية
٤٤	 جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
٤٥	 جمهورية الكونغو الديمقراطية
٤٥	 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤٦	 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٤٦	 جنوب أفريقيا
٤٧	 جورجيا
٤٧	 دومينيكا
٤٨	 الرأس الأخضر
٤٨	 رواندا
٤٨	 زامبيا
٤٩	 زمبابوي

الصفحة

٥٠	 ساموا
٥٠	 سان مارينو
٥٠	 سانت فنسنت وجزر غرينادين
٥١	 سانت كيتس ونيفيس
٥١	 سانت لوسيا
٥٢	 سري لانكا
٥٢	 السلفادور
٥٣	 السنغال
٥٤	 سوازيلند
٥٤	 السودان
٥٥	 سورينام
٥٥	 سيراليون
٥٦	 سيشيل
٥٦	 شيلي
٥٦	 صربيا
٥٧	 الصومال
٥٧	 الصين
٥٨	 طاجيكستان
٥٩	 عمان
٥٩	 غابون
٦٠	 غامبيا
٦٠	 غانا

الصفحة

٦٢	 غرينادا
٦٣	 غواتيمالا
٦٣	 غيانا
٦٤	 غينيا
٦٤	 غينيا الاستوائية
٦٥	 غينيا - بيساو
٦٥	 فانواتو
٦٥	 الفلبين
٦٧	 فترويل (جمهورية - البوليفارية)
٦٩	 فيجي
٦٩	 فييت نام
٧٠	 قطر
٧٠	 قيرغيزستان
٧١	 كازاخستان
٧١	 الكامرون
٧٢	 الكرسي الرسولي
٧٢	 كرواتيا
٧٢	 كمبوديا
٧٣	 كوبا
١١٢	 كوت ديفوار
١١٢	 كوستاريكا
١١٣	 الكونغو

الصفحة

١١٣	 كولومبيا
١١٤	 الكويت
١١٤	 كيريباس
١١٤	 كينيا
١١٤	 لبنان
١١٥	 ليريا
١١٥	 ليتوانيا
١١٥	 ليختنشتاين
١١٦	 ليسوتو
١١٦	 مالي
١١٦	 ماليزيا
١١٧	 مدغشقر
١١٧	 مصر
١١٨	 المغرب
١١٨	 المكسيك
١٢١	 ملاوي
١٢١	 ملديف
١٢١	 المملكة العربية السعودية
١٢٢	 منغوليا
١٢٢	 موريتانيا
١٢٣	 موريشيوس
١٢٣	 موزامبيق

الصفحة

١٢٣		ميانمار
١٢٤		ناميبيا
١٢٥		ناورو
١٢٥		النرويج
١٢٥		نيبال
١٢٦		النيجر
١٢٧		نيجيريا
١٢٧		نيكاراغوا
١٢٨		هايتي
١٢٩		الهند
١٢٩		هندوراس
١٢٩		اليابان
١٣٠		اليمن
١٣٠		ثالثا - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها
١٣٠		اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٣٤		منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
١٤٠		الوكالة الدولية للطاقة الذرية
١٤١		منظمة الطيران المدني الدولي
١٤٢		الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
١٤٣		منظمة العمل الدولية
١٤٤		المنظمة البحرية الدولية
١٤٥		الاتحاد الدولي للاتصالات

الصفحة

١٤٥	مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا
١٤٨	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١٤٩	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
١٥١	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
١٥٨	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٦١	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
١٦٢	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١٦٥	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
١٦٧	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٦٩	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
١٧٠	صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٧١	الاتحاد البريدي العالمي
١٧٢	برنامج الأغذية العالمي
١٧٣	منظمة الصحة العالمية
١٧٦	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
١٧٨	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
١٧٩	منظمة السياحة العالمية
١٨١	منظمة التجارة العالمية

أولا - مقدمة

طلبت الجمعية العامة في قرارها ٦/٦٥ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

وعملاً بذلك الطلب، دعا الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، الحكومات والأجهزة والوكالات في منظومة الأمم المتحدة إلى موافاته بأي معلومات قد تود المساهمة بها لإعداد تقريره. وأُرسلت مذكرة شفوية أخرى في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١. ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة التي وردت حتى ١١ تموز/يوليه ٢٠١١. وستصدر الردود الواردة بعد ذلك التاريخ في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١١]

يرى الاتحاد الأوروبي أن سياسة الولايات المتحدة التجارية تجاه كوبا هي مسألة ثنائية أساساً. بيد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد أعلنوا بوضوح معارضتهم توسيع نطاق الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية، كما ينص على ذلك قانون الديمقراطية الكويتية لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي اعتمد، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لائحة وإجراءات مشتركة بهدف حماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار المترتبة على تطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج الحدود الإقليمية، وهما يحظران الامتثال لذلك القانون. وعلاوة على ذلك، تم التوصل في مؤتمر قمة لندن بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، المعقود في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير تشمل استثناءات من البندين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون؛ والتزاماً من جانب حكومة الولايات المتحدة بالامتناع في المستقبل

عن سن قوانين أخرى من هذا القبيل يتجاوز نطاقها حدودها الإقليمية؛ ومذكرة تفاهم بشأن قواعد لتعزيز حماية الاستثمارات. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث الولايات المتحدة على تنفيذ الجانب الذي يخصها من مذكرة التفاهم الموقعة في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠١١]

إن الموقف المبدئي للاتحاد الروسي من هذا القرار موقف راسخ ومعروف جيداً، وهو أن بلدنا يظل على اتفاق تام مع رأي الأغلبية الساحقة لأعضاء المجتمع الدولي، الذي يدين بحزم الحصار الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ويدعو إلى رفع هذا الحصار في أقرب وقت ممكن باعتباره من مخلفات الحرب الباردة.

وقد ثبت بوضوح أن الحصار المفروض على كوبا منذ قرابة نصف قرن لم يفلح في التأثير على الشعب الكوبي فيما يتعلق باختياره السيادي للنموذج الإنمائي الذي يناسبه. والعواقب الوحيدة المترتبة على الجزاءات المفروضة على كوبا هي تردي الأوضاع المعيشية للشعب الكوبي، وإقامة حواجز مصطنعة لإعاقة نمو اقتصاد البلد والتعدي على حقوق بلدان ثالثة ومصالحها.

وإننا نتطلع إلى أن تعقب القرارات التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة برفع بعض القيود المفروضة على الزيارات التي يقوم بها إلى كوبا المواطنون الأمريكيون الذين لهم أقارب هناك، وكذلك على إرسال التحويلات المالية والبريدية إجراءات أخرى تهدف إلى تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة وصولاً إلى رفع الحصار نهائياً.

ونحن على يقين بأن اتخاذ مثل هذا الموقف، خلافاً للممارسة التمييزية القائمة على 'الخنق' الاقتصادي سيساعد في كفالة نجاح الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية التي تنفذها حالياً السلطات الكوبية.

وإذ نستلهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق برفض أية تدابير تمييزية أو تدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإننا نرى ضرورة التصويت لصالح مشروع القرار الداعي إلى رفع الحصار.

إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١]

ترى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا انتهاكا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. وإضافة إلى ذلك، سبب الحصار للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة.

ولذا، تود حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن يُرفع الحصار لتتمكن كوبا شعباً وحكومةً من التمتع بسيادتها وفقاً للمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن الحوار البناء ضروري لإحلال الثقة والتفاهم المتبادلين بين بلدان العالم.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تتقيد جمهورية أذربيجان تقيدا شديدا بمعايير ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية.

وترتبط جمهورية أذربيجان بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودية مع جمهورية كوبا. ولم تصدر ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين أذربيجان وكوبا. وترتبط الجمهوريتان حالياً بثمانية اتفاقات تعاون. وسعياً إلى زيادة تطوير العلاقات الثنائية، أنشئت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لجنة مشتركة بين حكومتي جمهورية أذربيجان وجمهورية كوبا. وفي عام ٢٠١٠، بلغ رقم المعاملات التجارية الخارجية بين جمهورية أذربيجان وجمهورية كوبا ١٨٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وستواصل جمهورية أذربيجان اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع جمهورية كوبا.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لقد التزمت حكومة جمهورية الأرجنتين التزاماً كاملاً بأحكام القرار ٦/٦٤ والقرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويحدد القانون رقم ٢٤-٨٧١ الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الإطار التشريعي المتعلق بنطاق تنفيذ القوانين الأجنبية على الأراضي الوطنية. وبموجب هذا القانون، لا تطبق القوانين الأجنبية التي تهدف، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إلى تقييد أو إعاقة الممارسة الحرة للتجارة وتنقل رؤوس الأموال أو السلع أو الأشخاص، مما لا يضر ببلد ما أو مجموعة من البلدان، ولا ينشأ عنه أي أثر قانوني في الأراضي الوطنية.

وتنص المادة ١ من القانون المذكور على أن القوانين الأجنبية التي تهدف إلى إحداث آثار قانونية خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها، عن طريق فرض حصار اقتصادي أو الحد من الاستثمارات في بلد معين، بغرض إحداث تغيير في نظام البلد أو النيل من حقه في تقرير المصير، هي قوانين غير قابلة للتطبيق على الإطلاق ولا تنشأ عنها أي آثار قانونية.

وقد عبرت الأرجنتين، بتصويتها لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٥ وصيغه السابقة، عن موقفها التقليدي المؤيد لإلغاء هذا النوع من التدابير الانفرادية، وعن التزامها بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي والعمل في إطار تعددية الأطراف.

وإن الأرجنتين إذ تضم صوتهما إلى الأصوات الراضية للحصار رفضاً يكاد يكون بالإجماع، إنما تكرر الإعراب عن معارضتها لهذا الحصار، وتأييدها الثابت لما تسوقه كوبا من حجج ضده. وفيما يلي مواقف تصب في هذا المنحى صدرت في الآونة الأخيرة التي تلت تقديم التقرير السابق عن عدة هيئات متعددة الأطراف، الأرجنتين عضو فيها:

- في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدر رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في مؤتمر قمة الوحدة المعقود في كانكون إعلاناً بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا: نحن رؤساء ورؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعين في مؤتمر قمة الوحدة، نعرب عن رفضنا القاطع لأي تدابير اقتصادية قسرية تفرض بصفة انفرادية، بدوافع سياسية، على دول ذات سيادة، ويراد بها النيل من رفاه شعوبها ومنعها من ممارسة حقها في أن تختار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تريده. ونحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على أن توقف تنفيذ هذا القانون. وعليه، فإننا نحث حكومة الولايات المتحدة على أن تمتثل بذلك للقرارات المتعاقبة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، فتنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا وهو الحصار الذي يخالف القانون الدولي ويتسبب في أضرار كبيرة وغير مبررة تنال من رفاه الشعب الكوبي وتؤثر على السلام والوثام بين أمم الأمريكتين.
- في البيان الصادر في أعقاب مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول ورؤساء حكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - الاتحاد الأوروبي المعقود في مدريد في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠، أدرجت الفقرة التالية: "نرفض رفضاً قاطعاً أي تدابير قسرية ذات طابع انفرادي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة وتتنافى والقانون الدولي وقواعد التبادل الحر المتعارف عليها. ونؤيد القول بأن هذا النوع من الممارسات تهدد خطير للعمل في إطار متعدد الأطراف. ونحن إذ نشير في هذا الصدد إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٤/٦، نؤكد من جديد موافقنا المعروفة جيداً بشأن تطبيق أي أحكام من قانون هيلمز - بيرتون خارج حدود الولاية القضائية للدولة".
- جاء في البيان المشترك الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة في أعقاب مؤتمر القمة التاسع والثلاثين المعقود في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠ في مدينة سان خوان، جمهورية الأرجنتين أنهم "يعربون عن رفضهم للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، اقتناعاً منهم بأنه إجراء مناف لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومخالف للقانون الدولي". وأعادوا تأكيد ندائهم الداعي إلى رفع الحصار فوراً وإنهاء أثر القوانين والترتيبات المنافية للقانون الدولي التي تمس أو تمنع حرية التجارة والملاحة.

وفي مؤتمر القمة الأيبيرية الأمريكية، المعقود يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر في مار ديل بلاتا، جمهورية الأرجنتين، صدر بيان "خاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك تنفيذ قانون هيلمز - بيرتون".

وفي البيان المشترك الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في سوق المخروط الجنوبي والدول المنتسبة بمناسبة مؤتمر القمة الأربعين المعقود في مدينة فوز دو إيغواسو البرازيلية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أدرجت الفقرة التالية: "وفيما يتعلق بالقرارات التي سبق أن اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، نعرب مجددا عن رفضنا للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ونشير إلى تعارضه مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ونكرر الدعوة إلى الإنهاء الفوري لهذا الحظر الذي يلحق أضرارا بملايين الكوبيين".

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تناهض أرمينيا التي تعاني منذ ما يقرب من عشرين عاما من حصار تفرضه عليها أذربيجان وتركيا، جميع أشكال الحظر أو الحصار الاقتصادي أو التجاري التي تترتب عليه آثار مدمرة على النمو السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول المتضررة، وبخاصة الدول النامية غير الساحلية.

ولا تتضمن التشريعات الأرمينية أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٥ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وتقيم جمهورية أرمينيا علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية مع جمهورية كوبا، وتتطلع إلى مواصلة تطويرها وتعزيزها.

إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لم تقم حكومة جمهورية إريتريا بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٦/٦٥.

وتعارض إريتريا بشدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي.

وتتضمن إريتريا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى المنادية بالإلغاء أو الإبطال الفوري للقوانين أو التدابير التي تُلحق آثارا ضارة بالشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين الذين يعيشون في بلدان أخرى.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١١]

تؤكد حكومة أستراليا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٦/٦٥. وما فتئت حكومة أستراليا تؤيد باستمرار، منذ عام ١٩٩٦، قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. ولم تعتمد أستراليا أي تشريعات أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد حركة التجارة أو الاستثمار من كوبا أو في اتجاهها أو تثبطها.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تعلن وزارة الخارجية والتجارة والإدماج في إكوادور أنها لم تصدر أي قوانين ولا تسري فيها أي قوانين أو تدابير قد تشكل حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا ضد كوبا اتساقا منها في ذلك مع سياستها التي دأبت فيها على شجب الحصار التي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وشعبها منذ عدة عقود.

وتدعو إكوادور في الوقت ذاته إلى الوقف الفوري وغير المشروط لجميع التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على هذا البلد الكاريبي.

وموقف إكوادور التي ترى أن من غير المقبول إطلاقاً أن تفرض ضد بلد ثالث تدابير انفرادية تطبق خارج حدود الولاية القضائية للدولة، كالتدابير الواردة في قانون الولايات المتحدة الأمريكية لإحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بورتين لعام ١٩٩٦، إنما يتضح من تأييدها المستمر للقرارات المتعاقبة التي اتخذت بشأن هذا الموضوع في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد حظيت إكوادور بشرف ترؤس جلسة الجمعية العامة التي تم فيها اعتماد القرار ٦/٦٥ المشار إليه.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١١]

صوّتت الإمارات العربية المتحدة لصالح القرار ٦/٦٥ وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتؤكد الإمارات العربية المتحدة على ضرورة أن تتمتع جميع الدول بحرية التجارة والملاحة في جميع الممرات البحرية الدولية. وبناء عليه، فإن الإمارات العربية المتحدة لا تطبق أي حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا ولا تسمح بتطبيق مثل هذه التدابير خارج سياق الشرعية الدولية.

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لا تزال حكومة أنتيغوا وبربودا ملتزمة تماماً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها إزاء استمرار إنفاذ تدابير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا على الرغم من تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء قرار الجمعية العامة ٦/٦٥، وقراراتها السابقة المناهضة للحصار، وعلى الرغم مما تنص عليه سائر المعاهدات الدولية ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، عملاً بالفقرة ٢ من القرار ٦/٦٥، الامتناع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه، وذلك عملاً بالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تعيد تأكيد جملة أمور، من بينها حرية التجارة والملاحة.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

إنّ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا على مدى العقود الخمسة الماضية قد تسبّب في مصاعب لشعب كوبا.

والاستمرار في فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا يشكّل إخلالاً بمبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل والتعرّض لشؤونها الداخلية، وانتهاكا للقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي تنظّم العلاقات السلمية بين الدول.

وإندونيسيا ملتزمة بإيجاد عالم أفضل للجميع تعيش فيه الأمم بسلام، كبيرها وصغيرها. وتحقيق مثل هذا التعايش السلمي بين الأمم يقتضي تقيّد جميع الدول بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وبالتسيير السلمي للعلاقات بين الأمم.

وتضمّ إندونيسيا صوتها إلى صوت البلدان الأخرى لتهيب بالولايات المتحدة أن تتجاوب مع الدعوات المتزايدة لوضع حد للحصار المتواصل منذ خمسة عقود وإلى التقيد التام بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. فالحصار يعيق الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهو علاوة على ذلك لا يدعم ما بُذل في الآونة الأخيرة من جهود لإقامة هيكل اقتصادي عالمي يعزز سياسة الشمول والاستدامة.

وقد لاحظت إندونيسيا أيضاً، على مدى السنوات القليلة الماضية، التحدّيات الخارجية الكثيرة التي زادت في إثقال كاهل الشعب الكوبي، وتحديدًا ما نجم من آثار عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، فضلاً عن الكوارث الطبيعية، وبخاصة إعصار غوستاف.

وقد لقي هذا القرار، منذ عرضه في عام ١٩٩٤، تأييداً قوياً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك إندونيسيا التي لا تزال تدعم هذا القرار وتدعو إلى وقف فوري لهذا الحصار.

أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١١]

تعيد حكومة أنغولا مرة أخرى تأكيد تأييدها المطلق لمضمون القرار ٦/٦٥.

وتعرب حكومة أنغولا عن تقديرها للاهتمام الذي يواصل الأمين العام إيلاءه لهذا الموضوع، وتناشد المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً من أجل توجيه كوبا والولايات المتحدة صوب حوار بناء ومثمر بقدر أكبر للتوصل إلى حلّ نهائي لهذه المشكلة يمرّ وجوباً عبر رفع الحظر المالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١١]

لا تعترف جمهورية أوروغواي الشرقية في قانونها الداخلي بتطبيق قوانين وطنية لدول أخرى خارج أقاليم تلك الدول. وتعتبر أن هذه الممارسة، علاوة على كونها انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي المتعارف عليها، تشكل نوعاً من الضغط يعيق الحوار أكثر مما يشجع عليه. وتنتهج أوروغواي سياسة خارجية تشجع حرية التجارة والملاحة، تماشياً مع أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة.

وفي هذا السياق، أعربت جمهورية أوروغواي الشرقية، في مناسبات عديدة، عن معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ومناهضتها لما يلحق بالشعب الكوبي من أضرار نتيجة التدابير القسرية الانفرادية التي تعيق حرية التبادل التجاري وشفافية التجارة الدولية.

وبناء على ما تقدم، فإن جمهورية أوروغواي الشرقية لم تسن أو تطبق أي قوانين أو مراسيم أو تدابير يمكن أن تماثل في طبيعتها ما يشير إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٥.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١١]

تقيم أوغندا علاقات تجارية طبيعية مع كوبا ولا تلتزم بالحصار.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

ليس لدى أوكرانيا أية تشريعات أو أنظمة قد تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، أو حرية التجارة والملاحة الدولية.

وبالمثل، لا تقبل حكومة أوكرانيا كذلك تطبيق تدابير اقتصادية من النوع المشار إليه أعلاه، وهي تتمسك في علاقاتها مع البلدان الأخرى بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تعرب حكومة جمهورية إيران الإسلامية عن قلقها إزاء التمادي في إصدار الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية ضد كوبا على الرغم من اتخاذ الجمعية العامة سنويا قرارا يدعو حكومة الولايات المتحدة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا وإنهائه.

وتكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية تأكيد اعتقادها بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول ويتناقض نصا وروحا مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون والعلاقات الودية بين الأمم. ولا تزال هذه التدابير تؤثر سلبا على الظروف المعيشية وعلى حقوق الإنسان للشعب الكوبي وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، لا يزال الحصار

يشكل عائقاً للجهود التي تبذلها حكومة كوبا وشعبها من أجل القضاء على الفقر والجوع وتعزيز الصحة والتعليم، وهي شروط أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وينبغي تسوية الخلافات والمشاكل بين البلدان بالوسائل السلمية والحوار السلمي على أساس المساواة والاحترام المتبادل لسيادة الدول الأعضاء. ولكنّ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عقود لا يخدم أي غرض سوى إلحاق الكثير من الأذى والمعاناة بالشعب الكوبي، وبخاصة النساء والأطفال. وهو يشكّل خطراً كبيراً على الحقوق والمصالح المشروعة لكوبا ولغيرها من الدول، فضلاً عن تهديد حرية التجارة والملاحة، مما يستلزم رفعه على النحو المطلوب في جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

واتخاذ قرارات الجمعية العامة، بهذا القدر الواسع من التأييد وعلى مدى عدّة سنوات، لهو دليل واضح على رفض المجتمع الدولي الشديد للتدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية بشكل عام، وللحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بشكل خاص. وهو أيضاً مؤشر على تزايد التعاطف مع الجهود التي تبذلها كوبا، حكومة وشعباً، من أجل إنهاء هذا الحصار غير القانوني واللاإنساني.

وعلاوة على ذلك، وفي سياق التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي، من قبيل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمة الغذاء وما تمخّض عنهما من زيادة الفقر والبطالة وسوء التغذية، أصبح فرض الحصار يفترق إلى المبررات أكثر من أي وقت مضى، وغداً يستوجب معارضة أشد على الصعيد العالمي.

وتشير جمهورية إيران الإسلامية إلى الوثيقة الختامية التي اعتمدت في مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وكذلك إلى الوثائق الختامية والقرارات الرفيعة المستوى الأخرى الصادرة عن حركة عدم الانحياز في هذا الشأن، وتحت المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل وضع حد لهذا الحصار اللاإنساني المفروض على شعب كوبا وحكومتها وحماية الحق السيادي للبلدان الأخرى في توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع كوبا.

وما زالت جمهورية إيران الإسلامية تعارض التدابير الاقتصادية والتجارية التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية بصفة انفرادية ضد بلدان أخرى، مما يعرقل حركة الأشخاص والتجارة والقطاع المالي، كما تعارض تطبيق تشريعات وطنية تتجاوز الحدود الإقليمية وتؤثر على سيادة الدول الأخرى. فهذه الجزاءات تتنافى مع مبادئ القانون الدولي ومع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التعرض لشؤونها الداخلية والتعايش السلمي بينها.

ولذلك، فإنّ جمهورية إيران الإسلامية، التي تخضع هي أيضا لتدابير قسرية اقتصادية، تشاطر شعب كوبا وحكومته شواغلهم، وتؤكد على الحاجة الملحة لوضع حد لمثل هذه التدابير وعلى التنفيذ التام لما جاء في قرار الجمعية العامة ٦/٦٥.

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١]

تعيد بابوا غينيا الجديدة تأكيد موقفها بأنها لم تسن أو تطبق قط قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٥.

وقد دأبت حكومة بابوا غينيا الجديدة على التصويت لصالح قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتؤمن بابوا غينيا الجديدة بأن إصدار الدول الأعضاء وتطبيقها لقوانين وأنظمة تمتد آثارها خارج الحدود الإقليمية وتمس بسيادة دول أخرى وبالمصالح المشروعة لكيانات وأشخاص تحت الولاية القانونية لتلك الدول، علاوة على المساس بحرية التجارة والملاحة، أمر لا يتسق مع الالتزامات التي أخذتها تلك الدول الأعضاء على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١١]

وفقا للمادة ١٤٣ من الدستور الوطني التي تقبل باراغواي بموجبها الامتثال للقانون الدولي والتقيّد بمبادئ حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في شؤونها وإدانة جميع أشكال الديكتاتورية والاستعمار والامبريالية؛ ووفقا للمادتين ١ و ٢ بشأن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز أواصر الصداقة بين الأمم بناء على احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ووفقا للمبادئ العامة للقانون الدولي، التي تعتبر أن تطبيق القوانين الداخلية خارج الحدود الإقليمية ينتهك سيادة الدول الأخرى والمساواة القانونية بين الدول ومبدأ عدم التدخل، مما يؤثر في حرية التجارة والملاحة الدوليتين، فإن جمهورية باراغواي لا تعترف في تشريعاتها بتطبيق قوانين دولية تتعدى آثارها الحدود الإقليمية على نحو ينتهك سيادة دول أخرى، وتعتبر أن مثل هذه الممارسة تشكل خرقا

لمبادئ القانون الدولي. وتنتهج باراغواي سياسة خارجية تشجع حرية الملاحة والتجارة وفقا لما هو منصوص عليه في الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة.

وقد أعربت في عدة مناسبات عن معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وذلك تمشيا مع ما أعربت عنه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث طالبت جميعها بإنهاءه على الفور.

وتأسف بوجه خاص لما يتكبده الشعب الكوبي من آثار هذا الحصار، نتيجة قوانين وضعية انفرادية تؤثر في حرية التبادل التجاري وشفافية التجارة الدولية.

وتدعم باراغواي دعما منهجيا جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، التي تطالب بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وأخيرا، تمثل باراغواي امتثالا تاما للقرار ٦٥/٦ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا"، حيث أنها لم تطبق أي تدابير أو قوانين من النوع المشار إليه في هذا القرار.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١١]

تمثل باكستان امتثالا كاملا للقرار ٦٥/٦.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تكرر البرازيل الإعراب عن موقفها بأن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج نطاق الولاية الإقليمية يتنافى مع الحاجة إلى إقامة الحوار والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وعملا بقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤ و ٦/٦٥، فإن البرازيل لم تقم لا بسن ولا بتطبيق أي قوانين أو أنظمة أو تدابير لها آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية بما من شأنه

التأثير على سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية لتلك الدول، وبما من شأنه التأثير كذلك على حرية التجارة والملاحة. فالنظام القانوني البرازيلي لا يعترف بجواز تطبيق تدابير يتجاوز أثرها حدود الولاية القضائية للدولة.

وإضافة إلى ذلك، تخضع الشركات الموجودة في البرازيل للقوانين البرازيلية دون سواها.

وأي تدابير يتخذها أي بلد تتنافى مع أحكام قرار الجمعية العامة ٦/٦٥، أو تسعى إلى إرغام مواطني بلد ثالث على الامتثال لقوانين أجنبية، إنما تنال من مصالح المجتمع الدولي ككل، وتنتهك مبادئ القانون الدولي المقبولة بوجه عام. ولا بد من مراجعتها وتغييرها بما يتسق مع القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، يتعين على الحكومات التي لا تمثل لقرار الجمعية العامة ٦/٦٥ أن تعجل باتخاذ مزيد من الخطوات لإلغاء الممارسات التجارية التمييزية، ووضع حد للعمل الانفرادي المتمثل في هذا الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي.

وتعيد البرازيل الإعراب عن الاقتناع الذي ترسخ لديها منذ فترة طويلة بأن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج حدود الولاية القضائية للدولة تتعارض مع ضرورة تعزيز الحوار وكفالة سيادة المبادئ والمقاصد المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. والحكومة البرازيلية لا تعارض الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا فحسب، بل تحافظ على علاقات اقتصادية متنامية مع كوبا. وتنسم العلاقات التجارية الثنائية بالدينامية، حيث تزايدت التدفقات التجارية بأكثر من ست أمثالها في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨. وتقوم البرازيل أيضا بتمويل بناء مرفئ مارييل، وهو ما سيكون له أثر كبير في التجارة الخارجية الكويتية.

ويتمثل القاسم المشترك بين البرازيل وكوبا في الحوار المكثف الذي يقيمانه وفي علاقتهما الاقتصادية المتينة، وهو ما يعود بالنفع على بلديهما، ويؤثر تأثيرا إيجابيا في المبادرات الثنائية مع سائر أعضاء الأمم المتحدة، ويؤيد البلدان القول بأنه لا بد من تعزيز التعاون جنوب - جنوب للتصدي للتحديات الدولية الأساسية. وقد وقعت البرازيل وكوبا في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ مذكرة تفاهم بغية تعزيز خدمات الصحة العامة، والتحقق في مدى انتشار الأوبئة في هايتي، وسيعطي هذا الأمر دفعة قوية لتحسين الخدمات الصحية المقدمة لشعب هايتي. وقد أقرت اللجنة المؤقتة لتحقيق التعافي في هايتي على هذا المشروع في آب/أغسطس ٢٠١٠ وستلقى تمويلا من البرازيل قدره ٧٠ مليون دولار.

ويتعارض الإبقاء على الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مع السياسة الإقليمية النشطة التي تميزت في الآونة الأخيرة بعودة كوبا إلى مننديات الحوار والتعاون في الأمريكتين. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، شاركت كوبا في مؤتمر القمة الأول لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وانضمت إلى مجموعة ريو. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ألغى القرار ٢٤٣٨ (د ٣٩-٠/٩) الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية قرار هذه المنظمة بتعليق عضوية كوبا.

وفي هذا الصدد، رحبت البرازيل بالمبادرة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٩، وهي ترى أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه لإحداث تغيير حقيقي بالنسبة للشعب الكوبي، الذي هو أكثر من يعاني جراء الحصار.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لم تصدر حكومة بربادوس أي قوانين من شأنها أن تقيد بأي شكل من الأشكال حرية العلاقات التجارية والملاحية مع كوبا.

وقد صوتت بربادوس باستمرار لصالح القرار ٦/٦٥ منذ أن عُرض أول مرة على الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين لعام ١٩٩١.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١١]

تؤكد بليز من جديد التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المقاصد والمبادئ التي تشكل أيضا المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي.

وقد أيدت بليز باستمرار، حرصا منها على التقيد الدقيق بأحكام الميثاق والقانون الدولي، القرارات المتعلقة بالحصار المفروض على كوبا وأوفت تماما بمقتضاها، فامتنعت عن تطبيق القوانين والتدابير التي تتجاوز آثارها حدود الإقليم ورفضت ذلك. واستمرار السعي إلى عزل كوبا، تجاهلا لهذا القرار الذي يعتمد سنويا، أمر يدعو إلى القلق. وعلى

المستوى الثنائي، تواصل بليز تعاملها مع كوبا في إطار شراكة بناءة مفيدة للجانبين أثمرت عن فوائد ملموسة لشعبينا معا. وتزيد سياستنا المتبعة في التعامل مع كوبا ترسخا من خلال التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية وكوبا.

بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لم تصدر حكومة بنغلاديش ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٦/٦٥. وقد أيدت بنغلاديش باستمرار القرار المذكور وصوتت لصالحه في الجمعية العامة.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

أبدت حكومة جمهورية بنما وحكومة جمهورية كوبا اهتمامهما بمواصلة توثيق عرى الصداقة والتعاون بين الحكومتين وتوطيدها والتزامهما بذلك.

وفي عام ٢٠١٠، أسفرت العلاقات الدبلوماسية القائمة بين البلدين عن إبرام اتفاقات عديدة في مختلف ميادين العمل نذكر منها: مكافحة الاتجار بالمخدرات، والتعاون بين وزارتي خارجية البلدين، والتعاون في مجال الثقافة والتعليم والرياضة والصحة، وإنشاء آلية للمشاورات السياسية.

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية الثنائية بين بنما وكوبا، من المؤكد أن هذه العلاقة قد حافظت على وتيرة منتظمة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، وشهدت تدفقات تجارية قيمتها الإجمالية ٤٢٠ ١٣ ٠٤١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، منها ٧٨,٧ في المائة من الواردات القادمة من كوبا و ٢١,٣ في المائة من الصادرات البنمية.

وقد أعربت بنما على مر التاريخ عن إدانتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهو ما يتجسد في الدعم الذي أبدته خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وكذلك في مختلف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة سابقا وتلك المتخذة في محافل دولية أخرى بشأن ضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي.

وترى بنما أن تطبيق تدابير قسرية انفرادية أمر يتنافى مع القانون الدولي ويقوض ممارسة الشعوب للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وستواصل بنما دعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

بنن

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١]

عملاً بالقرار ٦/٦٥ الذي اتخذته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، نظمت جمهورية بنن وجمهورية كوبا، في إطار العلاقات الممتازة القائمة بينهما على أساس الصداقة والتعاون الدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة للتعاون بين بنن وكوبا. وقد أتاحت هذه الدورة للطرفين فرصة إعداد برنامج للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني، من شأنه أن يجسد هذه العلاقات بصورة أفضل.

وبناء على ذلك، فإن جمهورية بنن تؤيد هذا القرار تأييداً كاملاً وتعتبر أن تدابير الحصار التجاري والمالي، بل وحتى العلمي، المفروض على كوبا تلحق أضراراً بالغة بتنمية هذا البلد، وتعرب عن أملها في أن تُرفع هذه التدابير لكي تنعم كوبا، حكومةً وشعباً، بسيادتها كاملة وفقاً للمبادئ والقيم الأصلية التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة.

بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١١]

لم يسبق لجمهورية بوتسوانا قط أن سنت أو طبقت أو أنفذت أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٦/٦٥، ولا تعتزم القيام بذلك في المستقبل. وعلى نحو ما يتبين من تصويتها على القرار المذكور أعلاه، فإن بوتسوانا تعارض استمرار اعتماد وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وتؤيد، في هذا الصدد، الرفع الفوري للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

بور كينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تود بور كينا فاسو أن تؤكد مجدداً تمسكها بالمبدأ الأساسي المتمثل في حرية التجارة، وخصوصاً في عصر العولمة هذا.

وتعرب عن إدانتها لأي قرار انفرادي يرمي إلى تقييد الحرية الاقتصادية والتجارية والمالية لدولة من الدول.

وبالتالي، تكرر بور كينا فاسو نداءها الداعي إلى التقييد الصارم بأحكام قرارات الجمعية العامة بشأن "ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا"، ولا سيما القرار ٦/٦٥.

وتدعو الأطراف مجدداً إلى إعطاء الأولوية للوسائل السلمية في تسوية خلافاتها باللجوء إلى الهيئات الدولية المناسبة أو عن طريق التفاوض المباشر.

وتعرب بور كينا فاسو عن أملها في أن تسهم التغيرات التي طرأت على مستوى قيادة الدولتين في مراجعة المواقف المتخذة من أجل إقامة حوار مباشر يفضي إلى رفع الحصار في أقرب وقت ممكن.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١١]

ظلت حكومة بوروندي دائماً متمسكة بموقفها المعارض لهذا الحصار.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ تموز/يوليه ٢٠١١]

إن البوسنة والهرسك إذ تعيد تأكيد التزامها الأساسي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، فإنها لم تصدر ولم تنفذ أي قوانين أو أنظمة أو إجراءات ولم تقم بأي أعمال يتجاوز أثرها حدود الولاية القضائية للدولة، أو تؤثر على سيادة أي دولة

من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأخرى، عملاً في ذلك بما هو منصوص عليه في ديباجة قرار الأمم المتحدة الجمعية العامة ٦/٦٥.

وقد دأبت البوسنة والهرسك على تأييد هذا القرار والتصويت لصالحه في الجمعية العامة.

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

[الأصل: بالإسبانية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات مرة أخرى بأشد وأقوى العبارات عن رفضها لاستمرار ممارسة بعض الدول المتمثلة في تطبيق قوانين ومعايير وأحكام وتدابير انفرادية تهدف إلى فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي ضد أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واستخدام تدابير قسرية انفرادية ضد أي بلد آخر.

وبناء على هذه المبادئ، فإنها تكرر إدانتها الشديدة لسياسات الحصار والحرب الاقتصادية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على كوبا، والتي ما زالت، بعد مرور قرابة ٥٠ سنة على سريانها، تؤثر تأثيراً مباشراً في الشعب الكوبي، وبخاصة أشد فئات المجتمع ضعفاً.

وتؤثر هذه الممارسات تأثيراً مأساوياً على الأطفال والنساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك على الأشخاص المصابين بأمراض خطيرة من قبيل السرطان وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وغيرها، حيث يجرمون يومياً من تلقي العلاجات الباهضة الثمن، مما يتسبب في خسائر جسيمة في الأرواح وفي معاناة للشعب.

وترى دولة بوليفيا أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ نحو نصف قرن ينتهك القانون الدولي ومقاصد ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الدول الأمريكية، وكذلك أسس القانون الدولي.

وتؤكد بوليفيا أن الحصار إنما هو سياسة إجرامية ترتب عليها، وفقاً لتقديرات متحفظة جداً، أكثر من ٢٥٠ بليون دولار من الخسائر منذ بدء تنفيذه.

والحصار لا يؤثر على الشعب الكوبي فحسب، وإنما يضر بمصالح وحقوق الشعب الأمريكي، فضلاً عن بلدان وشعوب العالم الأخرى. وهو ينال بخاصة من سيادة الدول الأخرى حيث إنه يتجاوز حدود الولاية القضائية الإقليمية.

ومن وجهة نظر القانون الدولي العام، يتعارض تطبيق حكومة الولايات المتحدة لقوانينها خارج حدود ولايتها القضائية الإقليمية مع مبدأ السيادة وعدم التدخل في القرارات الداخلية لدولة أجنبية، ويحول دون ممارسة الشعب الكوبي لحقه الكامل في تقرير المصير وفي التنمية.

وفي ضوء هذه الحالة المؤسفة، تعلن دولة بوليفيا المتعددة القوميات للمجتمع الدولي أنها لم تسن قوانين ولم تنفذ تدابير تقيد حرية التجارة مع أي بلد، بما في ذلك جمهورية كوبا الشقيقة، وتتناقض بالتالي مع مقاصد قرار الجمعية العامة ٦/٦٥. بل وعلى النقيض من ذلك، كثفت بوليفيا وكوبا علاقات تعاونهما التضامني الأفقي، وهما الآن بصدد تعميق علاقتهما التجارية.

وعلاوة على ذلك، تكرر بوليفيا تأكيد المبدأ الأساسي الذي أقره أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين يعارضون بشدة القوانين الأجنبية التي تنتهك بصورة مباشرة أو غير مباشرة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتنتهك سيادة الدول. فالولايات المتحدة بموقفها التعسفي الذي لا تمتثل فيه لواجباتها والتزاماتها، إنما تلقي ظلالاً من الشك على التوازن والمساواة بين الحقوق والواجبات كأساس للنظام القانوني القائم. ثم إن ذلك يفقد اتفاقات منظمة التجارة العالمية الثقة التي أودعتها فيها جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

فالتأييد الدولي الذي لقيته كوبا في الـ ١٩ سنة الماضية ضد السياسات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة، إنما هو دليل على ما أصبح يثيره نضال الشعب الكوبي من تعاطف متزايد في الآونة الأخيرة على الصعيد الدولي، وإثبات قاطع على أن المجتمع الدولي كله تقريباً يرفض هذه السياسة اللاإنسانية.

وبناء عليه، تعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تضامنها مع الحركة التي تخوضها كوبا، وتؤيد بالتالي قرار الجمعية العامة ٦/٦٥ الذي يعكس نبذ المجتمع الدولي لمثل هذه التدابير، وتلتزم كذلك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعمل المتعدد الأطراف. وهي تعرب أيضاً عن تأييدها لمبدأ تساوي جميع الدول أمام القانون وتؤكد أنه يجب وضع مبدأ الاحترام غير المشروط فوق أي اختلافات، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غيرها.

التعاون مع كوبا

اعتمدت دولة بوليفيا المتعددة القوميات نموذجاً جديداً من التعاون الاقتصادي والتكامل بين البلدان يقوم على أساس المبادئ الواردة في البديل البوليفاري لشعوب الأمريكتين ومعاهدة التجارة بين الشعوب. وبناء على ذلك، أعلنت بوليفيا وكوبا بدء نفاذ البروتوكول الإضافي الأول لاتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٤٧، الموقع في ٤ شباط/فبراير

٢٠٠٩، وشرعا في تطبيقه بالكامل وبصفة دائمة، مما يؤكد من جديد الرغبة في زيادة التقارب بين الحكومتين والشعبين، ويشمل ذلك تسهيل وصولهما إلى أسواق بعضهما البعض والتحرير الكامل للتجارة بينهما في إطار ما نسميه التجارة العادلة لما فيه مصلحة شعبيها.

وتشير دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى أنه، بالرغم من الآثار السلبية للحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة، ظلت حكومة كوبا تتعاون في مجالات تعتبر حيوية بالنسبة للتنمية الوطنية. ويجدر بالذكر التعاون القائم في تدريب الموارد البشرية والذي ظل يتقيد بمستويات المعايير الدولية لمؤسسات الأمم المتحدة، ويجني ملايين الدولارات التي تستثمرها كوبا في تعليم الطلبة البوليفيين المستفيدين من المنح الدراسية الكاملة.

وفي مجال التعاون في التعليم، تلقت بوليفيا الدعم من أجل برامج محو الأمية وما بعد محو الأمية التي تشكل جزءا من سياسة الدولة الساعية إلى تسديد دين تاريخي تجاه القطاعات الفقيرة المستبعدة من الحق في التعليم. ويجري تنفيذ هذه الخطة بفضل المشروع التقني والاقتصادي لجمهورية كوبا.

وقد أعلنت دولة بوليفيا المتعددة القوميات بلدا خاليا من الأمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بعد تخرج أكثر من ٨٢٤ ٠٠٠ شخص في سياق برنامج "نعم بمقدورنا" الذي ساهمت كوبا فيه مباشرة بالإسداء المتواصل للمشورة. ويُتوخى حاليا، في إطار الجزء الثاني المعنون من برنامج ما بعد محو الأمية هذا المعنون "نعم، بمقدورنا المواصل" تيسير الحصول، في غضون خمس سنوات، على ما يعادل مستوى الصف الخامس من التعليم الابتدائي، ويتمثل الهدف المنشود في هذا المنحى في تقديم هذه الخدمة إلى مليون مستفيد.

ويشكل التعاون في مجال الصحة أحد المحاور الرئيسية في علاقة التعاون مع كوبا، ويدعم هذا المحور تدريب الموارد البشرية - عن طريق تقديم منح دراسية، فضلا عن تقديم المساعدة لأغراض الصحة عن طريق الفرق الطبية الكوبية التي تغطي كامل الأراضي البوليفية، لتقديم خدماتها إلى الفئات السكانية المحدودة الدخل وفي المناطق التي يندر فيها وجود آليات المؤسسات الصحية البوليفية.

وتعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تقديرها للجهود التي تبذلها كوبا للتعاون مع الشعب البوليفي. وبالرغم من الخسائر الفادحة التي يتكبدها اقتصادها بسبب الحصار المفروض عليها، يتجلى هذا التعاون بوضوح في بعض الأرقام مثل: تقديم أكثر من ٤٦ مليون فحص طبي مجاني؛ وإنقاذ حياة أكثر من ٤٧ ٩٠٠ شخص؛ وإجراء عمليات جراحية مجانية على العين لفائدة أكثر من ٣٣٧ ٥٨٦ شخصا، وذلك في سياق "العملية المعجزة" التي أعادت أو حسنت البصر لبوليفيين من أصول ومراتب اجتماعية شتى.

ولم يقتصر هذا المشروع المهم لطب العيون على الشعب البوليفي (٢٠٠ ٤٨٢ مواطن)، بل شمل كذلك سكان البلدان المجاورة. ومنذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن، استفاد منه أكثر من ٤٦ ٤٠٠ مواطن برازيلي وأكثر من ٣٣ ٨٠٠ أرجنتيني وأكثر من ٢١ ٩٠٠ بيروفي و ٣١٢ من سكان باراغواي. وقد تم حتى الآن في إطار هذا المشروع إجراء عمليات في كوبا على أكثر من ١ ٦٣٩ شخصا.

ويتواصل التعاون في تدريب الموارد البشرية من خلال برنامج المنح الدراسية الذي تم توسيعه على نحو لم يسبق له مثيل من حيث عدد المنح المقدمة للطلبة البوليفيين ذوي الموارد المحدودة ومن أبناء المناطق الريفية والمنحدرين من شريحة الفلاحين والشعوب الأصلية، بفضل مشاريع جديدة استُهلكت في الآونة الأخيرة، جاءت لتضاف إلى التعاون القائم من قبل بحيث أصبح عدد المستفيدين من المنح الدراسية من البوليفيين في كوبا يبلغ حاليا ٨٠٠ ٥ طالب من مناطق مختلفة معظمهم يدرسون الطب ويدرس بقيتهم في مجالات أخرى ونسبتهم ١٠ في المائة. وقد عاد جزء من هؤلاء الطلبة الحائزين على المنح الدراسية إلى بوليفيا حيث يتمون المرحلة النهائية من دراسات الطب، تمهيدا لاندماجهم في ديناميكية هذا البلد.

واستفادت دولة بوليفيا المتعددة القوميات كذلك من هذا التعاون في مجالات أخرى كالرياضة حيث قُدمت لها منح دراسية في مجال الطب الرياضي إضافة إلى قدوم ستة مدربين كوبيين لتدريب الرياضيين البوليفيين. وفي مجال الاقتصاد في الطاقة، نُفذ برنامج الكفاءة في الطاقة الذي استهل في آذار/مارس ٢٠٠٨ واختتم في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وقد ركبت كوبا في قرى عديدة في بوليفيا ألواحا لتوليد الطاقة الشمسية.

انتماءات بوليفيا

تمسكت حكومة الولايات المتحدة حتى الآن بسياسة الحصار على الرغم من تزايد نداءات ومطالبات المجتمع الدولي في بداية عهد الحكومة الجديدة. وتلاحظ بوليفيا أنه منذ انتخاب رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، تعالت أصوات العديد من رؤساء المنظمات والمؤسسات والشخصيات الدولية بصفة عامة منادية بوضع حد فوري لهذه السياسات الضارة وغير القانونية ضد الشعب الكوبي. وقد ضمت دولة بوليفيا المتعددة القومية بقوة صوتها إلى أصواتهم وتضامنت مع هذا النداء على أمل أن يرجح صوت الحكمة واحترام حرية كوبا في اختيار النموذج السياسي والاقتصادي الأصلح لشعبها، دون ضغوط خارجية أو سياسات غير مشروعة تشكل فعلا جريمة ضد شعب بأكملها.

وقد اتخذت دولة بوليفيا المتعددة القوميات في مختلف المحافل الدولية التي هي عضو فيها مواقف اعترضت فيها على الحصار الذي تعاني منه كوبا. ويسري هذا القول على مؤتمر

القمة الحادي عشر لرؤساء البلدان الأعضاء في البديل البوليفاري للأمريكتين المعقود في فنزويلا في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وأعربت كذلك في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعقود في بالي - إندونيسيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، عن رفضها الشديد تطبيق التدابير الانفرادية المخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تتخذها بعض الدول ضد دول أخرى، بما في ذلك الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وفي إطار الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية المعقودة في سان بيدرو سولا، هندوراس، يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أعاد رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، خوان إيفو موراليس أيماء، تأكيد تضامنه القوي مع حكومة كوبا وشعبها، وعمل على إلغاء القرار الذي اتخذ في عام ١٩٦٢ بإبعاد كوبا من منظومة البلدان الأمريكية، مما شكل مؤشرا إيجابيا على اعتزام الولايات المتحدة إجراء تغيير في علاقتها مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما وأن مسؤولين كبارا في الإدارة الأمريكية سلّموا بأن السياسة التي اتبعتها الإدارة لعزل بعض بلدان المنطقة قد أسفرت عن نتائج عكسية.

وفي ضوء كل ما تقدم، أكدت دولة بوليفيا المتعددة القوميات من جديد أن إعادة اعتماد القرار الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا هي اليوم أهم من أي وقت مضى، حيث سيساهم ذلك مساهمة كبيرة في تعزيز ودعم مطالبة المجتمع الدولي الولايات المتحدة بالتحرك نحو الإلغاء النهائي لهذه السياسة. وفي هذا الصدد، تعلن دولة بوليفيا المتعددة القوميات ضرورة إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بصورة غير مشروطة وانفرادية وفورية.

وتلتمس بوليفيا من الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة إطلاع الدول الأعضاء ومختلف الهيئات المعنية على الأثر السلبي للسياسات والممارسات التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة في إطار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، وهي بلد ذو سيادة، والذي يؤثر أيضا على سيادة باقي الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠١١]

لا توجد في بيرو ولا تُطبق فيها أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٦٥/٦.

ولا توافق حكومة بيرو على اتخاذ تدابير انفرادية تُطبق خارج الحدود الإقليمية ويُقصد منها التأثير في العملية السياسية داخل دولة ما. وترى بيرو أن إبداء الاحترام الواجب للنظام الدستوري الوطني للدول أمرٌ أساسي في العلاقات الدولية تنص عليه مبادئ القانون الدولي المتصلة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ويرتكز موقف حكومة بيرو في هذا الشأن على القرارات السابقة الصادرة عن الآلية الدائمة للتشاور والتنسيق في المجال السياسي والإعلانات الصادرة عن مؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية وغيرها.

وختاماً، ترى حكومة بيرو أن إلغاء هذا النوع من التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية يندرج ضمن تأييدها الثابت والراسخ للأهداف المشتركة في مجال الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تدين جمهورية بيلاروس باستمرار التدابير الاقتصادية الانفرادية التي تُتخذ كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على البلدان النامية، وتعتبرها مخالفة للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وكذلك لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وللصكوك القانونية الدولية الأخرى. وتؤيد جمهورية بيلاروس الحق غير القابل للتصرف لكل دولة من الدول في تحديد النموذج الإنمائي الخاص بها. وترى أن المحاولات الانفرادية التي تقوم بها بعض الدول لتغيير النظام السياسي الداخلي لدول أخرى عن طريق اتخاذ تدابير عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك من التدابير الرامية إلى ممارسة الضغوط، هي محاولات غير مقبولة.

وتتقيد جمهورية بيلاروس في سياستها الخارجية تقيداً صارماً بمبادئ القانون الدولي. ولا تتضمن تشريعات بيلاروس أية قوانين أو قرارات أو أنظمة تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية، مما يمس سيادة الدول الأخرى، والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول، وكذلك حرية التجارة الملاحقة.

وتؤدي الضغوط الاقتصادية إلى تفاقم معاناة الشعوب، وتلحق أضراراً بالغة باقتصادات البلدان، فتعيق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لاتخاذ تدابير الإكراه الاقتصادية، يتباطأ التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلدان التي تُتخذ في حقها هذه التدابير،

وفي ذلك انتهاك لحقوق شعوب بأكملها في العيش الكريم، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى اضطراب الأوضاع السياسية ونشوب النزاعات.

ونرى أن المسؤولية عن نتائج فرض تدابير الإكراه الاقتصادية الانفرادية يجب أن تقع على عاتق الدول التي تلجأ إلى اتخاذ هذه التدابير وتدعمها.

وبناء عليه، تدعو جمهورية بيلاروس إلى التعجيل برفع الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا. فقد يشكل إلغاء الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة إحدى الركائز الأساسية لزيادة تطبيع العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا.

وتتسم العلاقات بين بيلاروس وكوبا بمستوى رفيع من التعاون. وتؤكد بيلاروس عزمها مواصلة تعزيز التعاون في جميع الميادين وتطوير العلاقات الودية مع كوبا.

تاييلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١١]

لا تؤيد تاييلند، من حيث المبدأ، قيام بلد ما بفرض قوانينه الوطنية على بلد آخر، مما يؤدي، في الواقع، إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لتلك القوانين. فهذا التصرف، في رأي تاييلند، مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

ولا توجد في تاييلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل.

وتاييلند تؤمن بإيماننا راسخا، في جملة أمور، بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض وعدم التعرض لها، وكذلك حرية التجارة والملاحة. وينبغي للدول أن تحترم هذه المبادئ وتتيقن بها وأن تعمل معا من أجل توثيق التعاون بينها سعيا لتحقيق الأمن والازدهار المشتركين.

تركمانستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١]

تؤيد حكومة تركمانستان اتخاذ القرار ٦/٦٥. ولا تحتوي التشريعات الوطنية لتركمانستان على أية أحكام بشأن الحد من حرية التجارة والملاحة.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١١]

لا توجد لدى جمهورية تركيا أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦٥/٦؛ وهي تعرب عن قلقها إزاء هذه التدابير التي تؤثر سلباً في الظروف المعيشية للشعب، وتؤكد من جديد تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تظل حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو ملتزمة التزاماً تاماً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبالتالي، فإن الحكومة، امتثالاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا تطبق أي تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة لإكراه سياسي واقتصادي ضد البلدان الأخرى.

وتواصل حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو تقديم دعمها المتواصل للجهود المبذولة على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

توغو

[الأصل: بالفرنسية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تعمل توغو باستمرار من أجل احترام تساوي الدول في السيادة، وضمان سلامتها الإقليمية، فضلاً عن عدم التدخل وعدم السعي

للتأثير في شؤونها الداخلية. وتؤيد توغو أيضا بلا تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة المكسرة في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وبناء على ذلك، ترفض توغو بشكل قاطع كل لجوء إلى تدابير انفرادية لممارسة ضغوط على الدول.

ولذلك لم تقم توغو قط بسنّ أو تطبيق قوانين أو أنظمة ترمي إلى المساس بسيادة دول أخرى و/أو بالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاية تلك الدول.

كما دأبت توغو على مساندة مسعى الحكومة الكويتية الرامي إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة عليها.

توفالو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تكرر حكومة توفالو تأكيد موقفها بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مخالف لضرورة تشجيع الحوار وصون مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده الداعية إلى التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين الأمم. فهذه الممارسات التجارية التمييزية ما زالت تلحق الضرر بطروف عيش الشعب الكوبي وحقوقه الإنسانية، وتعوق جهود الحكومة الكويتية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ولم تقم حكومة توفالو لا بسن ولا تطبيق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر إقامة علاقات اقتصادية وتجارية ومالية بين توفالو وجمهورية كوبا.

وعلاوة على ذلك، تعارض حكومة توفالو استمرار اعتماد وتطبيق مثل تلك التدابير التجارية التقييدية، وهي تؤيد في هذا الصدد رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، تماشيا مع ما تطالب به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة ثابتة ومستمرة.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لا تطبق تونس قوانين أو تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تلتزم مملكة تونغا التزاما تاما بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعارف عليها في القانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، وحرية التجارة الدولية والملاحة الدوليتين.

وبناء عليه، لم تسن مملكة تونغا أو تطبق أي نوع من القوانين أو التدابير المشار إليها في ديباجة القرار ٦/٦٥. وتحتفظ مملكة تونغا بعلاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

تيمور - ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تلتزم جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية التزاما تاما بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٦/٦٥، وتكرر التأكيد بأنها لم تسن أو تطبق أي نوع من القوانين أو التدابير المشار إليها في ذلك القرار.

وتعارض حكومة تيمور - ليشتي استمرار اتخاذ وتطبيق تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وتعرب عن تأييدها لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا فورا ودون أي شرط.

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ أيار/مايو ٢٠١١]

ما زالت حكومة جامايكا تعارض تطبيق التدابير الاقتصادية والتجارية الانفرادية التي تفرضها دولة على أخرى والتي من شأنها أن تقيّد حرية ممارسة الأنشطة التجارية ومزاولة التجارة والتعاون الاقتصادي.

ولهذه الغاية، وتمشيا مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تسن حكومة جامايكا أي قوانين أو تشريعات أو تدابير من شأنها أن تنتهك سيادة دولة من الدول أو مصالحها الوطنية الشرعية.

وإثباتا لهذا الموقف، اتخذ مجلس النواب بجامايكا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ قرارا يؤيد رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ويشير إلى ما يترتب عن هذا الحصار من تأثير على التدفق الحر للتجارة لا في المنطقة فحسب، بل في نصف الكرة الجنوبي.

ولذلك، فإن حكومة جامايكا تؤكد مجددا تأييدها لقرار الجمعية العامة ٦/٦٥ الذي يدعو إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتحث جميع الدول التي لا تزال تطبق هذه القوانين والتدابير على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن.

الجبل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

أيدت حكومة الجبل الأسود قرار الجمعية العامة ٦/٦٥. ويؤكد الجبل الأسود من جديد التزامه بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهو لم يسن أو يطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦/٦٥. ومنذ اتخاذ القرار المذكور، واصلت حكومة الجبل الأسود تطوير تعاونها مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في آن معاً.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١١]

إن الجزائر إذ تتمسك بقوة بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تكرر الإعراب عن قلقها العميق من استمرار الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

فالجزائر، شأنها شأن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا تنفك تدعو إلى رفع الحصار الذي يعاني منه الشعب الكوبي على مدى نصف قرن.

ذلك أنها ترى في واقع الحال أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يشكل عملاً انفرادياً منافياً لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

وترى الجزائر أن هذه التدابير القسرية تؤثر في النمو الاقتصادي في كوبا وتعوق وتيرة تنميتها الاجتماعية والبشرية. وتعرب الجزائر في هذا الصدد، عن قلقها العميق من الآثار السلبية التي تترتب عليه في جودة الظروف المعيشية للمواطنين الكوبيين ورفاههم، وبخاصة في خطط الصحة والغذاء وغيرها من الخدمات الاجتماعية الحيوية.

جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ أيار/مايو ٢٠١١]

ما زال كمنولث جزر البهاما يرتبط بعلاقات دبلوماسية وتجارية عادية مع جمهورية كوبا. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم تصدر جزر البهاما ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين جزر البهاما وجمهورية كوبا.

وفي هذا السياق، تذكر جزر البهاما بموقف الهيئات الإقليمية والأقليمية، مثل الجماعة الكاريبية، ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة عدم الانحياز، وتؤكد ذلك الموقف.

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١]

لا تزال البعثة الدائمة لجزر سليمان تأسف لاستمرار مخلفات الحرب الباردة حتى يومنا وعصرنا هذا. فالحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة وشعب كوبا ما فتئ يعرّض أطفال كوبا وشعبها لأوضاع صعبة. ومن ثم فإن جزر سليمان تدعو إلى رفع هذا الحصار دون قيد أو شرط تمشياً مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وباسم شعوب العالم.

وتنوّه البعثة الدائمة لجزر سليمان بالروح التي تتحلّى بها كوبا، حكومة وشعباً، وبالمرونة والسخاء اللذين يديهما بالرغم من المشاق المفروضة عليهما لتعليم وإيواء وإكساء أطفال من دول شتى عديدة يدرسون هناك.

جزر القمر

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١]

تعيد حكومة جزر القمر تأكيد التزامها المنوط بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لذا فإنها لم تسن أو تطبق أي قوانين أو أنظمة لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية أو تمس بسيادة دول أخرى.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

ينص القانون الأساسي لجمهورية أفريقيا الوسطى بوضوح على مدى حرصها على تعزيز علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة الأخرى. وهي تؤمن بذلك، لا سيما وأن التعايش السلمي يظل أساس العلاقات الدولية التي تنبني عليها باقي التبادلات. وانطلاقاً من ذلك، ترى جمهورية أفريقيا الوسطى أن الحصار المفروض على كوبا يتعارض مع أحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وينبغي رفع هذا الحصار لفسح المجال أمام حرية تنقل السلع والأشخاص في المنطقة دون الإقليمية. ولن تكف حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عن دعم نضال الشعب الكوبي إلى أن يتم رفع جميع هذه القيود.

جمهورية ترازيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠١١]

تعرب حكومة جمهورية ترازيا المتحدة مجدداً عن تضامنها مع الدول الأعضاء التي تعتمد الموقف ذاته، للتديد بما يجري تطبيقه ضد كوبا من تدابير تجارية انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتطال شعوبا واقتصادات في دول أخرى. وتعتبر ترازيا أن هذه التدابير الانفرادية تتناقض مع روح التعددية وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة.

وتقيم تزايا علاقات سليمة ومتينة مع شعب كوبا وحكومته، ويتعاون البلدان في مختلف المساعي الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في مجال بناء القدرات في قطاعي الصحة والتعليم. وتؤمن جمهورية تزايا المتحدة بأن التعاون بين البلدين سيشهد مزيدا من الازدهار إذا رفع الحصار المفروض بشكل انفرادي على كوبا. وتزايا على ثقة بأن هناك مجالا للنقاش بين الطرفين.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠١١]

تتكرم حكومة الجمهورية الدومينيكية في علاقاتها الدولية المعايير والمبادئ التي تنظم علاقات التعاون والتبادل بين الأمم، والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وغيرها من معايير القانون الدولي. وبناء على ذلك، فهي تمتنع عن سن و/أو تطبيق أي قوانين تتنافى مع هذه المعايير والمبادئ.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١١]

انطلاقا من موقفها المبدئي حيال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وحق الشعوب في السعي بكافة الوسائل المشروعة لحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، كما نص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، صوتت الجمهورية العربية السورية لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٥ الذي يشدد على ضرورة الامتثال لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي ذلك القرار، أهابت الجمعية العامة أيضا بالدول أن تتخذ في أسرع وقت ممكن التدابير الضرورية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لما يزيد على ثلاثة عقود.

وفي هذا الصدد، تشير الجمهورية العربية السورية إلى أن الحصار الاقتصادي وسيلة من وسائل الابتزاز السياسي غير المشروعة التي تلجأ إليها الولايات المتحدة بهدف إحداث تغيير في أنظمة الحكم الشعبية في بعض البلدان، بما يتنافى كلياً مع مفهوم ديمقراطية العلاقات الدولية ومبدأ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وتشير الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد إلى البيان الصادر عن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم المعقود في شرم الشيخ في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الذي دعا فيه الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، الذي يسبب للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضراراً اقتصادية جسيمة، فضلاً عن كونه انفرادياً ومنافياً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار. وحث رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى على الامتنال الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا بما يتجاوز الحدود الإقليمية وإزاء التدابير التشريعية الجديدة التي لا تزال تتخذ بهدف تشديد الحصار.

وتشير الجمهورية العربية السورية أيضاً إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة بالإجراءات الأحادية القسرية وآخرها القرار ١١/١٥ المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الذي يشير إلى الأثر الكبير لهذه الإجراءات الأحادية على أعمال الحقوق التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وعلى العلاقات والتجارة والاستثمار والتعاون على الصعيد الدولي ويدرّين تطبيق هذه الإجراءات من جانب الولايات المتحدة واستخدامها كأداة للضغط السياسي والاقتصادي، في محاولة لإعادة إنتاج عهد الاستعمار البائد بصورة جديدة وخصوصاً تجاه البلدان النامية التي تدافع عن العدالة والإنصاف وعن استقلالية قراراتها وإرادة شعوبها ووحدة وسلامة أراضيها.

وتشير الجمهورية العربية السورية أيضاً إلى الإعلان الذي اعتمدته مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ والصين، المعقود في الدوحة، والذي أعرب فيه المشاركون عن رفضهم القاطع للقوانين والأنظمة التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء الآثار التي تخلفها الجزاءات الاقتصادية على القدرة الإنمائية للبلدان المستهدفة. كما اعتمد مؤتمر القمة نداء خاصاً باسم جميع قادة البلدان النامية من أجل رفع هذا الحصار فوراً، لأنه يكبد الشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضراراً اقتصادية جسيمة، إضافة إلى كونه تدبيراً انفرادياً ومنافياً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

لقد أعلن المجتمع الدولي مرارا رفضه لاستمرار الجزاءات المفروضة من جانب واحد على كوبا، وقانون هيلمز - بيرتون، الذي يتجاوز تأثيره الحدود الإقليمية للقوانين المحلية، ويمس سيادة الدول الأخرى التي تتعامل مع كوبا. وفرض هذه الجزاءات أمر يتعارض مع مبدأ تساوي الدول في السيادة. وقد أثبتت التجربة أن نظم الجزاءات تسبب في معظم الأحيان أضرارا مادية هائلة وتلحق خسائر اقتصادية جسيمة بالسكان المدنيين في البلدان المستهدفة، وخصوصا في قطاعات حيوية كالصحة والغذاء. كما أنه يقوض قدرة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، إضافة إلى أنه يتناقض مع مبدأ تحرير المبادلات التجارية وعدم التمييز التي تشكل الركن الأساسي لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وبالتالي تدعو الجمهورية العربية السورية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وهذا من شأنه أن يساعد على تهئية مناخ إيجابي في العلاقات الدولية وتعزيز دور الشرعية الدولية في صون مبدأ تساوي الدول في السيادة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ أيار/مايو ٢٠١١]

يتمثل الموقف الثابت لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في معارضة كافة أنواع الجزاءات، بما فيها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على دول ذات سيادة. ويشكل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على نحو انفرادي على كوبا والذي يتجاوز حدودها الإقليمية انتهاكا صارخا لسيادة كوبا في حرق سافر لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي، ويمثل انتهاكا لحقوق الإنسان باعتباره يحرم الشعب من حقه في الحياة وتحقيق التنمية، وبالتالي فإنه يثير قلق واستنكار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وقد تسببت سياسة الحصار الإجرامية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا منذ حوالي خمسة عقود في خسائر جسيمة تكبدتها كوبا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وبلغت مئات البلايين من دولارات الولايات المتحدة، كما أثرت في العديد من البلدان الأخرى، وعرقلت الجهود العالمية المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء على ذلك، ينبغي التعجيل بإنهاء الحصار الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والذي

يتجاوز حدودها الإقليمية، وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستجابة لمطالبات المجتمع الدولي.

وتؤيد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأييداً كاملاً الجهود التي تبذلها حكومة وشعب كوبا لإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، وستواصل توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كوبا وتطويرها في المستقبل.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١]

عملاً بالقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا"، تواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية تأييد أي قرار من شأنه رفض هذا الحصار.

وتؤكد وزارة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية للأمين العام أن الحكومة الكونغولية ستؤيد موقف كوبا في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠١١]

من المؤسف أن يستمر سريان الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على مدى السنوات الماضية على كوبا، وهي بلد مستقل وذو سيادة. فهذا الحصار الذي تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية لا يعرقل تقدم كوبا من حيث تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية ويسبب معاناة لا توصف لشعبها فحسب، بل يشكل أيضاً انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي ومبدأ تساوي الدول في السيادة، ومبدأ حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفيما يتعلق بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإنها، بحكم التزامها بجميع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وامتنالها لها، لم تسن أو تصدر أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من القرار ٦/٦٥.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١]

تنفذ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة القرار ٦/٦٥ تنفيذا كاملا.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

انضمت جنوب أفريقيا مرارا وتكرارا إلى غالبية البلدان في الإعراب عن عدم موافقتها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في جميع جوانبه ومعارضتها له، وستؤيد مرة أخرى رفع هذا الحصار خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وترى جنوب أفريقيا في استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا انتهاكا صارخا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها.

وفي عام ٢٠١٠، سجلت الأمم المتحدة تصويتا ضد هذا الحصار بأغلبية ١٨٧ صوتا مقابل صوتين. وهذا التصويت إنما هو إشارة واضحة إلى أن الوقت قد حان لرفعه. ولا بد من وضع حد للمعاناة الشديدة التي يعيشها سكان كوبا المدنيون الذين يتحملون وطأة ذلك الوضع الجائر.

ويحظى عمل كوبا المتميز في مجالات الصحة والتعليم والتكنولوجيا الأحيائية في أفريقيا وفي العالم الأقل نموا بصفة خاصة والعالم على وجه العموم، باعتراف المجتمع الدولي. والحصار إنما يخنق هذا الإسهام البارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعيق تحسين الظروف المعيشية للفقراء.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قام الرئيس جاكوب زوما بزيارة ناجحة إلى كوبا. وستواصل جنوب أفريقيا استكشاف سبل توفير الدعم لكوبا. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت بإلغاء دين مستحق على كوبا بمبلغ ١,١ بليون راند. وفي محاولة أخرى لتوفير المساعدة والغوث، تقوم جنوب أفريقيا بمنح البذور والأسمدة إلى كوبا دون مقابل. وأخيرا، سعيًا إلى تنمية التجارة مع كوبا، تعكف جنوب أفريقيا على وضع الصيغة النهائية لمقترحاتها

الرامية إلى فتح خط ائتمان لفائدة كوبا. وسيشكل ذلك إنجازا كبيرا في علاقات التعاون التجاري، كما سيؤكد من جديد التزام جنوب أفريقيا ودعمها المستمر لكوبا.

ولا تزال آلية التشاور المشتركة بين جنوب أفريقيا وكوبا واللجنة الثنائية المشتركة بينهما تشكلا منبرا للتعبير عن علاقاتنا الثنائية المتينة. وسيشارك نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا مع نظيره الكوبي في رئاسة الاجتماع التاسع للآلية في عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، ستعقد أمانة اللجنة في عام ٢٠١١ اجتماعا لاستعراض التقدم المحرز وتحديد مجالات جديدة للتعاون. وفي هذا الصدد، أعطت جنوب أفريقيا الأولوية لبرامجها المتعلقة بتنمية المهارات واستفادت بطرق شتى من علاقتها مع كوبا، ولا سيما في مجالات الصحة، والتعليم، ومسائل المياه، والعلوم والتكنولوجيا، والتنمية الاجتماعية، والمستوطنات البشرية، والأشغال العامة، والرياضة، والترفيه.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تواصل جنوب أفريقيا وكوبا التعاون في إطار مختلف المنظمات، وتبادلان آراء متكاملة بشأن مسائل كثيرة، من قبيل إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز برنامج التعاون في ما بين بلدان الجنوب. وسيساهم المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي ستستضيفه جنوب أفريقيا من أجل مواصلة تعاونهما.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تؤكد جورجيا من جديد دعمها للقرار ٦/٦٥، وهي لم تسن أو تطبق أية قوانين كما لم تتخذ أية تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر أو تقيد العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كوبا وجورجيا.

دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١]

امتنعت كمنولث دومينيكا عن سن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير تقيد بشكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة في كوبا وهي تمثل امتثالا تاما لأحكام القرار ٦/٦٥.

الرأس الأخضر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١١]

وفقا للمبادئ المجسدة في الدستور الوطني وتماشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، امتنعت جمهورية الرأس الأخضر دائما عن سنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦٥/٦.

رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تؤكد رواندا من جديد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي لم تقم لا بسن ولا بتطبيق أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦٥/٦.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تكرر حكومة جمهورية زامبيا تأكيد معارضتها للتدابير القسرية الانفرادية الموجهة ضد أي دولة عضو في الأمم المتحدة انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، يشكل استمرار تنفيذ الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا انتهاكا لمعايير التجارة الدولية ويؤثر سلبا في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعب كوبا.

ومن الواضح أن هذا الحصار يمثل عقبة رئيسية أمام الجهود التي تبذلها حكومة كوبا وشعبها من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا للتنمية البشرية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، تناشد حكومة زامبيا مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن ترفع الحصار دون شرط وتعمل على تطبيع العلاقات السياسية والدبلوماسية والتجارية مع جارتها الجزيرة.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ أيار/مايو ٢٠١١]

تلاحظ زمبابوي بقلق بالغ أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا ما زال يشكل عقبة رئيسية تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وبدلاً من إلغاء هذا الحصار المفروض على كوبا، فقد جرى تعزيزه مما أدى إلى إنزال المزيد من الجزاءات الاقتصادية على الأنشطة التجارية والمعاملات المالية الكوبية وزيادة التعرض لها.

وزمبابوي تدرك إدراكاً كاملاً الأثر السلبي الذي تخلفه هذه التدابير غير المدروسة والأخلاقية وغير المشروعة في حياة الناس العاديين، باعتبارها هي أيضاً ضحية لتلك التدابير غير القانونية.

وقد أعربت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن رفضها اعتماد قوانين وأنظمة وطنية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية التي تستهدف أساساً بلدانا نامية تسعى إلى إعادة تأكيد سيادتهما.

أليس من المفارقة أن يتحول أكبر أنصار التجارة الحرة، في نفس الوقت، إلى مدافعين عن الحصار في لعبة خسيسة تقوم على معايير مزدوجة؟ فالحصار يحرم كوبا من الوصول إلى الأسواق والائتمانات الإنمائية التي تمنحها مؤسسات التمويل الدولية، والتكنولوجيا، كما زاد من تقييد حرية الملاحة والتجارة فيما يتعلق بهذا البلد والتحويلات المالية الموجهة إلى المستفيدين فيه.

وما فتئ القرار الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يحظى بتأييد الأغلبية الساحقة على مدى السنين، وقد حان الوقت لكي تتخذ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خطوات جريئة وإيجابية للانفتاح على الشعب الكوبي وإعادة الثقة إلى الملايين من الناس حول العالم في آليات تسوية المنازعات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وإحياء الأمل الذي انبثق وميضه باعتماد ميثاق الأمم المتحدة قبل عقود عديدة.

وبناء على ذلك، تضم زمبابوي صوقها إلى أصوات البلدان الأخرى لحث الولايات المتحدة الأمريكية على فك حصارها المدمر ضد كوبا وتدعو إلى ترك القرار للشعب الكوبي فيما يتعلق بتحديد مصيره الاقتصادي والاجتماعي.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١]

تؤكد حكومة دولة ساموا المستقلة مجدداً، وفقاً للمقاصد والمبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، أنها لم تسنّ أو تطبق أي قوانين أو تدابير تؤثر على سيادة دول أخرى.

سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١١]

تعارض جمهورية سان مارينو دائماً وبصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الخطر، ومن ثم فهي تعارض فرض الحصار الانفرادي على كوبا كوسيلة للضغط عليها، لما ينجم عنه من عواقب خطيرة على السكان.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ أيار/مايو ٢٠١١]

تعارض حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين بقوة تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، دون أي اعتبار لسيادة الدول. وترى سانت فنسنت وجزر غرينادين أن هذه الإجراءات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ المساواة في السيادة والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولا تطبق حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين تدابير اقتصادية انفرادية ضد دول أخرى كوسائل للإكراه السياسي أو الاقتصادي. وليس لدى سانت فنسنت وجزر غرينادين أي قوانين تقيد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة أو الملاحة أو التعاون الاقتصادي أو أي نشاط تجاري آخر مع كوبا. وتتمتع سانت فنسنت وجزر غرينادين بعلاقات صداقة جد ودية مع كوبا، وتواصل التعامل مع حكومة كوبا وشعبها في تضامن بشأن مجموعة متنوعة من الشراكات البناءة والتعاونية والتي تعود بالفائدة على الطرفين.

وتصوت سانت فنسنت وجزر غرينادين باستمرار ودون تردد لصالح قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن قلق مستمر بسبب المشاق والمعاناة الإنسانية الناشئة عن استمرار سريان الحصار المفروض على كوبا، على الرغم من التأيد الدولي الكاسح للعديد من القرارات التي تدعو إلى إنهائه.

سانت كيتس ونيفيس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تقدر سانت كيتس ونيفيس تقديرا عاليا ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الأحكام التي تسند القانون الدولي، وهي إذ تمثل للالتزامات المنوطة بها بموجب هذا الميثاق وتلك الأحكام، لا تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير تحد من حرية تدفق التجارة الدولية، أو تترتب عليها آثار تتجاوز حدود الولاية القضائية الوطنية، وتمس سيادة الدول الأخرى، لأنها ترى أن في ذلك انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتتمسك سانت كيتس ونيفيس بموقفها السابق بشأن القرارات والإعلانات التي تدعو إلى إزالة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وفي ضوء التعاون القائم بين سانت كيتس ونيفيس، وجمهورية كوبا والعلاقات الودية التي تربط بينهما، ويهدي من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، تنضم سانت كيتس ونيفيس إلى ركب المجتمع الدولي المؤيد لقرار الجمعية العامة الذي يدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع هذا الحصار الذي يشكل مصدر صعوبات كثيرة تواجه الشعب الكوبي، والذي يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١١]

امتنالا للالتزامات القانونية الدولية وتمشيا مع الالتزام بمبادئ تساوي الدول في السيادة، امتنعت حكومة سانت لوسيا عن سن أي قوانين أو تشريعات أو تدابير، وعن

اتخاذ أي إجراءات أخرى، من شأنها التعدي على ممارسة أي دولة عضو لسيادتها وفقا لما يخدم مصالحها الوطنية المشروعة، أو إعاقه حرية النشاط التجاري والتعاون التجاري أو الاقتصادي.

وتؤكد حكومة سانت لوسيا مجددا استمرار التعاون الاقتصادي والتعليمي والعلمي والتقني القائم بين كوبا وسانت لوسيا لتعزيز التنمية والاستدامة الاقتصادية والاجتماعيتين.

وتؤكد سانت لوسيا مجددا موقفها بشأن تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، وتعتبر أن ذلك يتنافى مع مبادئ القانون الدولي وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض والتعايش السلمي بين الأمم.

وقد دأبت حكومة سانت لوسيا على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد أي بلد بما لا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتعتقد سري لانكا أن تنفيذ مثل هذه التدابير يعرقل سيادة القانون والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم يسبق لسري لانكا أن سنت أي قوانين أو اتخذت تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦/٦٥.

وقد دأبت سري لانكا على تأييد اعتماد هذا القرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة واتخذت الموقف الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١١]

إن جمهورية السلفادور، التي تحترم دوما المقاصد والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وتدرّك إدراكا تاما ضرورة إلغاء التطبيق الانفرادي لتدابير اقتصادية وتجارية

تضر بدولة أخرى وتؤثر في حرية تدفق التجارة الدولية، تكرر تأكيد دعمها لضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

كذلك تجدر الإشارة على أن استمرار سريان قوانين تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية ما فتئ يؤثر سلباً في المصالح الشرعية للكيانات أو الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية لجمهورية كوبا وفي حرية التجارة والملاحة.

وتود جمهورية السلفادور أن تعرب عن انشغالها لاستمرار انعكاسات الحصار على نظام الصحة في الجزيرة وعلى الأمن الغذائي للسكان الكوبيين، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجهها دولة كوبا في اقتناء الأدوية والمواد الكاشفة وقطع الغيار اللازمة للأجهزة والمعدات الطبية، والأغذية وغيرها من المدخلات؛ مما يضطرها إلى اقتناء تلك الاحتياجات من أسواق بعيدة وأحياناً كثيرة عن طريق جهات وسيطة، وهو ما يترتب عليه إهدار الكثير من الموارد المالية التي كان بالإمكان استخدامها في مجالات التنمية الأخرى.

وإذ تكرر جمهورية السلفادور دعمها لتوافق الآراء المتوصل إليه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وللتضامن الذي أعربت عنه معظم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة من خلال تأييدها لقرار الجمعية العامة ٦٥/٦، فإنها تدعو إلى إلغاء هذه التدابير المفروضة على جمهورية كوبا، وتعلن أنها تمتنع، امتثالاً للقرار المذكور، عن سن أو تطبيق قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتؤثر سلباً في الحقوق السيادية لدولة كوبا ومواطنيها.

السنغال

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١]

إن جمهورية السنغال إذ تمثل للالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فقد انضمت إلى مجموعة الدول التي تدعو إلى الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الشامل المفروض على كوبا.

فهذا الإجراء يأتي بنتائج عكسية تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، ويسبب صعوبات لكوبا وأبناء شعبها لا يمكن التغلب عليها ويحرمهم من حقوق أساسية مكفولة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، أي الحق في الحياة الكريمة والتقدم الاجتماعي، والحق في ظروف معيشية أفضل.

وتؤمن السنغال إيماناً راسخاً بمزايا الحوار والتشاور من أجل تعزيز التفاهم وبناء الثقة بين دول العالم.

سوازيلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تواصل مملكة سوازيلند دعم كل الجهود الرامية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، ويشجعها كثيراً أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت حتى الآن ١٧ قراراً منذ عام ١٩٩٢ لصالح رفع الحصار.

ولذلك فإن الأمل وطيد في أن يستطيع الشعب الكوبي الاعتماد على دعم المجتمع الدولي له في مطالبته المشروعة لفك الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية عليه، وأن تتمتع كوبا من دون أي عائق بكل الحريات والحقوق والامتيازات التي تتمتع بها سائر الدول ذات السيادة.

وترى مملكة سوازيلند أن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها. وبالإضافة إلى كون الحصار عملاً انفرادياً منافياً لميثاق الأمم المتحدة، ولمبدأ حسن الجوار، فقد تسبب للشعب الكوبي في خسائر مادية وأضراراً اقتصادية فادحة.

ولم يتسبب الحصار للشعب الكوبي في معاناة لا حصر لها فحسب، بل وقوض أيضاً المصالح الاقتصادية المشروعة لبلدان ثالثة.

وتعارض مملكة سوازيلند تطبيق أي تدابير انفرادية خارج حدود الولاية الإقليمية تقوض سيادة الدول وتنتهك القانون الدولي، وحرية التجارة والملاحة، وقواعد النظام التجاري الدولي.

السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠١١]

يؤيد السودان تأييداً تاماً قرار الجمعية العامة ٦٤/٦، بوصفه قراراً هاماً جداً. وقد طالب السودان في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتنتهج حكومة السودان سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. وتمشياً مع موقفه القائم على هذه المبادئ، فإنه يعارض فرض جزاءات على البلدان النامية نظراً لتأثيرها المدمر على جهودها المبذولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ولأنها تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة.

سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لا تزال حكومة جمهورية سورينام ملتزمة بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة و متمسكة بمبادئ القانون الدولي. وفي هذا الصدد، يعتبر الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا على نحو انفرادي أمراً يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبالتالي، تكرر سورينام تأكيد دعوتها إلى إنهاء هذا الحصار.

وعلاوة على ذلك، ترى حكومة سورينام أنه ينبغي، على الدوام، احترام مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، والمعايير الأخرى ذات الصلة التي تنظم العلاقات الدولية.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ تموز/يوليه ٢٠١١]

إن سيراليون، إذ تتصرف بما يتسق مع الالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإنها لم تقم لا بسن ولا بتنفيذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦٥/٦. فهي أيدت باستمرار هذا القرار، وهي تؤمن بأن إلغاء الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية أمر لا يساعد في التخفيف من حدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الكوبي فحسب، بل يعزز كذلك الحوار وحسن الجوار والتعاون بين الدول.

سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ أيار/مايو ٢٠١١]

تؤيد حكومة جمهورية سيشيل تأييداً تاماً مضمون القرار ٦/٦٥. ولا توجد في جمهورية سيشيل أية قوانين أو أنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية لأن مثل هذه القوانين والأنظمة تنتهك سيادة الدول الأخرى، وبالتالي فإنها تتنافى مع مبادئ القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، تؤكد حكومة جمهورية سيشيل أهمية التجارة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وترى أن فرض القيود على حرية تدفق التجارة والتبادل التجاري إلى هذه الدول لن يؤدي فقط إلى انعكاسات واسعة النطاق على قدرتها على النمو، وإنما سيؤثر أيضاً تأثيراً سلبياً في حقها في التنمية.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠١١]

تتمسك شيلي بموقفها وتكرر رفضها للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وستواصل الوفاء بالتزامها بمتابعة النظر في هذا الموضوع.

ويستند موقف شيلي إلى جملة أمور منها مبادئ تساوي الدول أمام القانون، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، وحرية التجارة والملاحة.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

إذ تؤكد حكومة جمهورية صربيا من جديد التزامها الأساسي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي، تعلن أنها لم تسن ولم تطبق قط أي قوانين أو أنظمة أو تدابير أو أعمال يتعدى أثرها الحدود الإقليمية أو تؤثر على سيادة أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ديباجة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٥.

وقد أيدت جمهورية صربيا باستمرار في الجمعية العامة القرار المذكور وصوتت لصالحه. وهي إذ تشاطر رغبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الصومال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠١١]

عملا بالالتزامات المنوطة بالصومال بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان من جديد حرية التجارة والملاحة ضمن جملة أمور أخرى، فإنه ليس لدى الصومال أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٥.

الصين

[الأصل: بالصينية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١١]

تنفيذ الحكومة الصينية لقرار الجمعية العامة ٦/٦٥.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة على مدى ١٩ سنة متواصلة قرارا يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ويحث كافة البلدان على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للبلدان وتمس سيادتها والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية أو تعوق حرية التجارة والملاحة.

وللأسف، لم تنفذ هذه القرارات تنفيذا فعالا على مر السنين ولم يرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولا يمثل هذا انتهاكا خطيرا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فحسب، ولكنه أيضا مصدر لخسائر اقتصادية ومالية هائلة بالنسبة لكوبا. كما أنه يشكل عائقا أمام الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر، وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويعوق حق الشعب الكوبي في البقاء والنماء، ويؤثر سلبا على العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين كوبا والبلدان الأخرى. وفي الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي تحديا خطيرا من خلال مجموعة من الأزمات في المجالات المالية

والغذاء والطاقة، إلى جانب مشاكل تغير المناخ، يكون الحصار والجزاءات المفروضة على كوبا أمورا غير معقولة أكثر من أي وقت مضى.

وقد ارتأت الحكومة الصينية دائما أنه يجب على المجتمع الدولي يستند في تطوير العلاقات الثنائية إلى المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وأن يحترم حق جميع البلدان في اختيار نظامها الاجتماعي ومساها الإنمائي بشكل مستقل، ويعارض الفرض أحادي الجانب للجزاءات العسكرية والسياسية والاقتصادية أو غيرها من الجزاءات على البلدان. وقد التزمت الصين دائما من جانبها بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ونفذتها. وتقيم الصين وكوبا حاليا علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية وتضطلعان بعمليات تبادل الكوادر البشرية، كما أن التعاون القائم على المنافع المتبادلة والصداقة بين البلدين في مختلف المجالات ما زال ينمو. ويتمشى هذا النهج مع تطلعات شعبي الصين وكوبا ويصب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا.

وفي عالم اليوم، أصبح الحوار والتواصل والتعايش المتناغم عناصر أساسية في العلاقات الدولية. وثمة توجه لا رجعة فيه نحو التواصل والتعاون القائم على المساواة بين جميع البلدان. وعندما تنشأ الخلافات بين البلدان، يكون الحوار المتكافئ والمشاورات الودية بمثابة أفضل الوسائل للوصول إلى تسوية. وتأمل الصين أن تنهي الولايات المتحدة، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في أقرب وقت ممكن حصارها المفروض على كوبا، وتأمل أيضا أن تستمر العلاقات بين البلدين في التحسن، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار والتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها.

طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تؤكد حكومة طاجيكستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٦/٦٥. وتلتزم طاجيكستان بمبادئ القانون الدولي وتؤيد الحقوق الأساسية للدول في أن تختار بحرية السبيل الذي تريده لتحقيق التنمية. وهي، إذ تضع في الاعتبار جملة مبادئ منها تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة الدولية، ترى أن هذه التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة ضد كوبا لا تزال تؤثر سلبا على الأوضاع المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما نجم عنها من زيادة في معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية، سيتعذر، أكثر من أي وقت مضى، تبرير فرض أي حصار أو عقوبات، وسيستوجب ردود فعل مناسبة على الصعيد العالمي.

وتخالف هذه الإجراءات مبادئ القانون الدولي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، والتعايش السلمي بينها.

وتقيم طاجيكستان مع كوبا علاقات دبلوماسية واقتصادية ودية. وستستمر طاجيكستان في اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا.

عمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لا تطبق حكومة عمان أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦٥/٦، وذلك امتثالاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبذلك فإنها تؤكد مجدداً على حرية التجارة والملاحة وكذلك على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

غابون

[الأصل: بالفرنسية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١]

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، صوتت غابون، إلى جانب معظم الدول الأعضاء في منظمتنا، لصالح القرار ٦٥/٦ المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتمشيا مع النهج الذي تتبعه غابون في سياستها الخارجية، فإنها تظل متمسكة تمسكاً عميقاً بالأهداف والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وبمبادئ تعددية الأطراف في العلاقات الدولية، ومن ثم بالدور المحوري لمنظمة الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة ذات الطابع العالمي التي تمثل شعوب العالم على أعلى المستويات.

وبالتالي، تظل غابون مقتنعة بجدية وأهمية مواصلة هذه الجهود من أجل تعزيز تنفيذ القرار ٦٥/٦ الرامي إلى الرفع الكامل للحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا.

وتبقى غابون قلقة إزاء مواصلة التدابير الرامية إلى تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وتوسيع نطاقه، وإزاء العواقب الناجمة عنه بالنسبة للشعب الكوبي والكوبيين المقيمين خارج كوبا على حد سواء.

غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١]

لم تُصدر غامبيا ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير أو قرارات تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية بما يمسّ سيادة دول أعضاء أخرى أو المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين للولايات القضائية لتلك الدول أو حرية التجارة والملاحة.

وما زلنا نعارض سنّ أو تطبيق مثل هذه القوانين أو التدابير ضد كوبا لأنها تعوق التدفق الحر والسلس للتجارة والملاحة الدوليتين. كما أننا نعتقد أنه ينبغي للجميع احترام القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة والداعية إلى إنهاء الحصار المفروض منذ عقود على كوبا. ويجب إنهاء هذا الحصار.

ولذلك، تنضم غامبيا، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري لهذه القوانين أو التدابير أو السياسات لكونها تتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

غانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

إن غانا التي لم يحصل قط أن أيدت الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، لم تسن ولم تنفذ أي قوانين تتجاوز حدود الولاية القضائية للدولة من التدابير التي قد تكون لها آثار مضرّة بكوبا. فهي على يقين من أن الحظر لا يتسق مع الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبموجب القانون الدولي بآلا تسن أي منها ولا تنفذ أي قوانين أو أنظمة تضر آثارها خارج حدود الولاية القضائية للدولة بسيادة دول أخرى وبالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص يخضعون للولاية القضائية لتلك الدول، وتضر كذلك بحرية التجارة والملاحة.

وترى غانا أن الحظر باطل أخلاقيا لأن انكار سيادة دولة عضو في المجتمع الدولي، وحرمانها من منافع التجارة الخارجية أمر لا يمكن الدفاع عنه. وتناهض غانا الحظر وأي قانون ينتهك مبادئ هامين من مبادئ القانون الدولي - عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وحق جميع الشعوب في تقرير طريق التنمية الاجتماعية الذي تريده. وتظل غانا ملتزمة بمبادئ المبدأين، وهي أيدت دائما قرارات الجمعية العامة التي تدعو ضمن جملة أمور، إلى إنهاء هذا الحظر.

وتود غانا أن تناشد مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة أن يعيد النظر في موقفه من كوبا، وأن يكفل حقها في اختيار الطريق الذي تريده. ومثلما أثبتت التطورات التي استجدت في القرن الحادي والعشرين، فإن من الأهمية بمكان الاحتكام إلى سلطتنا الأخلاقية الجماعية لمناشدة جميع الشعوب أن تبرهن في جميع معاملاتها الدولية دون استثناء على تحليها بروح التعاون والعمل في ظل تعددية الأطراف والاعتماد المتبادل.

وتوجه غانا انتباه المجتمع الدولي إلى حقوق الشعب الكوبي في الاستفادة من عمله الشاق والتزامه بالعدالة الاجتماعية.

وكفى كوبا التضحيات التي قدمتها طوال أكثر من أربعة عقود في سعيها من أجل الحرية، وقد وحان الآن لكي يؤيد المجتمع الدولي هذه القضية بعزم لا يثنى.

وتود غانا أن تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تعدل عن أي سياسة تصف أو تعزز الأعمال الانفرادية وتضرب بالميثاق الأمم المتحدة، والقيم الأساسية والمبادئ الأساسية عرض الحائط.

فالمسؤولية عن مجاهدة وتذليل التحديات التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين، تقع أولا وأخيرا على عاتق مجتمع دولي يقبل ما تمليه ضروريات الاعتماد المتبادل. ذلك أنه لم يعد هناك في العلاقات العالمية الجديدة التي نقيمها اليوم مكان لحرب أو حصار اقتصادي لتحقيق مصالح فردية وانتهاك سيادة الدول الصغيرة. وقد أثبتت كوبا على مر السنين تمسكها بالعمل الأممي بأن استضافت آلاف الطلبة من أفريقيا من الذين يساهمون في تنمية بلدانهم الآن بعد أن أتموا دراستهم في شتى المهن.

غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

ترى غرينادا، وفقاً للمبادئ المعرب عنها في ميثاق الأمم المتحدة، أن استمرار الحصار التجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا ينتهك القواعد والقيم التي تنظم التعايش السلمي بين الدول، ويتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق.

وعلاوة على ذلك، تعرب غرينادا عن اقتناعها بأن الاستقلال السياسي للدول مسألة سيادة، وتقتصر ترك مهمة المطالبة بالتغيير للشعب الكوبي إذا كانت تلك هي رغبته السياسية.

وتحتاج غرينادا بأن إجراءات الحصار تشكل انتهاكاً للحق السيادي للشعب الكوبي في تقرير مصير بلده، وتؤثر سلباً على تقدم التنمية البشرية وتحقيق الرفاه؛ وهما شرطان مسبقان لإقامة علاقات سلمية وودية بين الأمم وفقاً للمادة ٥٥ من الميثاق.

ولذا، فإن حكومة غرينادا لا تسنّ ولا تطبّق أي قوانين أو تدابير تشكل تعدياً على الحقوق السيادية لأي دولة أو تؤدي إلى تقويضها، ولا تقبل بها؛ وكذلك الأمر بالنسبة لأي تطبيق انفرادي لتدابير اقتصادية وتجارية قد تعيق بناء قدرات أي دولة.

وعلى مدى أربعة عقود، ظلت كوبا في خضم التحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجهها، مستعدة لمد جسور الصداقة والتضامن مع باقي البلدان النامية في مختلف أنحاء العالم. وبالرغم من محدودية الإمكانيات المتاحة لها، تظل روح التعاون والأخوة التي يبيدها الكوبيون عنصراً أساسياً لتحقيق السلام والاستقرار في العالم.

وفي ضوء ما تقدم، تنضم غرينادا إلى باقي أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في دعوتها إلى إلغاء التدابير التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة كوبا وشعبها من خلال حصارها التجاري والمالي. وتعترف غرينادا، بوصفها نصيراً للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بتساوي الدول في السيادة، وتؤيد بالتالي قرار الجمعية العامة ٦/٦٥ الداعي إلى الإنهاء الفوري للحصار المفروض على كوبا. وترى غرينادا بأن حق دولة ما في تحديد شركائها الاقتصاديين والتجارين لا ينبغي أن ينفي حق دولة ثانية في الاستقلال السياسي وتقرير المصير.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تود جمهورية غواتيمالا، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦/٦٥، أن تبلغ بأن دولة غواتيمالا لم تُصدر ولم تطبّق أية قوانين أو تدابير مخالفة للأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أو لحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبناءً عليه، توضح غواتيمالا أنه ليس لديها أي قانون، أو نظام، يمنع حرية المرور والتجارة الحرة بين غواتيمالا وكوبا.

وبناءً على ما سلف، ترفض غواتيمالا أي تدبير انفرادي يتعارض مع مبادئ حرية التجارة والقانون الدولي، وتطلب بإلحاح إلى البلدان التي ما زال نظامها القانوني يتضمن أحكاماً من هذا القبيل، القيام بما يلزم لإبطالها أو إلغائها تأثيرها.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١]

أثبتت حكومة غيانا على الدوام احترامها وتقييدها الشابتين بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك تلك التي ورد ذكرها في قرار الجمعية العامة ٦/٦٥.

ولهذه الغاية، لم تسن غيانا أي تشريعات ولم تقرّر أي سياسات أو ممارسات تتخطى آثارها الحدود الإقليمية لتمسّ سيادة الدول الأخرى.

وقد تمسّكت غيانا أيضاً، من حيث المبدأ، بموقف ثابت يعارض بشدّة الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا، وهي تكرّر الدعوة إلى إنهاء هذه السياسة. وتعرب غيانا عن تشجيعها لعملية الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا.

وتمثّل حكومة غيانا امتثالاً تاماً لقرار الجمعية العامة ٦/٦٥ وستواصل دعمه دعماً تاماً.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١١]

امتنعت جمهورية غينيا، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦/٦٥، عن سن أو تطبيق أي قانون أو تدبير يتنافى مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وتظل حكومة غينيا وفية لالتزاماتها الدولية وتؤكد من جديد تمسكها الرسمي، دون تحفظ، بمبادئ بمبادئ المساواة بين الدول وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتعرب جمهورية غينيا عن رفضها للقوانين واللوائح التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية. وغينيا، إذ تستند إلى مبدأي حرية التجارة والملاحة الدوليتين اللذين التزمت بهما، تطالب بالرفع الفوري وغير المشروط لهذا الحصار الذي ما فتئ يسبب للشعب الكوي الكثير من المعاناة والخسائر الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١١]

تعرب حكومة جمهورية غينيا الاستوائية مرة أخرى عن انشغالها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية لما يسببه، في نظرها، من ضرر لرفاه الشعب الكوي الشقيق.

وتضم حكومة جمهورية غينيا الاستوائية صوتها إلى صوت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمطالبة بإلغاء هذا الحصار.

وتعرب جمهورية غينيا الاستوائية مقدّماً عن ارتياحها للتدابير والآليات التي قد يرى الأمين العام للأمم المتحدة أنه من المناسب اتخاذها من أجل تنفيذ القرار المذكور بفعالية وفقاً لأحكام الميثاق وذلك بهدف التعجيل برفع الحصار لكي تستعيد كوبا حقوقها الشرعية وتتمكن من تحقيق التنمية البشرية المستدامة لشعبها.

غينيا - بيساو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠١١]

صوتت غينيا - بيساو لصالح إنهاء الحصار على كوبا في القرار ٦/٦٥. وقد جاء التصويت في عام ٢٠١٠ على هذا النحو: ١٨٧ صوتاً مؤيداً مقابل صوتين وامتناع ثلاث دول أعضاء عن التصويت تعبيرا لا أبلغ منه على التضامن الذي تكون حول مطلب الجمهورية كوبا العادل، هذا. وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة من أجل إنفاذ هذا القرار الذي دأبت على تكراره سنة تلو الأخرى.

وقد دأب بلدنا على اعتبار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على جزيرة كوبا عملاً تعسفياً جائراً وغير أخلاقي، وهو أدلى لذلك بصوته لصالح القرار الذي يدعو إلى الوقف الفوري لهذا العمل الذي يسبب معاناة لتلك الجزيرة الأنتيلية والذي يندرج ضمن أعمال الإبادة الجماعية. وسيظل موقف غينيا - بيساو على الدوام مؤيداً للقضية التي تخوضها كوبا في كفاحها ضد الحصار.

فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ تموز/يوليه ٢٠١١]

تكرر حكومة فانواتو الإعراب عن اعتراضها على التدابير الإنفرادية القسرية المنافية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، لم تسن فانواتو ولم تنفذ أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تخطر إقامة علاقات اقتصادية وتجارية ومالية بين جمهورية كوبا وبينها. وتلتزم حكومة فانواتو بما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٦/٦٥.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

دأبت الفلبين منذ عام ١٩٩٢ على التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القرار الداعي إلى إنهاء الحصار التجاري والاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة بشكل انفرادي على كوبا. وقد فعلت ذلك مرة أخرى في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة

للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عندما صوتت الجمعية العامة على القرار الداعي إلى إنهاء الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا بأغلبية ١٨٦ صوتاً مقابل صوتين وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت.

وتعرب الفلبين عن تأييدها التام لقرار الجمعية العامة ٦/٦٥ وتكرر التزامها بالامتناع لهذا القرار الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتود الفلبين أن تؤكد من جديد أنها لم تفرض وليس بنيتها أن تفرض أيّ قوانين أو أنظمة أو تدابير تتنافى وتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٥.

وتربط الفلبين بكوبا علاقات ثقافية واقتصادية تعود إلى التجارة بالسفن الشراعية بين مانيلا وأكابولكو في مطلع القرن السادس عشر. ويواصل البلدان التعاون ودعم مصالح بعضهما بعضاً في المحافل المتعددة الأطراف من قبيل الأمم المتحدة، ومنظمة حركة عدم الانحياز ومنتدى التعاون بين بلدان شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية.

وتوجد علاقات تجارية طبيعية بين الفلبين وكوبا بالرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ومن أصل ٢١٢ شريكاً تجارياً، صنفت كوبا في المرتبة ١١٧ ضمن قائمة أوسع سوق للصادرات الفلبينية في عام ٢٠١٠، حيث بلغ مجموع عمليات التبادل التجاري ٢٦٧ ١٩٦ ٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. ويواصل البلدان بحث سبل تطوير التجارة بينهما، ولا سيما في قطاعي التكنولوجيا الأحيائية والمواد الصيدلانية، بالإضافة إلى استكشاف إمكانيات التعاون في مجالات الصحة العامة والتأهب للكوارث ورصد المناخ.

ويستفيد الطلبة الفلبينيون المتفوقون الفقراء من المنح الدارسية الكوبية. ويوجد حالياً ثلاثة طلبة فلبينيين من حاملي المنح يدرسون في كوبا في مجال الهندسة الهيدروليكية وطالب آخر في مجال الطب. وتقدم الحكومة الكوبية منح دراسية جديدة للسنة الدراسية ٢٠١١-٢٠١٢.

ومن المنتظر أن توقع الفلبين وكوبا في الربع الثالث أو الرابع من عام ٢٠١١ مذكرة تفاهم بشأن تبادل الأنباء والتعاون بين وكالة الإعلام الفلبينية ووكالة الصحافة اللاتينية لكوبا.

فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠]

إن جمهورية فتزويلا البوليفارية، إذ تسترشد في العمل الذي تقوم به بين ركب الأمم بالثوابت الدستورية المتمثلة في الإنسانية والتعاون وتعاضد الشعوب وفي الالتزام الثابت بالتوجه السلمي، ديدنها في ذلك الامتثال المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، لم تطبق ولن تطبق أي تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة، وتمس بحق دول أخرى في السيادة والاستقلال السياسي أو بحقوق الإنسان المكفولة لسكانها.

وتكرر حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية رفضها القاطع لتطبيق تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة، حيث إنها تعتبر أن هذه الأعمال تخالف قواعد القانون الدولي ومبادئه المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية، وتنتهك حرية التجارة والملاحة وقواعد نظام التجارة الدولية.

وقد أيدت جمهورية فنزويلا البوليفارية تأييدا قويا القرارات الثمانية عشر التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الصدد، وأيدت كذلك الإعلانات الصادرة عن المحافل السياسية الأخرى رافضة هذا النوع من الأعمال ذات الطابع العدائي التي تحول دون التعايش السلمي بين الأمم وتنتقص من الشرعية الدولية.

وتحيب جمهورية فنزويلا البوليفارية مجدداً برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السيد باراك أوباما، أن يعمل على أن ترفع حكومة بلده الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي الذي تفرضه على شعب كوبا الشقيق. ولسوف يكون اتخاذ مثل هذا القرار في المستقبل دليلاً على التزام هذا البلد بالشرعية الدولية المتمثلة في الاحترام المطلق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

فقد أدت سياسة المواجهة هذه، التي دأبت الولايات المتحدة على الترويج لها وتطبيقها منذ أكثر من أربعين عاماً إلى الإضرار برفاه مواطني هذا البلد الكاريبي، إذ أسفر تطبيق تلك التدابير غير القانونية عن النيل من حقوق الإنسان لسكانها. وفي هذا السياق، تطالب حكومة جمهورية فتزويلا البوليفارية الولايات المتحدة بالامتثال التام لقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤.

وتكرّر جمهورية فنزويلا البوليفارية الإعراب عن قلقها من تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهو ما لا يساعد على الإطلاق على تهيئة المناخ المواتي للحوار والتعاون الذي ينبغي أن يسود العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة، وذلك تمثيلاً مع روح ومقصد ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول الذي أقرته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيانات المتكررة الصادرة عن جهات منها حركة بلدان عدم الانحياز، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات، ومجموعة ريو، ومؤتمر القمة المشترك لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، وهي البيانات المنددة بتطبيق التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة لأنها تدابير منافية للحوار والتعاون بوصفهما تعبيرين صادقين عن تعددية الأطراف.

وتدين حكومة فنزويلا، في هذا السياق، تطبيق أحكام قانوني توريتشيلي وهيلمز - بورتين اللذين تتجاوز آثارهما حدود الولاية القضائية للولايات المتحدة واللذين تسببا في إلحاق مزيد من الأضرار الجسيمة بالاقتصاد الكوبي خلال العقد الماضيين في علاقاته الاقتصادية مع بلدان ثالثة ومع فروع شركات من الولايات المتحدة.

وجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن رؤساء دول وحكومات إكوادور، وأنتيغوا وبربودا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفنزويلا، وكوبا، ونيكاراغوا، كانوا خلال مؤتمر القمة التاسع للبديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - المعاهدة التجارية للشعوب، الذي عقد في كاراكاس، بجمهورية فنزويلا البوليفارية، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، قد "طلبوا مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة بأن تنهي فوراً دون قيد أو شرط الحصار الاقتصادي الذي تفرضه على كوبا، وهو ما ينادي به المجتمع الدولي قاطبة، ولا سيما شعوب وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

وواضح أن الإبقاء على هذه التدابير الانفرادية يتنافى مع روح الحوار والتعاون التي ينبغي أن تسود العلاقات الدولية، حيث أن تطبيقها مخالف لقواعد القانون الدولي ومبادئه.

وإن جمهورية فنزويلا البوليفارية على يقين بضرورة ألا يدخر المجتمع الدولي وسعا في جهوده لإنهاء ممارسة التدابير القسرية الانفرادية التي تهدف إلى الحيلولة دون ممارسة الدول حقها السيادي وفقاً للحق في تقرير المصير، في أن تختار نظامها السياسي والاجتماعي بما يتواءم مع واقع وخصوصيات بلدانها وشعوبها.

وعليه، يرى بلدنا أنه يجب، مهما كانت الظروف، عدم حرمان الشعوب من سبل عيشها وتحقيق تنميتها.

وختاماً، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها الثابت بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وتكرر بناء على ذلك دعوتها حكومة الولايات المتحدة إلى الامتناع لأحكام ثمانية عشر قراراً اتخذتها الجمعية العامة وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم والإجرامي الذي تفرضه على كوبا.

فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تؤكد البعثة الدائمة لفيجي من جديد تأييد حكومتها للقرار ٦/٦٥.

وتكرر حكومة فيجي تأكيد موقفها الداعي إلى أن تمتنع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في القرار، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفيجي لم تتخذ أي تدابير قد تعرقل العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كوبا وفيجي. بل على العكس من ذلك، فإن فيجي عازمة على تنمية علاقات التعاون مع جميع البلدان، وهي تؤيد في هذا الصدد تأييداً تاماً النداء الداعي إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

فيت نام

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ أيار/مايو ٢٠١١]

تشكل سياسة الحصار والحظر التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا خلال العقود الماضية، انتهاكاً للقوانين الدولية بصفة عامة ولقانون حرية التجارة والنقل بصفة خاصة، وتعدّياً على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتتعارض مع التطلعات المشتركة للأمم في جميع أرجاء العالم لبناء علاقات دولية متينة ومنصفة، بغض النظر عن النظام السياسي لكل منها وعلى أساس احترام حق كل بلد في اختيار المسار الإنمائي الخاص به.

وقد دأبت الجمعية العامة على مدى سنوات متتالية عديدة على اتخاذ قرارات، بأغلبية ساحقة، تطالب فيها الولايات المتحدة بإنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي، وسياسات وقوانين الحصار التي اعتمدها ضد كوبا، وآخر هذه القرارات القرار ٦/٦٥ المتخذ في عام ٢٠١٠ بأغلبية ١٨٧ صوتاً.

وترى فييت نام أن الخلافات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا يجب أن تُحل من خلال الحوار والتفاوض، من منطلق روح الاحترام المتبادل، واحترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتؤكد فييت نام تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتعتقد أن الأمم المتحدة ستتخذ قريبا مبادرات وتدابير عملية للإسراع بتنفيذ القرارات المتخذة بغية الإنهاء الفوري للحصار والحظر المفروضين على كوبا.

ومرة أخرى تؤكد فييت نام صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها معه، وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع الشعوب الأخرى المحبة للسلام والحرية والعدالة في العالم لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز النتائج الناجمة عن سياسة الحصار والحظر اللاأخلاقية وغير المشروعة.

قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ أيار/مايو ٢٠١١]

ترى دولة قطر أنه لا ينبغي أن تفرض دولة من الدول الأعضاء أي نوع من أنواع الحصار على بلد آخر.

وتعتبر دولة قطر أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يتنافى مع التزامات الدول بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تؤكد مجددا على عدة مبادئ منها حرية التجارة والملاحة.

ودولة قطر، بوصفها بلدا يحترم القانون، تمتنع دائما عن اتخاذ أي تدبير اقتصادي أو تجاري قسري ضد دول أعضاء أخرى.

قيرغيزستان

[الأصل: بالروسية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠١١]

تلتزم جمهورية قيرغيزستان في سياستها الخارجية التزاما قويا بقواعد القانون الدولي ومبادئه. وتدعو جمهورية قيرغيزستان إلى احترام مبادئ تكافؤ الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعملاً بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها أحكام ميثاق الأمم المتحدة، لا تسنّ جمهورية قيرغيزستان، ولا تطبّق أية قوانين أو أحكام تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة، وهو ما يمس سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، وبمس كذلك من حرية التجارة والملاحة.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تسترشد كازاخستان في سياستها الخارجية بمبادئ القانون الدولي وتؤيد حقوق الأمم في التطور وفقاً لأسلوبها الخاص في التنمية.

وتدين كازاخستان بشدة أي أعمال انفرادية تمس بسيادة دولة أخرى. ولم تقرّ مطلقاً أي أنظمة وطنية تقوض الجهود الإنمائية لبلدان أجنبية في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، أو تعرقل هذه الجهود أو تؤخرها. وفي هذا الخصوص، تدعو كازاخستان، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، إلى رفع الحصار المفروض على كوبا ووقف جميع الأعمال المنافية لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية]

[١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تطبقاً لأحكام القرار ٦/٦٥ والقرارات السابقة في هذا الشأن، ووفقاً لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة فيما بينها حسبما هو منصوص عليه في العديد من الصكوك القانونية الدولية، لم تعتمد الكاميرون أي تدابير تشريعية أو تنظيمية تهدف إلى تعزيز أو توسيع الحصار المفروض على كوبا. وما فتئ الكاميرون يصوت تأييداً لرفع هذا الحصار، وهو يقيم علاقات ممتازة مع كوبا تقوم على أساس الصداقة والتعاون. ويرحب بلدنا بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ برفع القيود المفروضة على تحويلات الأموال وعلى سفر الأسر إلى كوبا، كما يشجع كل من الولايات المتحدة وكوبا على بذل المزيد من الجهود لتحسين علاقتهما والتوصل إلى رفع الحصار بشكل كامل.

الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠١١]

لم يسبق للكرسي الرسولي أن وضع أو طَبَّق قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضدّ كوبا.

كرواتيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١١]

إن كرواتيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تنفذ تنفيذا كاملا قرار الجمعية العامة ٦٥/٦، ولم تسن أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة ذلك القرار.

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١١]

تعرب الحكومة الملكية لكمبوديا عن تأييدها الكامل للرفع غير المشروط للجزاءات الجائرة المفروضة على جمهورية كوبا.

فقد تسبب استمرار هذا الحصار اللاأخلاقي على مدى أكثر من أربعة عقود في معاناة شديدة لشعب كوبا البريء وتكبّده خسائر اقتصادية فادحة. ومن ثمّ، تطالب الحكومة الملكية لكمبوديا مرة أخرى بوضع حد لهذا الحصار الذي لا مبرر له.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ تموز/يوليه ٢٠١١]

مقدمة

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا مستمرا رغم أن المجتمع الدولي، ممثلا بخاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة لا ينفك يطالب بشدة برفعه. ولئن اتخذت الحكومة الحالية للولايات المتحدة بعض الخطوات الإيجابية، فإنها تظل غير كافية ومحدودة للغاية ولا يراد بها تغيير الترسنة المعقدة من القوانين والأنظمة والأحكام التي تشكل سياسة الحصار ضد كوبا.

فقانون التجارة مع العدو الصادر في عام ١٠١٧، وقانون المساعدة الخارجية الصادر في عام ١٩٦١، وقانون إدارة الصادرات الصادر في عام ١٩٧٩، وقانون توريتشيلي الصادر في عام ١٩٩٢، وقانون هيلمز - بيرتون الصادر في عام ١٩٩٦ وأنظمة إدارة الصادرات، هي قوانين وأنظمة تكرر استمرار البنية القانونية للسياسة التي تعتبر عملا من أعمال الإبادة الجماعية وفقا لتعريفها الوارد في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٨ المتعلقة بمنع هذه الجريمة والمعاقبة عليه باعتبارها عملا من أعمال الحرب الاقتصادية، ووفقا لأحكام الإعلان المتعلق بقانون الحرب البحرية الذي اعتمدته المؤتمر البحري المعقود في عام ١٩٠٩.

وقد ترتب على ضراوة تنفيذ هذه القوانين وغيرها من الأنظمة، أن ظلت كوبا لا تستطيع استيراد وتصدير ما تريد استيراده وتصديره من منتجات وخدمات من الولايات المتحدة وإليها، ولا تستطيع استخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات المالية الدولية، أو فتح حسابات بهذه العملة في بنوك بلدان ثالثة. ثم إن كوبا لا يسمح لها كذلك بالحصول على قروض من البنوك في الولايات المتحدة وفروع تلك المصارف في بلدان ثالثة، ومن المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، أو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

ورغم الخطاب الرسمي الذي يحاول إقناع الرأي العام الدولي بأن الحكومة الحالية للولايات المتحدة تنتهج سياسة تحمل تغييرات إيجابية، ما زالت كوبا لا تستطيع التجارة مع فروع الشركات الأمريكية في بلدان ثالثة، وما زال رجال الأعمال من رعايا تلك البلدان من الذين يريدون الاستثمار في كوبا يتلقون تحذيرات من أن هذا الأمر سيؤدي بهم إلى إدراج أسمائهم في القائمة السوداء.

ومن السمات المميزة لسياسة الحصار المنتهجة في ظل الإدارة الحالية، تكثيف الضغوط على معاملات كوبا المالية الدولية، بما فيها أي معاملات مصدرها وكالات التعاون المتعددة الأطراف المتعاملة مع كوبا.

والآن، يستعد قادة الدّ المجموعات عداء لكوبا المسيطرون على لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب للولايات المتحدة، لتوجيه ضربة جديدة إليها تروى تعطشهم المحموم إلى عرقلة وإعاقة وجود الشركات الأجنبية الراغبة في التنقيب عن النفط في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوبا.

وفي هذا الصدد، فإن الطلب الذي قدمه بيل نيلسون عضو مجلس الشيوخ عن ولاية فلوريدا في ١٩ أيار/مايو الماضي الذي طالب فيه الإدارة بالتدخل لدى الحكومة الإسبانية لإرغام شركة ريسول الإسبانية على التخلي عن أعمال المسح التي تعتزم القيام بها في كوبا، والقيام في هذا الصدد بإرسال وفد عن حكومة الولايات المتحدة من أعلى المستويات السياسية إلى مدريد بقيادة كان سالازار، وزير الداخلية، إنما يقيم الدليل على أن الإجراءات المتخذة ضد كوبا لا تقيم وزناً لحدود أو سيادة.

ويقول هذا التقرير، أن الأضرار الاقتصادية المباشرة التي لحقت بالشعب الكوبي جراء تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا قد وصلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وفق تقديرات متحفظة جداً بالأسعار الجارية، إلى ١٠٤ بلايين دولار.

وإذا ما أخذ في الاعتبار انخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق المالية الدولية التي كانت مرتفعة جداً خلال عام ٢٠١٠، واستمرارها في الارتفاع، تصل الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الكوبي إلى أكثر من ٩٧٥ بليون دولار.

الفصل ١ - التمادي في سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا

تواصل التنفيذ الصارم لسياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وظلت الأسس القانونية لهذه السياسة قائمة، وتعززت آلياتها السياسية والإدارية والقمعية بغية تنفيذها على نحو فعال، وبخاصة في الجانب المتعلق بمضايقة المعاملات التجارية والمالية الكوبية في جميع أنحاء العالم وممارسة ضغوط عليها.

وتواصل حظر تصدير المنتجات والخدمات بشتى أنواعها من كوبا إلى الولايات المتحدة، باستثناء عدد محدود جداً يخضع لقيود عدة. وما زل يحظر على السفن التجارية التي تزور الموانئ الكوبية دخول موانئ الولايات المتحدة لمدة ١٨٠ يوماً.

وتحظر التجارة مع الشركات الكويتية المنشأة على شركات البلدان الثالثة التي لها انتساب أو مصالح من أي نوع مع الشركات الأمريكية، أيا كانت علاقات بلد مقر الشركة مع كوبا، وأيا كانت القوانين السارية في بلد المنشأ وقواعد القانون الدولي. وتوجه سلطات حكومة الولايات المتحدة تهديدات إلى شركات البلدان الثالثة التي لها علاقات تجارية مع كوبا، أيا كان بلد المنشأ وأيا كان رصيدها وتترل بها عقوبات في أي مكان في العالم سيان إن كانت تربطها أو لا تربطها علاقات مع الولايات المتحدة.

وازدادت الضغوط على المعاملات المالية الكويتية مع البلدان الثالثة بصرف النظر عن العلاقات التي تقيمها تلك البلدان مع كوبا، وعن العملة المستخدمة وأنظمتها المصرفية السارية.

وكقاعدة عامة، تحظر حكومة الولايات المتحدة على مواطنيها السفر إلى كوبا، إلا في حالات قليلة جدا تحكمها أنظمة شديدة الصرامة.

ولا تزال حكومة الولايات المتحدة تتحجج علنا بأن الإبقاء على الحصار أمر لا بد منه بزعم أنه يشكل "أداة ضغط"، وما زالت تتمسك بأنه لا يجوز إحداث أي تغيير في سياستها تجاه كوبا قبل أن تتغير الأوضاع الداخلية هناك. وواضح أن الولايات المتحدة لا تعتزم بأي حال تغيير سياستها تجاه الجزيرة، أو الامتثال لما صدر عن الجمعية العامة من قرارات دعت فيها مرارا وتكرارا إلى وضع حد لهذه السياسة اللاإنسانية.

ولا تكفي التدابير المحدودة النطاق التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وشملت السماح لرعايا الولايات المتحدة بالسفر إلى كوبا لأغراض أكاديمية وتعليمية وثقافية ودينية، والسماح للمواطنين الأمريكيين بإرسال تحويلات مالية إلى المواطنين الكوبيين بمبالغ محدودة، وأجازت للمطارات الدولية في الولايات المتحدة أن تطلب إذنا بتسيير رحلات جوية مباشرة إلى كوبا في ظل ظروف محددة.

فالجدير بالذكر هنا أن هذه التدابير ليست دليلا على أنه قد أصبحت هناك لدى حكومة الولايات المتحدة إرادة لإحداث تغيير جوهري في سياسة الحصار، وإنما هي دليل على تزايد أعداد المعارضين في قطاعات كبيرة من المجتمع الأمريكي على التمادي في انتهاج هذه السياسة.

فقد حاولت حكومة الولايات المتحدة بالتدابير التي اتخذتها في ١٤ كانون الثاني/يناير أن تضيي مسحة إيجابية على سياستها تجاه كوبا في الوقت الذي بلغ فيه رفض هذه السياسة على المستويين المحلي والدولي أبعادا ساحقة. غير أن هذه التدابير ليست سوى استئناف للعمل بالترتيبات التي كانت سارية في عقد التسعينات في عهد حكومة الرئيس كلينتون، والتي ألغها الرئيس جورج بوش بدءا من عام ٢٠٠٣. فالحق الدستوري لمواطني الولايات

المتحدة في السفر بحرية ما زال عبارة عن وهم في القرن الحادي والعشرين. فهم الوحيدون في العالم الذين ما زال يمنع عليهم زيارة كوبا.

وكانت حكومة الولايات المتحدة أوضحت عندما أعلنت عن اتخاذ تلك التدابير أن الحصار سيظل قائماً، وأنها تعتزم استخدامه لتعزيز أدوات التخريب والتدخل في الشؤون الداخلية لكوبا.

١-١ التدابير الرئيسية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة للتمادي في فرض الحصار

لا تزال حكومة الولايات المتحدة تحتفظ بترسانة القوانين والترتيبات الإدارية التي تعطي للحصار أسسه وأنظمته القانونية. ولم تطرأ أي تغييرات على أسانيد هذه السياسة. وهو ما يتضح من التشريعات والأنظمة السارية المشار إليها فيما يلي أدناه.

قانون التجارة مع العدو - صدر كإجراء حربي في عام ١٩١٧ لتقييد التجارة مع دول تعتبر معادية. وجرى التوسع في تطبيقه فيما بعد للإذن للرئيس بتقييد أي معاملات في ممتلكات في بلد أجنبي من المعاملات التي يكون أحد أطرافها مواطن من مواطني الولايات المتحدة سواء كان ذلك في أوقات الحرب أو "خلال أي فترة أخرى من حالات طوارئ وطنية يعلن عنها الرئيس". وقد أرسى هذا القانون الأسس الأولى للأنظمة التي تحكم الحصار الذي فرض على كوبا في عام ١٩٦٢.

وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلن الرئيس أوباما تمديد العمل بقانون التجارة الحرة مع العدو، وهو ما يعني عملياً استمرار الحصار المفروض على كوبا. وورد في مذكرة موقعة من الرئيس موجهة إلى وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون ووزير الخزانة، تيموثي غيثر، أن "استمرار هذه التدابير المتعلقة بكوبا أمر يتسق مع المصالح القومية للولايات المتحدة".

قانون المساعدة الخارجية - يميز هذا القانون الذي أصدره الكونغرس في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ للرئيس الولايات المتحدة "فرض وتنفيذ حظر شامل على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا" وحظر تقديم أي مساعدة إلى حكومة كوبا.

قانون إدارة الصادرات - اعتمد هذا القانون في عام ١٩٧٩ في أعقاب إعادة النظر في ضوابط الصادرات، ويحول القانون للرئيس سلطة مراقبة مجمل ما يصدر ويعاد تصديره من سلع وتكنولوجيا، وبخاصة السلع والصادرات المضرة بالأمن القومي للولايات المتحدة.

قانون إحلال الديمقراطية في كوبا - وقّع الرئيس بوش في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ هذا القانون المعروف على نطاق أوسع باسم قانون توريتشيللي. وبهذا القانون، شددت حكومة الولايات المتحدة التدابير الاقتصادية المفروضة ضد كوبا وعززت تشريعات

تطبيق قوانين الحصار خارج نطاق ولايتها القضائية. ذلك أن القانون المذكور يمنع على الشركات الفرعية للشركات الأمريكية القائمة في بلدان ثالثة إجراء أي معاملات مع كوبا أو الرعايا الكوبيين، ويفرض جملة من قيود تشمل حظر دخول موانئ الولايات المتحدة لمدة ١٨٠ يوما على أي سفن بلدان ثالثة تزور ميناء من الموانئ الكوبية.

قانون التضامن من أجل الديمقراطية والحرية في كوبا - يعرف هذا القانون الذي أقره الرئيس كلينتون في آذار/مارس ١٩٩٦ بقانون هيلمز بيرتون، وهو يهدف أساسا إلى عرقلة الاستثمارات الأجنبية وتبسيطها، وإلى تدويل الحصار المفروض على كوبا. وقد نظم هذا القانون الترتيبات التي تحكم الحصار وقلص صلاحيات الرئيس في وقف العمل بهذه السياسة، ووسع نطاق تنفيذها خارج حدود الولاية الإقليمية. ويحظر هذا القانون دخول الولايات المتحدة على مديري الشركات الأجنبية (وأفراد أسرهم) الذين يستثمرون في ممتلكات "مصادرة" في كوبا، وينص على إمكانية رفع دعاوى ضدهم أمام المحاكم في الولايات المتحدة.

ضوابط إدارة الصادرات - تضبط الحالات المستثنية من الوقوع تحت طائلة قانون إدارة الصادرات أو الصادرات المأذون بها من خلال تصاريح يصدرها مكتب الصناعة والأمن في وزارة التجارة. وترد هذه الضوابط في قانون التجارة مع العدو وقانون إدارة الصادرات. وقيم توسيع نطاق هذه القوانين والضوابط الدليل على أنه لم يسبق قط إن وجد حصار شامل ووحشي يمثل شمول ووحشية الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

٢-١ تنفيذ الحصار على كوبا خارج حدود الولاية القضائية للدولة

مر أكثر من عامين على تولي الحكم إدارة ديمقراطية حاولت أن تطبع العالم بخطاب مغاير ومحدد، وما زالت سياسة الولايات المتحدة ضد كوبا تتسم بتكثيف البعد المتمثل في الحصار الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة خارج حدود ولايتها القضائية. فقد عززت الجزاءات والتدابير المفروضة خارج حدود الولاية القضائية ضد مواطني ومؤسسات وشركات البلدان الثالثة الذين يقيمون أو يستعدون لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية ومالية أو علمية وتقنية مع كوبا، حيث إن الولايات المتحدة تمنح لنفسها حق البت في مسائل هي من المشمولات السيادية لدول أخرى.

وتواصل كذلك الدور الكبير للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي وفي الشراكات الاستراتيجية، وعمليات الدمج والدمج الكبير للشركات الدولية، وهو ما أثر سلباً على كوبا وساعد على تكثيف الآثار السلبية للحصار، في الوقت الذي قلص من الهامش المتاح لتحركها على الساحة الاقتصادية الدولية.

وفيما يلي المبادئ التوجيهية الرئيسية التي اتبعت للتمادي في تطبيق قوانين الدولة خارج نطاق الولاية القضائية:

- يحظر على أي شركة تابعة لشركة من الولايات المتحدة يوجد مقرها في بلد ثالث أن تقيم أي نوع من المعاملات مع شركات في كوبا.
 - يحظر أن تصدر شركات من دول ثالثة منتجات كوبية المنشأ أو منتجات استخدمت في تصنيعها أي مكونات كوبية المنشأ.
 - يحظر على شركات البلدان الثالثة بيع كوبا سلع أو خدمات تحتوي على أي تكنولوجيا تتضمن مكونات منشؤها الولايات المتحدة تزيد نسبتها على ١٠ في المائة، حتى وإن كان أصحابها من مواطني تلك البلدان الثالثة.
 - يحظر دخول الموانئ الأمريكية على السفن التي تحمل بضائع من كوبا أو إليها، أيا كان بلد التسجيل.
 - يحظر على بنوك البلدان الثالثة فتح حسابات في كوبا بالدولار الأمريكي لأي شخص اعتباري أو طبيعي أو إجراء معاملات مالية بتلك العملة مع أي كيانات كوبية أو أفراد كوبيين.
 - يعاقب أرباب العمل من البلدان الثالثة الذين يقومون مع كوبا بأعمال استثمارية وتجارية، ويرفض منحهم تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة ويشمل هذا الرفض أفراد أسرهم أيضاً. بل ويجوز كذلك تتبعهم أمام المحاكم الأمريكية إذا كانت العمليات التي يجرؤونها مع كوبا تتصل بممتلكات يطالب بها مواطنون من الولايات المتحدة، أو أشخاص ولدوا في كوبا، ثم أخذوا الجنسية الأمريكية.
- وخلال الفترة الممتدة من آذار/مارس ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١١، فرضت غرامات كبيرة بملايين الدولارات على البنوك الأمريكية والأجنبية التي لها استثمارات في بلدنا. ولهذا النوع من العقوبات أثر ردعي، فهي عقوبات ترغم المصارف على قطع علاقاتها مع كوبا، الأمر الذي تضطر معه كوبا إلى إجراء المعاملات في ظروف أكثر هشاشة.

وقد بلغت أعمال اضطهاد وضغط الأفراد والشركات في البلدان الثالثة مستويات مجنونة، وهو ما يؤكد ما لتنفيذ الحصار خارج نطاق الولاية القضائية للدولة من سمات مميزة.

ففي عام ٢٠١٠، غرم مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع لوزارة الخزانة أربع شركات بمبلغ إجماليه ٦٧١ ٧٢٧ ٥٠٢ مليون دولار تحمل قسطها الأعظم (٥٠٠ مليون دولار) بنك إيه بي إن أمرو، هولندا، عن معاملات مالية غير مرخص فيها كانت فيها لكوبا أو لرعايا كوبيين مصلحة.

وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، أعلن مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية عن تغريم تعاونية الأمم المتحدة الاتحادية للوفورات والائتمانات بمبلغ ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لقيامها بإجراء معاملات مالية غير مأذون بها كان فيها لكوبا مصلحة.

وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، وقّعت شركة IMECO للتوريد التابعة للشركة الكويتية للبناء مع شركة VIBASA البنمية للتصدير والتوريد عقدا لتوريد جرافات كوماتسو عن طريق شركة TIESA كوماتسو للتوزيع البنمية. ولم يتسن توريد جرافتين بسبب رفض مصنع كوماتسو الأمريكي تلبية الطلب. وقد ادعى المصنع أن لديه أسانيد بأن اثنتين من المعدات شحنتا إلى كوبا. وقد أحدث هذا الأمر حالة إرباك كبيرة في الجدول الزمني لتنفيذ الاستثمار في العمل المتعلق بهيكل النيكل الحديدي. وتبلغ قيمة كل ممهدة طرق ٢٣٥ ٠٠٠ دولار.

وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، توصل بنك باركليز إلى اتفاق مع ممثلي النيابة الاتحادية في الولايات المتحدة، يسدّد البنك بموجبه ٢٩٨ مليون دولار لقيامه بتغيير السجلات المالية للفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٦ حيث إنه أخفى عن البنوك الأمريكية معاملات مالية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار كان أجراها مع كوبا، والسودان، والجمهورية العربية الليبية، وميانمار. فقد اعتبر ممثلو الادعاء العام تلك المعاملات انتهاكا لقانون التجارة مع العدو وقانون الصلاحيات الاقتصادية الدولية في حالات الطوارئ. وكانت نسبة ما يتعلق منها بكوبا ٦١ في المائة، أي ٦٧١١ ٠٠٠ مليون دولار.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، طلب مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية من المنظمة غير الحكومية للتعاون مع كوبا في مجال التعليم الطبي مده بجميع المعلومات المتعلقة بالرحلات التي قامت بها إلى كوبا والعلاقات التي أقامتها معها بغية فتح تحقيق في هذا الشأن. وفي الوقت ذاته، تلقى أعضاء منظمة الوشائع العالمية المتخصصة في تقديم المساعدة الطبية التقنية إلى البلدان النامية من مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية تحذيرا من البقاء في كوبا لفترة تزيد عن المدة المأذون بها.

وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٠، اضطرت شركة VITRAL للطلاء أن تتوقف عن إنتاج ٨٩٣ ٨٠٠ لتر من الدهانات المستحلبة، والنفط والمينا بقيمة ٢ ٢٨٥ ٨٠٠ دولار نتيجة قيام شركة Petroplastic المكسيكية بإلغاء توريد ١٢٠ طن من غاز ثاني أكسيد تيتانيوم الروتيل لإنتاج دهانات للفترة من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ٢٠١١.

وفي آذار/مارس ٢٠١١، نما إلى العلم أن متجرا للسوق الحرة للدبلوماسيين في إسبانيا رفض بيع بعض وحدات من علب السجائر إلى دبلوماسي كوبي باعتبار أن قوانين الحظر تمنع بيعها إياه. وقد فسر الموظفون رفضهم ذلك بأنه يستند ببساطة إلى أن بيع منتجات فيليب موريس محظور على المواطنين الكوبيين، بمن فيهم الدبلوماسيون عملا بالقيود التي فرضها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية.

وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١١، أبلغت شركة DigitalSign البرتغالية شركة Neuronic الكويتية أنها لن تمنحها الشهادة الرقمية لأن شركة فيرساين الأمريكية هي التي تعطي هذه الشهادة، مستندة في رفضها إلى قوانين الحصار.

وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، غرم مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية شركة متلايف للتأمين النيويوركية على تحرير صك بمبلغ ٢٢ ٥٠٠ دولار يسدد مباشرة إلى أحد الرعايا الكويتيين.

وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، نما إلى العلم أن الحكومة الأمريكية طالبت بنك BBVA الإسباني مدها بتوضيحات بعد أن أورد في تقريره السنوي أن لديه موظفا في كوبا. وطالبت كذلك لجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة البنك مدها بمعلومات عن حجم وطبيعة الأنشطة التي قام بها في الماضي والأنشطة التي يقوم بها الآن في كوبا، والأنشطة التي يعتزم القيام بها، وطالبت أيضا بأن يكشف عن أي اتصالات له مع سلطات البلد. ومثلما يتضح من المعلومات التي سرها موقع ويكيليكس، قررت حكومة الولايات المتحدة أن تركز هذه الإجراءات على الشركات الإسبانية بوجه خاص للضغط عليها على نحو مستمر لحملها على إنهاء علاقاتها مع كوبا.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، ألغت شركة باي بال ايساي التي تقوم بإرسال التحويلات البرقية عبر الإنترنت، طلب إرسال أموال لمجموعة دعم كوبا في أيرلندا التي كانت موجهة إلى حساب كوبا الخاص بجمع تبرعات كانت ستقدم لها في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب ذلك البلد. وقد أصدرت الشركة هذا البيان الذي جاء فيه ما يلي: "نكون قد ارتكبنا انتهاكا للقانون الساري بموجب قانون التجارة مع العدو، لو أننا سهلنا معاملات

تستفيد منها صناديق كوبية. ونقع بذلك تحت طائلة العقوبات المفروضة وفق التعريف الذي وضعه مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية“.

وأبلغت شركة Sheetfed Ink الإسبانية أنه يتعين استبدال وحدتين من المكونات اللازمة في قطاع الطباعة في كوبا لاحتوائهما على مواد أولية منشؤها الولايات المتحدة لا يسمح قانون الولايات المتحدة بتصديرها إلى كوبا.

وألغت شركة أوروبية توريد جرافات من طراز R984C لقطاع صناعة النيكل في كوبا لأنها تحمل محركات CUMMINS الأمريكية، وهي محركات تحظر الشركات التي تصنعها بيعها إلى كوبا. وبذلك اضطرت كوبا إلى إحداث تغيير قسري في نموذج الحفارة التي كانت تريدها، وقد سبب لها ذلك على مستوى الأداء والمخزون والوقت أضرارا لم تحدد بعد.

وترتب على تعذر استمرار شركة النحاس المكسيكية في شراء حامض الكبريت المستخدم في قطاع صناعة النيكل في كوبا خسارة لكوبا قدرها ١٢٨ ٨٤٤ ١٤ دولار. وفي عام ٢٠١٠، تم توريد ٦٣٢ ٤٩١ ٤١٠ طنا متريا بمتوسط سعر شحن للطن الواحد قدره ٧٣,٦٦ دولار، بينما ارتفع سعر نقل نفس المنتج من المكسيك إلى ٣٧,٥٠ دولار للطن الواحد.

وذكرت الشركة الأوروبية لتوريد قطع غيار لمعدات ضغط الهواء موجهة إلى مصانع استخلاص النيكل التابعة لشركة القائد رينيه راموس لاتور، أنه تعذر عليها إجراء العملية لأن الجهة المصنعة لهذه البضائع من الولايات المتحدة ولا يسمح لها بإجراء معاملات مع كوبا. وبلغت الأضرار المترتبة على ذلك حتى الآن ٢٦ ٣٠٠ دولار.

ونتيجة لاستحواذ شركة CENTAC المنتجة لمعدات ضغط الهواء المستخدمة في صناعة النفط، ذات رأس المال الأمريكي، ازدادت كثيرا تكلفة شراء قطع الغيار للمعدات الموجودة في البلد. ففي حين تبلغ قيمة هذه المعدات زهاء ٦٠ ٠٠٠ دولار للقطعة الواحدة، عرضت على كوبا شركات من بلدان ثالثة قطع غيار لهذه المعدات بسعر قدره ١٩١ ٠٠٠ دولار، أي بثلاثة ضعف أمثال تكلفة المعدات نفسها.

٣-١ الأضرار التي ترتبت على الحصار في مجال التعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف

تزايدت في عهد حكومة الرئيس أوباما الأضرار الناجمة عن الحصار القائم في إطار السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية المتعددة الأطراف.

ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حجزت حكومة الولايات المتحدة ٢ ٢٠٧ ٠٠٠ دولار من أموال قدمها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لتنفيذ مشاريع تعاونية مع كوبا لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل.

ولم يكن لهذا التصرف المتعمد لعرقلة تنفيذ ثلاثة مشاريع ذات أثر كبير على قطاعات من السكان المتضررين، أي سند شرعي أو أي أساس جائز، وإنما كان وليد رغبة محمومة في مواصلة فرص الحصار في قطاعات من أشد القطاعات حساسية بالنسبة لحكومة كوبا وشعبها.

وقد نددت كوبا بهذا العمل باعتباره إجراء غير مشروع يضع عقبات خطيرة أمام التعاون الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة من خلال صناديقها ووكالاتها وبرامجها. وينطوي هذا الإجراء على قدر أكبر من الخطورة لأنه يشمل أموالاً لتقديم خدمات لفائدة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل في مجالات الوقاية والتدريب والعلاج، وبخاصة فيما يتعلق بشراء مضادات الفيروسات وغيرها من الأدوية الأخرى والمواد الغذائية للمصابين. وقد بذلت حكومة كوبا والمجتمع الدولي جهوداً كبيرة للقضاء على هذه الآفات في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق أحد أهم الأهداف الإنمائية للألفية.

وإثر شكوى قدمتها كوبا، قرر وزير الخزانة في أيار/مايو من العام الجاري إصدار رخصة عامة بالإفراج عن هذه الأموال، وتنتهي صلاحية هذه الرخصة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ورغم هذا القرار، تنتزع الحكومة الأمريكية لنفسها بصورة تعسفية وانتقائية الحق في السيطرة على موارد مخصصة لكوبا في إطار تعاون متعدد الأطراف.

ولم تستطع كوبا شراء مقياس طيفي للكتلة مقرون بالحث يبلغ سعره ١٩٣ ٠٠٠ دولار طلبته في إطار المشروع الذي تتولى تنفيذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنون "تعزيز نظام الضوابط الرسمية بشأن المخلفات الكيميائية وملوثات منتجات صناعة الصيد من خلال إدخال التقنيات التحليلية النووية، CUB/5/018". وتستخدم هذه المعدات في صناعة صيد الأسماك للتحقق والتأكد من جودة جميع المنتجات السمكية وسلامتها، ومن السيطرة على المخلفات الكيماوية والملوثات في منتجات تربية الأحياء المائية.

وكبديل لذلك، اضطرت كوبا إلى استئجار عدد كبير من الخدمات التحليلية من كيانات أجنبية، وهو ما يعني نشوء صعوبات كبيرة تتعلق أساساً بارتفاع الأسعار إلى ٧٠ ٠٠٠ دولار، وإرسال العينات واحتمال التفريط في سرية النتائج.

ويضاف إلى ذلك أيضاً أن البنك السويسري وبنك كريدي سويس، المسكان بالحسابات المصرفية لمعظم المنظمات الدولية في جنيف، لا يزالان يرفضان منذ أواخر عام ٢٠٠٦ أن يتلقيا مباشرة ما ترسله المؤسسات الكوبية كمكتب الملكية الصناعية في كوبا،

وغير ذلك من المكاتب القانونية من تحويلات مصرفية لتسديد المدفوعات إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية عملاً بالمعاهدات الدولية، نظير تسجيل وتحديد تسجيل البراءات والعلامات التجارية الكوبية أو المنشأة برأسمال كوبي. وقد أذعن كلاهما لأوامر الولايات المتحدة وأخذاً في تطبيق القوانين خارج حدود الولاية القضائية للدولة.

ومن الآثار الناشئة عن هذه السياسة الموجهة للنيل من تعاون كوبا مع المنظمات الدولية، أن مركز الدراسات البيئية في سينفويغوس الذي كان قد حصل على مجهر من طراز كارل زايس 40 - Axiovent، اشتراه من الشركة الألمانية كارل زايس من خلال المشروع RLA 7/014 المعنون "تصميم وتنفيذ نظام الإنذار المبكر وتقييم سمية الطحالب الضارة في منطقة البحر الكاريبي، بالاستعانة بالتقنيات النووية"، بتمويل من وكالة الطاقة الذرية، لم يستطع شراء برامجيات AxioVision لمعالجة الصور المجهرية، حيث إن الطلب الذي قدمه في هذا الشأن رفض لأن البرامجيات المذكورة تتضمن مكونات منشؤها الولايات المتحدة.

وجمعت وزارة الخزانة ٣٧٥ ٨ دولاراً لتسديد فاتورة لمورد أجنبي لقاء معدات ومواد استهلاكية تستخدمها شركة EMED الكوبية في إطار البرنامج المحلي للتنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروع في محافظة كوبا بينار ديل ريو.

الفصل ٢ - الآثار المترتبة على الحصار في أشد القطاعات تأثيراً في الحياة الاجتماعية

١-٢ الأضرار المترتبة في مجالي الصحة والتغذية

ظل قطاعاً الصحة العامة والتغذية من أول القطاعات المستهدفة بسياسة الحصار.

الصحة العامة

في الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١، قدرت الأضرار التي لحقت بقطاع الصحة العامة بمبلغ ١٥ مليون دولار، وتعزى هذه الأضرار بخاصة إلى الشراء من أسواق بعيدة والزيادات في أسعار الواردات من مواد استهلاكية شديدة الأهمية تستخدم في الأغراض الطبية، إضافة إلى الأدوية، ومواد التخدير، وقطع الغيار والمعدات.

وتزداد في هذا المجال بوجه خاص شدة ووحشية الضرر الذي لحق بكوبا جرّاء الحصار، لا فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فحسب، بل وكذلك فيما يتعلق بالمعاناة التي يسببها هذا الضرر للمرضى وأفراد أسرهم حيث إنهم كثيراً ما لا يحصلون على الدواء الناجع.

ورغم أن قانون توريتشيللي (١٩٩٢) وقانون إصلاح العقوبات التجارية وتحسين الصادرات (٢٠٠٠) يميزان توريد الأدوية والأجهزة الطبية، لا تزال هناك قيود كبيرة في هذا المجال. فمبيعات منتجات قطاع الصحة ليست مشمولة بتوسيع نطاق هذه الإجازة (أو الإجازة التلقائية) للمنتجات الزراعية التي حددها وزارة التجارة. ذلك أنه يتعين في هذه الحال استصدار تصريح محدد يمنح حسب كل حالة لمدة زمنية محددة. ويتعين أن تتوفر في المنتجات المحتمل إجازتها شروط المراقبة والتصنيف المنصوص عليها بموجب لوائح إدارة الواردات في قسم التصدير في وزارة التجارة وهي لوائح تتضمن قوائم بالمنتجات الخاضعة للمراقبة استجابة للأوامر الصادرة لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي أو ترتبط بصناعة التكنولوجيا الأحيائية.

ولا تجيز حكومة الولايات المتحدة أياً من هذه المنتجات إلا متى كان ذلك مشروطاً بقيامها إما على عين المكان أو بوسائل أخرى، بأعمال الرصد والتحقق من أنها ستخدم في الأغراض التي أجازت من أجلها. ولأسباب سياسية، لا يؤذن ببيع تكنولوجيا متطورة في هذا القطاع. ولم تكن المنتجات التي وردت مباشرة من الولايات المتحدة حتى الآن ذات شأن، وإنما كانت في الأساس منتجات استهلاكية.

وفيما يلي البعض من الأمثلة العديدة على الأضرار المتكبدة في مجال الصحة: من المقرر أن يجري معهد أمراض القلب وجراحة القلب والأوعية الدموية خلال العام الجاري حوالي ٤٠٠ عملية جراحية. وستكون ٧٠ في المائة منها عمليات لشرايين القلب التاجية تحتاج إلى أن يستخدم في حالة كل مريض ما بين ٢٤ و ٣٠ مقطع من صور فحص الصدر بالأشعة. وكان سعر المقطع سيتراوح بين ٣٠ و ٤٠ سنتاً للوحدة لو اقتنتها كوبا من شركة هورايون الأمريكية. غير أن شراءها من بلدان ثالثة رفع سعر الوحدة إلى ٧٨ سنتاً.

بانسحاب شركة جودي من كوبا المسوّقة للصمامات التاجية والوعائية، بات لزاماً على المعهد أن يحصل على هذه المنتجات في بلدان ثالثة بسعر ٢٠٠ ١٠ دولار للوحدة، أي بزيادة تتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ دولار على السعر الذي تعاقدت عليه مع شركة جودي. وينطبق الشيء نفسه على شراء أجهزة ضبط وحث دقات القلب، المستخدمة لإجراء العمليات الجراحية دونما حاجة إلى وقف النبض. وتحرم كوبا من الحق في شرائها من شركة ميدترونيك.

واضطر مستشفى فرانك بايس المتخصص في جراحة العظام، إلى اللجوء إلى أسواق أخرى، وهو ما أثر في جانب من الخدمات التي يقدمها، ويعزى السبب في ذلك إلى أن شركة Amron الأمريكية، التي يوجد مقرها في كاليفورنيا، رفضت توفير العناصر اللازمة

كل ثلاث سنوات لصيانة غرفة الضغط العالي التي كانت كوبا اشتريتها من الشركة المكسيكية REMISA. وبالمثل، ترفض شركة KAPACK الأمريكية بيع هذا المستشفى الذي هو المستشفى الوحيد في البلد الذي لديه بنك للنخاع العظمي، وأكياس البوليثيلين الكثيف الأنسجة، ويثير هذا الأمر صعوبات كثيرة.

ولم يستطع المعهد الوطني الكوبي لأمراض الغدد الصماء والأمراض الاستقلابية أن يشتري من شركة بيركن إلمرز الأمريكية معدات احتواء أشعة غاما، التي تستخدم في تجهيز فحوصات الهرمونات لتشخيص الأمراض المشمولة بتخصص المعهد، وتعذر عليه كذلك اقتناء قطع الغيار اللازمة للإبقاء على جودة المعدات التي اشتراها في عام ١٩٧٤، وبذلك اضطر المعهد إلى اللجوء إلى السوق الأوروبية، وهو ما كلفه زيادة كبيرة في الأسعار.

وتعذر على معهد الأورام وعلم البيولوجيا الإشعاعية في قسم طب الأطفال والأطراف الاصطناعية القابلة للتوسيع لاستبدال الأجزاء العظمية في جراحة أورام العظام. وبالتالي، تعذر عليه تقديم العلاج اللازم للمحافظة على الأطراف الاصطناعية أو تشغيلها في حالة الأطفال والشباب المتضررين من أورام خبيثة تمسح العظام حيث إن شركات أمريكية هي التي تتولى تسويقها. وواجهت إدارة العلاج الإشعاعي في المعهد نفسه أيضا صعوبات خطيرة في توريد قطع الغيار والإكسسوارات نتيجة شراء شركة best medical الأمريكية للشركة MDS Nordion الكندية.

ومن ناحية أخرى، وعلى نحو ما أشير إليه في تقارير سابقة، ما زال يمنع على كوبا شراء الخلايا الشحمية المنتجة في أمريكا كمداتي adriamicina liposomal و la nitrosoureas اللتان توصفان لعلاج الأورام وما إلى ذلك.

وينطبق الشيء نفسه على أحدث جيل من المضادات الحيوية للأطفال الذين هم دون سن الواحدة، وهو ما ينطبق بالتحديد على المضادات التي يتم تناولها عن طريق الفم. ويتم شراء بعض المواد البديلة، غير أن ذلك لا يفي سوى بجانب من المطلوب أو ما يتوافر بعد فوات الوقت اللازم، الأمر الذي يحّد من إمكانية تحقيق العلاج الكامل في المواعيد المطلوبة.

وحرم معهد الأورام من الحصول على عداد للكريات لدراسة الخلايا السرطانية، لأن شركة بيكتون ديكنسون الأمريكية، امتنعت عن بيعها للوسيط، عندما عرفت أن كوبا هي وجهته.

ويحتاج البرنامج الكوبي الوطني لزراعة الكلى كيما يقوم بإجراء دراسات على أسس علمية وأخلاقية عن مولدات المضادات الليمفاوية لقياس التوافق بين الأنسجة histocompatibilidad linfocito-antígeno، إلى مفاعلات سيروولوجية مضادة عالية الجودة،

ظلت كوبا تشتريها طوال أعوام من شركة one lambda عن طريق بلدان ثالثة. غير أن تشديد الحصار أثر سلباً في شراء تلك المفاعلات، الأمر الذي أصاب البرنامج بالشلل وخفض مستواه العلمي.

الغذية

تترتب على الحصار في قطاع الأغذية آثار سلبية تنعكس مباشرة في حياة الشعب الكوبي نظراً لحساسية هذه المسألة. وتقدر الأضرار التي لحقت بهذا القطاع في الفترة الممتدة من آذار/مارس ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١١، بنحو ١٢٠ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار.

ومن السمات التي تطبع هذا المجال جراء الحصار، الاضطراب إلى شراء المواد الغذائية في أسواق بعيدة، الأمر الذي تترتب عليه زيادة في التأمين، وفي تكاليف الشحن، وغالباً ما تكون في ظروف مناوئة.

ورغم أنه يمكن لشركة ALIMPORT استيراد المواد الغذائية والمنتجات الزراعية من الولايات المتحدة، فإنها تواجه منذ عام ٢٠٠١ صعوبات شاقة كثيراً ومستمرة في عمليات الشراء التي تجريها، فضلاً عما تتكبده من أضرار تنعكس في البيانات المالية وفي الفرص المفقودة عليها في مجال الخدمات اللوجستية بالمقارنة مع الأسواق الأخرى. وتقدر الأضرار بقرابة ٩٠,٨ مليون دولار. وهذا ما يضاهي شراء تلك المنتجات بسعر وصل في عام ٢٠١٠ إلى ٣٢٥ ٠٠٠ دولار للطن الواحد من القمح، أو ٣٨٠ ٠٠٠ دولار للطن الواحد من الذرة، أو ١٢٥ ٠٠٠ دولار للطن الواحد من لحم الدواجن.

وما زالت ترسانة التصاريح المعقدة قائمة سواء فيما يتعلق بسفر رجال الأعمال الأمريكيين أو فيما يتعلق بالعمليات الناشئة عن تلك المعاملات. وبالإضافة إلى هذه الشروط، فإن لمكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية صلاحية إلغاء هذه التصاريح دون سابق إنذار ودونما حاجة لتقديم أي تفسيرات. ويتضح هذا الواقع من الأمثلة التالية:

تكبدت في عام ٢٠١٠ شركة CORACA.SA المخصصة لإنتاج وتسويق المواد الغذائية والأطعمة الفورية أضراراً بقيمة ١٦٢ ١٠٠ دولار. فقد واجهت صعوبات جمة في شراء مواد للتخلية الاصطناعية منخفضة السعرات الحرارية، وبخاصة مادة نيوتامي للتخلية التي تفوق قدرة السكر بما يتراوح بين ٨ ٠٠٠ و ١٣ ٠٠٠ مرة، وذلك لأن شركات أمريكية تحتكر إنتاج وتسويق تلك المنتجات.

وتأثرت شركة Caribex التجارية بسبب تعذر وصولها إلى السوق الأمريكية، حيث إن ذبول جراد البحر تكون معفاة من الرسوم الجمركية خلافا لما عليه الحال في السوق الأوروبية والكندية والصينية، وتحدد قيمتها تباعا بما نسبته ٤,٣ و ٥ و ١٠ في المائة، وهو ما يمثل خسارة قدرها ١٠٠ ٥٧٣ دولار. ذلك أن استحالة وصول العلامات الكوبية إلى سوق الولايات المتحدة، ولا سيما علامة هافانا كلوب التجارية الرائدة، يترتب عليه فاقد في المبيعات قدره ٢,٦ مليون دولار، وإذا ما احتسب هذا المبلغ بمتوسط السعر في نادي هافانا الدولي في عام ٢٠١٠، تصل الأضرار الاقتصادية إلى نحو ١٣٢ ٠٠٠ ١٠٦ دولار.

وتكبدت شركة CUBAEXPORT أضرارا نشأت عن خطأ ارتكبه عميلان في أوروبا حيث سددت بالدولار فواتير تزيد قيمتها على ٢٧٠ ٠٠٠ دولار لقاء مبيعات أكثر من ١٤٠ طنا من العسل السائب مستحقة الدفع باليورو والفرنك السويسري. وقد جمد المبلغان، وهو ما أضر بالشركة التي أخذت منها الأموال ولم تسترجع سوى جزء منها.

ولولا الحصار، لكان بإمكان شركة quiimport التي تورد المبيدات والأسمدة ومبيدات لأغراض الزراعة، أن تحصل على العديد من هذه المنتجات في السوق الأمريكية. وخلال الفترة المستعرضة، لم يتسن توريد ثنائي فوسفات الأمونيوم مباشرة من الولايات المتحدة، وذلك بسبب اضطراب المورد للامتنال لأحكام الحصار، وهو ما دفع بالشركة إلى استيراد المنتجات من أسواق أخرى مع تحمل تكاليف إضافية بمبلغ ٦٠٠ ١٩٧ دولار.

٢-٢ الأضرار التي لحقت بمجال التبادل الأكاديمي والعلمي والثقافي والرياضي

لم تكن الغاية من المرونة المزعومة التي تبديها حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بمعايير سفر فئات من مواطنيها كالطلبة والأكاديميين والصحفيين أو أعضاء المنظمات الدينية إلى كوبا انطلاقا من أراضيها، تعزيز العلاقات الودية بين الشعوب، وإنما كانت الغاية الحقيقية للحكومة خدمة الأهداف السياسية والإيديولوجية التي تبنتها تجاه كوبا.

التعليم

رغم الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لضمان التعليم للجميع، فإن آثار الحصار تتبدى في وجود حرمان يومي يؤثر في عملية التعلم، والبحث، والعمل العلمي للطلبة والمعلمين بوجه عام.

ومن نتائج هذه السياسة أن كوبا ما زالت لا تستطيع الوصول إلى السوق الأمريكية لشراء اللوازم المدرسية والمواد الأساسية اللازمة لإصلاح وصيانة شبكات المدارس، ومن ثمة، فهي تضطر إلى الشراء في أسواق بعيدة، وهو ما كبدها أضرارا اقتصادية بلغت ٤٠٠ ٨٨١ دولار.

وهذا مبلغ يكفي لشراء مجموعة متنوعة من الوسائل التعليمية لتدريس العلوم الطبيعية والتعليم المهني في جميع المدارس الابتدائية والمدارس الخاصة والمدارس الثانوية. وهو مبلغ كاف أيضا لشراء أكثر من ١٥ ٠٠٠ من مجسمات الكرة الأرضية لتعليم الجغرافيا تحتاج إليها المدارس الابتدائية، ولتغطية تكلفة صفائح البلاستيك اللازم لإنتاج ما تحتاج إليه المدارس الابتدائية والمدارس الخاصة لتعليم القراءة والكتابة من آلات لتركيب الكلمات.

وينطوي التعليم الخاص على حساسية عالية بالنسبة للشعب الكوبي. فمشروع "تعميق النموذج الكوبي لتعميم التعليم في سانتياغو دي كوبا"، الذي أقرته الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي في عام ٢٠٠٨ ورصد له مبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٠ يورو، إنما هو مشروع يهدف بالتحديد إلى تحسين نسبة الالتحاق بالمدرسة لأعداد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الابتدائي والثانوي والأساسي (الذين يعانون من قصور بدني أو بصري أو سمعي أو من تخلف عقلي)، ويستفيد من المشروع بشكل مباشر ٣١٠ أطفال وشباب من ذوي الإعاقات المذكورة.

غير أنه، وبسبب الحصار، ارتفعت كثيرا كلفة شراء الشاشات التي تعمل باللمس، وألواح الكتابة التفاعلية، ولوحات المفاتيح الذكية والطابعات والآلات الكاتبة والمسجلات، ضمن حملة أخرى من الوسائل اللازمة لتوفير التعليم الخاص بأعلى مستويات الجودة والأداء.

وتكبد قطاع التعليم العالي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١١ أضرارا بلغت ٥ ٧٠٣ دولار، بما في ذلك أضرار شملت الإنتاج والخدمات، وعدم الحصول على التكنولوجيا الأمريكية، وأسعار الواردات من الأسواق والآثار المالية والنقدية.

وتضررت جامعة سيبغو دي افيللا كثيرا فيما يتعلق بأعمال المختبرات الأحيائية بسبب رفض شركة LKB - الصيدلانية توفير أعمال صيانة جهاز كروماتوغرافي لتنقية البروتينات، وصيانة جهاز للطرد المركزي مبرد، وصيانة معدات أخرى. وبلغ مجموع الأضرار فيها ٩٤ ٧١٦ دولار.

الثقافة

خلال الفترة المستعرضة، بلغت الأضرار التي لحقت بقطاع الثقافة ١٤ ٩١٣ ٣٠٠ دولار نتجت أساساً عن الفاقد في إيرادات السلع والخدمات والانتقال إلى أسواق أخرى، وتكاليف أخرى في الشحن وأضرار نقدية ومالية.

وتكفي الأمثلة الثلاثة التالية دليلاً على الأضرار المتكبدة في هذا الصدد:

ففي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أبلغت وزارة الخزانة المركز الكوبي للدراسات في نيويورك أنها لن تحدد ترخيصها بإقامة مشاريع للتبادل الثقافي مع المؤسسات الكويتية.

وتكبدت شركة ARTEX SA أضراراً في تسويق الاسطوانات والخدمات الفونوغرافية، وذلك بسبب عدم قدرتها على بيع اسطوانات على نحو يرتبط بعروض تقدم في الولايات المتحدة. وبلغت أضرارها حسب تقديرات متحفظة ١٥٠ ٠٠٠ دولار.

وبمنع على المجلس الوطني للتراث الوصول إلى البرامج المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة كالبرامج الحاسوبية Google Earth و MAPINFO و Arcview المستخدمة في تجهيز الخرائط والمعلومات الرقمية مع الدروس المرافقة للاستعانة بها على النحو الأفضل. ولم يتمكن كذلك المجلس من الحصول على المواد السمعية والبصرية والبيولوجرافية وملحقات معدات حلقات العمل والمختبرات المتخصصة لمختلف المظاهر الفنية.

وتكبد المعهد الكوبي للفن والصناعة السينمائية أضراراً في إيراداته من الإعلانات التجارية نتيجة استحالة اشتراكه إلى جانب الشركات الأمريكية التي تعمل في هذا المجال في قطاعات كقطاع الخطوط الجوية، والسياحة، والفن، والثقافة والرياضة. وتقدر الأضرار بمبلغ ٢٢٠ ٠٠٠ دولار.

وبسبب الحصار، استحالت على الشركة الكويتية للسينما الحصول من الولايات المتحدة على المواد وقطع الغيار والمعدات من - شرائط أفلام غير مستخدمة، ومواد كيميائية للمختبر السينمائي التابع للمعهد، إضافة إلى ملحقات المعدات السينمائية، واستخدام التراخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية مثل THX، دولبي، و MAC، و AVID، و toons y Scenarist، لأغراض معالجات ما بعد الإنتاج السمعي البصري.

الرياضة

لم تسلم الرياضة الكويتية من آثار الحصار. وتشير تقديرات متحفظة أن الأضرار المتكبدة في هذا المجال بلغت ١ ٥٤٦ ٥٦٥ دولاراً.

فقد تعذر على المشروع MARABANA/Maracuba تأمين مشاركة نحو ٣٠٠ عداء أمريكي لأنه لم يؤذن لهم بالسفر إلى كوبا. وهو ما كبّد المشروع أضرارا بنحو ١٠٢ ٠٠٠ دولار.

وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، رفض وزير الخزانة في الولايات المتحدة طلب "نادي اليخوت ساراسوتا" الترخيص له بتنظيم الحدث الرياضي في كوبا "سباق ساراسوتا، هافانا".

وتجد كوبا نفسها عاجزة عن شراء التجهيزات الرياضية لكل من علامات لوفيزفيل وويلسون وشبات وروولينغز التجارية لأنها من إنتاج شركات أمريكية. والكثير من هذه الأصناف يلتزم باستخدامها بموجب القواعد الرسمية للاتحادات الدولية، لذلك اضطرت كوبا إلى أن تشتريها من دول ثالثة، وهو ما كبّدها خسارة بنحو ٤٥٠ ٠٠٠ دولار.

وللسنة الرابعة على التوالي، لم تستطع كوبا شراء مقياس الضغط العالي بالسائل اللوني، وهو جهاز لا بد منه في نشاط مكافحة المنشطات. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، فإن حكومة الولايات المتحدة تحظر على شركة اجيلنت تكنولوجيا بيع كوبا هذا الجهاز.

الفصل ٣ - الأضرار التي لحقت بالقطاع الاقتصادي الخارجي

٣-١ الأضرار التي لحقت بالتجارة الخارجية

كوبا بلد صغير نام يعتمد اقتصاده بقدر كبير على التجارة الخارجية والتكنولوجيا ورؤوس الأموال الأجنبية، والائتمان والاستثمار والتعاون الدولي من أجل التنمية.

ولا تزال الأضرار الكبيرة تعزى أساسا إلى أن كوبا يمنع عليها الوصول إلى السوق الأمريكية، سواء كان ذلك لشراء سلع، أو لتسويق منتجاتها التصديرية التقليدية كالسكر ومشروب الروم، والتبغ والنيكل؛ وهو ما يعزى بخاصة إلى استحالة تصدير خدماتها جراء ما يفرضه عليها الحصار من تضييقات عديدة تشمل سفر المواطنين الأمريكيين إليها، والاتصالات والنقل الجوي والبحري.

وتقدر الأضرار المتكبدة في قطاع التبغ بمبلغ ٧٩,٩ مليون دولار. وما زالت حسابات أثر التبغ الملفوف ومحصول التبغ، قائمة على افتراض بأن كوبا ما زالت لديها حصة في السوق الأمريكية. وابتاع هذا المنطق، فإنه، نتيجة لعدم استطاعة كوبا توريد صادراتها

إلى تلك السوق، يبلغ فاقد الإيرادات المتأتية في هذا القطاع من التبغ الملفوف ٦٥,٦ مليون دولار، بينما يبلغ فاقد الإيرادات المتأتية من محصول التبغ ٥٥٠٠ مليون دولار.

وقبل تنفيذ الحصار، لم تكن كوبا تصدر التبغ المنتج بالاستعانة بالآلات. وهي اقتحمت الآن هذه الطريقة الجديدة في إنتاج أنواع من التبغ تحمل العلامات MINIS و CLUB و PURITOS حيث حققت نتائج مشجعة. ويستوعب الطلب في سوق الولايات المتحدة قرابة ٥٥٠٠ وحدة. وكانت كوبا ستجني ٧,١ مليون دولار من هذه السوق لو كان باستطاعتها الوصول إلى تلك الأسواق.

وباعتبار الفرص الإنتاجية والتصديرية الحالية للسكر الكوبي في السوق العالمية والفرق بين سعر التعريفية وسعر العقد رقم ١٦ المبرم في نيويورك الساري على الواردات إلى الولايات المتحدة في إطار المخطط التفضيلي، يبلغ فاقد إيرادات شركة السكر الكوبية عن هذه الفترة أكثر من ٣٧ مليون دولار.

فاستحالة تسليم السكر الكوبي إلى سوق الأوراق المالية في نيويورك هي الحجة المستخدمة من التجار لتعليل أنه أمام غياب الشاري النهائي، لا يمكنهم استخدام هذه السوق كمنفذ إضافي أو طارئ، وهم يضطرون تبعاً لذلك إلى عرض السكر الكوبي بخصوم أعلى لتشجيع الشاري النهائي، وهذا ما يضع منتجاتنا في وضع غير موات مقابل منتجات مصادر أخرى في منطقتنا.

وتكبدت كيانات المجموعة الإدارية للشركة أضراراً بمبلغ ٢٦٤ ٠٦٤ ٠٠٠ دولار، وكان أثر هذه الأضرار أشد في شركات تقدم الخدمات السياحية نظراً لغياب السياح الأمريكيين.

وتكبدت شركة TECNOIMPORT أضراراً بمبلغ ٤٢ مليون دولار موزعة بين أكثر من ٣,٠٦ مليون دولار لاضطرارها إلى نقل أكثر من ٣ ٠٠٠ حاوية من موانئ في آسيا وأوروبا، حيث إنه تعذر عليها الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، وأكثر من ٢٣ مليون دولار تكاليف إضافية لعدم استطاعتها استخدام الدولار في معاملاتها و ١٤,٥ مليون دولار لاضطرارها إلى الاستعانة بوسطاء.

وتكبدت شركة سيماكس المحدودة أضراراً بمبلغ ٢٠٠ ٩٧٦ ٦٣ مليون دولار. فقد تكبد قسمها للمشتريات والمخازن والتوزيع نفقات رأسمالية كبيرة ترتبت على تكاليف إضافية للمشتريات التي قام بها الوسطاء بلغت ٢٢,٧ مليون دولار أمريكي، وعلى زيادة في حجم المخزونات وسعر الصرف و تكاليف الشحن والتخزين بلغت ٩,٧٣ مليون دولار.

٢-٣ الأضرار التي لحقت بالاستثمار الخارجي

اعتمد في إجراء هذا التحليل بشكل أساسي على التقرير المتعلق بالاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والتقرير المعنون "الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية" ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، أيار/مايو ٢٠١٠، والذي يتضمن البيانات المتعلقة بعام ٢٠٠٩.

ولتحديد تقديرات تدفقات الاستثمار التي كانت كوبا ستلتقها لولا حصار، تم الرجوع إلى تحليل التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة القادمة من الولايات المتحدة التي تتلقاها البلدان المختارة، فضلاً عن النسبة المئوية التي تمثلها تلك التدفقات بالمقارنة مع الإيرادات الإجمالية التي تلقتها تلك البلدان في عام ٢٠٠٩.

وحددت مجموعة البلدان المختارة على أساس تماثل اقتصاداتها مع الاقتصاد الكوبي من حيث التوزيع الجغرافي والثقافي مع التركيز بصفة خاصة على توزيع التدفقات حسب كل قطاع من القطاعات.

ويورد الجدول التالي مجموع ما تلقت تلك البلدان من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة من الولايات المتحدة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨.

البلد	مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	مجموع تدفقات رؤوس الأموال القادمة من الولايات المتحدة	النسبة المئوية للاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة
(بملايين الدولارات)	(بملايين الدولارات)	(بملايين الدولارات)	
كوستاريكا	١ ٣٢٢,٦	٧٤٧	٥٦,٥
هندوراس	٥٥٠,٤	٢٨١	٥١
الجمهورية الدومينيكية	٢ ١٥٨,١	٥٨٩	٢٧,٣
كولومبيا	٧ ٢٠١,٢	٢ ٣١٤	٣٢,١
نيكارغوا	٤٣٤,٢	٦٠	١٣,٨
السلفادور	٤٣٠,٦	٧٤	١٧,٢

المصدر: أعد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من المشهد الإقليمي العام لحالة الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠٠٩.

وانطلاقاً من تحليل هذه العناصر، يجوز الافتراض بأن كوبا كانت ستتلقى تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة بمبلغ يعادل ٦٠٠,٥ مليون دولار في المتوسط من حيث القيمة المطلقة.

غير أنه حتى وإن كان ينظر إلى الاستثمار الأجنبي في كوبا على أنه عنصراً مكملاً للجهود الوطنية ويندرج ضمن مبدأ الانتقائية العالية المرتبطة بمشاريع تنطوي على مصلحة وطنية كبيرة وذات أثر اجتماعي واقتصادي، فإن الحصار يحمل معه آثاراً خطيرة، يجدر بالذكر منها ما يلي:

- عدم إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتاحة بحوزة الشركات الأمريكية.
- عدم إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة أمام صادرات المشاريع المشتركة في كوبا.
- عدم إمكانية الحصول على التمويل من البنوك الأمريكية من أجل تطوير مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد.
- قيام حكومة الولايات المتحدة بتنفيذ جزاءات وممارسة ضغوط على الشركات الأجنبية، وخلق أجواء تنفر المستثمرين المحتملين، وتعوق إنشاء مشاريع مشتركة في كوبا.

ومن بين القطاعات الأكثر تضرراً من القيود التي يفرضها الحظر على الاستثمار الأجنبي: النفط والسياحة والتكنولوجيا الأحيائية. ومن الجدير بالذكر على سبيل المثال أن شركة شريت كورب الدولية، التي لديها استثمارات في كوبا في مجال النفط والتعدين، سجلت تراجعاً في أعمالها بسبب استحالة الوصول إلى أسواق رأس المال في الولايات المتحدة. واعتباراً من أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٥، وفي إطار تطبيق قانون هيلمز بيرتون، أدرجت في القائمة السوداء الشركات الرئيسية الثلاث (Moa Nickel S.A, Cobalt Refinery) Co. Inc e International Cobalt Co de la Sherrit التي تقيم علاقات تجارية مع كوبا، وذلك لكونها من كبار الجهات الأجنبية التي لها استثمارات في كوبا.

ولا تزال السياحة تشكل قوة رئيسية للاقتصاد الكوبي. فقد وفد إلى كوبا حتى نهاية عام ٢٠١٠ ما مجموعه ٧٤٥ ٥٣١ ٢ زائراً، أي ما يزيد بنسبة ٤,٢ في المائة عما كان في عام ٢٠٠٩. وينبغي بالتالي مواصلة تطوير هذا القطاع بفتحه أمام فرص الاستثمار الأجنبي المتاحة على مستوى هياكله الأساسية الفندقية وغير الفندقية، إضافة إلى تشييد ملاعب للغولف وما إلى ذلك من أنشطة.

ولا تستطيع الشركات الأمريكية التي لها خبرة في القطاع الفندقي واستثمارات ضخمة في منطقة البحر الكاريبي الاستفادة من هذه الفرص المتاحة في كوبا بسبب تدابير فرض الحصار. ثم إن كوبا لا تستغل سلسلة الفنادق الأمريكية الموجودة في منطقة الكاريبي، وتشكل هذه الفنادق في مجموعها أفضل عشر سلسلات فندقية في العالم، كما هو الحال بالنسبة لسلسلات فنادق شيراتون، وماريوت، وهوليداي إن.

وفي قطاع الصناعات الغذائية، كان بالإمكان، لولا قيود الحصار، إقامة مشاريع مشتركة بين البلدين لتطوير إنتاج الفاصوليا وفول الصويا ولحوم الضأن والخنزير، وما إلى ذلك من أطعمة، إضافة إلى أنشطة لوجستية أخرى، وجني أرباح من أنشطة المعالجة والتوزيع فيما ما بعد الحصاد، وهو ما كان من شأنه ضمان الاستعاضة عن بعض الواردات التي تورد الآن من الولايات المتحدة نفسها، وإحياء قطاع الأغذية وتوليد مصادر جديدة للعمالة، ومزايا أخرى.

ومن ناحية أخرى، فإن صناعة التكنولوجيا الكوبية التي بلغت مستويات البلدان المتقدمة، لا تستطيع إقامة شراكات استراتيجية مع الشركات الأمريكية الرائدة في هذا القطاع لإنشاء مشاريع للبحث والتطوير.

٣-٣ الأضرار المالية والمصرفية

في الفترة المستعرضة، زادت سياسة الاضطهاد والعداء والمضايقات التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة ضد القطاع المصرفي والمالي الكوبي. وشددت ضغطها على المؤسسات المالية والعمليات المصرفية الخارجية التي تهدف إلى الحد من إجراءات عمليات من بنوك كوبية وإليها، بدعوى استحالة التعامل مع كوبا لأنها بلد مدرج في قائمة "الدول الراعية للإرهاب"، رغم أن معظم التحويلات تتم باليورو أو بعملات أخرى.

وحتى إذا كان من المتعذر تقدير الأضرار دائماً، تكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن المدفوعات التي رفضت في حالة مصرف واحد فقط من مصارفنا التجارية قد بلغت ٤٨١ ٠٠٠ يورو دون احتساب المدفوعات المقدرة بعملات أخرى.

وكانت الأضرار الرئيسية التي لحقت بالنظام المالي والمصرفي على نحو ما يلي:

- ارتفاع التكاليف المالية، حيث إنه لا بد من اللجوء إلى "النقد الأجنبي المزدوج" ليتسنى الوفاء بالالتزامات تجاه الدائنين الذين يطالبون بأن يسدد لهم بالدولار، وهو ما يتسبب في أضرار نتيجة التقلبات في أسعار الصرف أو دفع تغطيات لدى مؤسسات أجنبية أخرى لتغطية المخاطر الناشئة عن هذه التقلبات، وهو ما تترتب عليه تكاليف باهظة.

- إغلاق الحسابات في عدد كبير من البنوك الأجنبية.
- رفض بعض البنوك الأجنبية المراسلة تأكيد خطابات الاعتماد أو الإشعار بفتحها.
- رفض بعض البنوك الأجنبية إجراء المعاملات المتعلقة بمدفوعات مسددة من البنوك الكويتية.
- ضرورة الاحتفاظ بحد أدنى من الأرصدة في حسابات كويتية في الخارج إزاء المخاطر الناشئة عن الحظر.
- وفي الفترة المستعرضة، قرر أكثر من عشر بنوك إغلاق حساباتها لدى البنوك الكويتية، وهي ذات المصارف التي كانت المؤسسات المصرفية الوطنية تسدد مدفوعاتها من خلالها.
- وفيما يلي بعض الأمثلة الملموسة عن الأضرار التي لحقت بالبنوك الكويتية خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١:
- أعاد بنك أوروبي أموالاً إلى مؤسسة مصرفية كويتية أخرى بدعوى أنه لا يقبل أي مدفوعات من كوبا عملاً في ذلك بالقوانين الأوروبية السارية. ورفض كيان مصرفي أوروبي تسلم مبلغ لتأكيد خطاب اعتماد لإحدى البنوك الكويتية، وذلك بدعوى أنه لا يقبل أي مدفوعات من كوبا، بينما رفضت المؤسسة الأوروبية أيضاً الإشعار بفتح خطاب اعتماد أجريت المعاملات المتعلقة به من خلال مرفق بنك آخر في أوروبا، دون تقديم أي أسباب محددة.
- أرسل بنك في أحد بلدان أمريكا اللاتينية رسالة تتعلق بمبلغين من خلال خطابي اعتماد صادرين عن مصرف كوبي، أشار فيها إلى أن لجنته لتقييم المخاطر قررت حتى إشعار آخر، عدم المخاطرة بمواصلة العمل على أساس ثنائي، لفترة غير محددة، بدءاً من أيار/مايو ٢٠١٠.
- بناء على مبادرة من أحد البنوك في أوروبا، أغلق حساب البنك المراسل الذي كانت له مؤسسة مصرفية مع المؤسسة المصرفية المذكورة وأنهيت العلاقات التي كان يقيمها معها. وحصل نفس الشيء مع البنوك الكويتية الأخرى. وقد أغلق انقطاع العلاقة مع هذا البنك المراسل المدخل العملي الوحيد لإرسال الحوالات الأسرية من ذلك البلد الأوروبي، وهو ما زاد من تكاليف الدفع بعد أن أصبح يسدد من خلال بنوك ثالثة.
- تعين على أحد البنوك الكويتية أن يحل محل شركة التأمين الأمريكية المشاركة في المشاريع الاستثمارية الكبرى في كوبا، والتي ستشتري مؤسسة تأمين أمريكية أكثر من ٤٠ في المائة من أسهمه.

٣-٤ المادة ٢١١ من قانون الولايات المتحدة الجامع المتعلق بالاعتمادات الموحدة الإضافية لعام ١٩٩٩ والاعتداءات الجديدة في مجال براءات الاختراع والعلامات التجارية

خلال عام ٢٠١٠ والأشهر التي مرت من عام ٢٠١١، ظلت المخاطر والأضرار المحتملة التي نشأت في عام ٢٠٠٩ مرتبطة بنوايا بعض أصحاب القضايا المرفوعة ضد الدولة الكويتية للحصول على سبيل التعويض المناسب على حق امتلاك علامات تجارية وبراءات اختراع كويتية، استناد إلى أحكام قانون التأمين من مخاطر الإرهاب الذي اعتمد في عام ٢٠٠٢ وتم تمديده حتى عام ٢٠١٤.

ومحاولات الاستحواذ على ممتلكات غير ملموسة تتصل بالملكية الفكرية، ليست جديدة. فمعروف أن شركة باكاردي تريد الاستحواذ على العلامة التجارية هافانا كلوب، وأنها تتخفى وراء تشريع سعت هي نفسها إلى إصداره في الولايات المتحدة، في المادة ٢١١ من اعتمادات الميزانية الاتحادية لعام ١٩٩٨ وهي المادة المتعلقة بتسجيل العلامات التجارية والأسماء التجارية ذات الصلة بالممتلكات التي أتمت في كوبا، وتحديدًا أو إعمالها.

وتمنع هذه المادة الكويتيين أصحاب العلامات التجارية أو ورثتهم والشركات الأجنبية التي لها مصالح في كوبا، من الاعتراف بحقهم في ملكية تلك العلامات، وفي التمتع في تلك الأراضي بحقوقهم في تلك العلامات التجارية، أو في الأسماء التجارية المسجلة والمحمية في كوبا.

وفي شباط/فبراير ٢٠١١، يكون قد مرت تسعة أعوام على حسم هيئة تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية لهذه المسألة حيث أكدت أن المادة ٢١١ تنتهك التزامات المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية التي صدقت عليها الولايات المتحدة بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، وطلبت من حكومة الولايات المتحدة تعديل هذا الإجراء الذي لوحظ عدم اتساقه مع الالتزامات المتوقعة بها بموجب اتفاق ترييس.

وفي المسلسل القضائي الزائف بشأن العلامة التجارية هافانا كلوب المتواصلة حلقاته في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة، أفتت محكمة الاستئناف في واشنطن في قرار قضائي أيده قاضيان وعارضه قاضي واحد بأن مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية في وزارة الخزانة قد أحسن التصرف برفض تحديد تسجيل علامات هافانا كلوب في الولايات المتحدة الأمريكية لفائدة الشركة الكويتية الفرنسية المختلطة.

وفي المقابل، أيدت المحكمة العليا في إسبانيا في شباط/فبراير من هذا العام، قرار اعتبار أن ملكية العلامة التجارية للروم الكوبي "هافانا كلوب" تعود إلى الشركة المشتركة بين برنو ريكار الفرنسية وكوربوراسيون كوبارون الكوبية.

وكانت تلك هي المرة الثالثة التي ترفض فيها المحاكم الإسبانية مطالبة شركة باكاردي بالظعن في حقوق الشركة التي يوجد مقرها في كوبا بشأن هذه العلامة التجارية منذ أن بدأت باكاردي في عام ١٩٩٩ في رفع دعواها أمام محكمة مدريد للاعتراف بها كصاحبة العلامة في إسبانيا وإلغاء التسجيلات المدونة باسم منافستها شركة هافانا كلوب القابضة.

وقد سبق أن نظرت المحكمة الابتدائية في ملكية هذه العلامة في عام ٢٠٠٥، وأن نظرت فيها مجددا محكمة الاستئناف لإقليم مدريد في عام ٢٠٠٧.

ومحاولة الاستحواذ على براءات الاختراع والعلامات التجارية الكوبية المناسبة الكوبي، إنما تضع الاتفاقات الدولية في العلامات التجارية وبراءات الاختراع على الرف، وتترتب عليها آثار خطيرة على التجارة الدولية.

ذلك أن القانون الدولي ينص على أن الولايات المتحدة تقع عليها مسؤولية موائمة قوانينها وأنظمتها وإجراءاتها القضائية والإدارية مع الالتزامات المنوطة بها بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية والمعاهدات الدولية المتعلقة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع التي هي طرف فيها.

الفصل ٤ - الأضرار الناشئة عن الحصار في القطاعات الأخرى للاقتصاد الكوبي

أبلغ قطاع السكر أنه تكبد في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى آذار/مارس أضرارا بقيمة ٥٠٠ ١٠٠ ٦٢ دولار.

ونتيجة لاستحالة استيراد المدخلات الضرورية لسير العمل في مصانع السكر، تضرر محصولا عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ لتأخر بدء ١٣ مصنعا في الإنتاج، وهو ما تسبب في فاقد في الإنتاج قدره ١٠٠ ١٦٨ طن من السكر الخام، وقد تسبب ذلك بدوره في أضرار بقيمة ٥٧,٧ مليون دولار. ونتيجة لعدم استطاعة كوبا الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، فإنها تضطر إلى استيراد اللوازم من أسواق بعيدة مع ما ينطوي عليه ذلك من زيادة على السعر المعتاد، وتأخر في وصول المنتجات.

وبسبب الحصار، تكبد قطاع السياحة في كوبا أضرارا شديدة بلغت ١,٧١٣ مليون دولار.

وبالرجوع إلى الدارسات التي أجرتها الشركات الأمريكية في مجال السياحة، يقدر أن قطاع السياحة الكويتية فقد في عام ٢٠١٠ حوالي ١,٦٦٨ مليون دولار جراء الحظر المفروض على السفر إلى كوبا.

ولولا الحصار، لأمكن لمجموعة شركات مارلن البحرية كسب زهاء ١٠ ملايين دولار، حيث إنها تملك نحو ٦٥٠ رصيفا كان يمكنها أن تشغل يوميا ٧٥ في المائة لما مجموعه ١٧٩ ٠٠٠ مركبة حيث إن تلك الأرصفة وحدها البالغ متوسط طولها ٤٠ قدما كانت ستدر نحو ٥ ملايين دولار. وربما كانت ستضاف إلى هذا المبلغ إيرادات تتأتى من خدمات التزويد بالمياه والكهرباء، ومن القيام بالأعمال المتعلقة باحتفاظ الأرصفة بسفن في عهدتها، والتزويد بالوقود، والتسويق، وأعمال تصليح اليخوت وما إلى ذلك.

وتضطر شركة HAVANATUR الكويتية التي يوجد مقرها في كندا إلى دفع ١,٦ في المائة أكثر مما يدفعه منظمو الرحلات السياحية الأخرى المقيمون هناك لقاء معاملات الدفع ببطاقات الائتمان، وهو ما يسبب خسائر تزيد على مليون دولار. وتكبدت كذلك مجموعة ITH التي تولت تموين قطاع السياحة خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١١ خسائر بنحو ٢٦,٧ مليون دولار، نتيجة الفروق بين سعر السلع عندما يتم شراؤها من دول ثالثة، والفوائد المشطة في الائتمانات التجارية، والتغير في سعر صرف العملات الأجنبية والمشتريات وتكاليف الشحن.

ولا تزال شركة الطيران المدني الكويتية تتكبد أضرارا جراء الحصار المفروض على الولايات المتحدة. وتقدر الأضرار التي تكبدتها في الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١، بما يصل إلى ٦٨١ ٥٠٦ ٢٧٦ دولارا، ويعزى ذلك إلى جملة أمور، منها استخدام طائرات أقل كفاءة، وتكاليف إضافية لاستئجار الطائرات، وتسعير الوقود وقطع الغيار وغيرها من المدخلات ونقل ركاب تقطعت بهم السبل. وفي هذا السياق، ونتيجة لقرار الشركة شال إسبانيا فسخ جميع علاقاتها التعاقدية، اضطرت شركة الخطوط الجوية الكويتية أن تبدأ التعامل مع مورد جديد لتوريد الوقود للطائرات في الخارج، وهو ما كبدتها خسائر بحوالي ٨٤٠ ٢٧١ دولار.

وفي الوقت نفسه، حاولت شركة الطيران الكويتية خلال عام ٢٠١٠، إعادة تفعيل عمليات البيع "عبر الإنترنت"، غير أن ذلك كان صعبا جدا لاستحالة استخدام الدولار الأمريكي في هذه الصفقات وإحجام البنوك عن التعامل بعملات أخرى، وهو ما كان له انعكاسات أثرت على موقف الشركة في السوق.

ومما كَبَد كوبا في عام ٢٠١٠ نفقات إضافية بمبلغ ٥,٧ مليون دولار، الحظر الذي يمنع عليها الوصول إلى السوق الأمريكية لشراء قطع غيار للشاحنات المستخدمة في ملقحات الوقود في مطاري هافانا وفاراديرو، والمنافذ الدولية للحصول على الوقود الغازي، ووقود الطائرات، وقطع الغيار للطائرات الكوبية.

وترى كوبا أنه لو كان بالإمكان تسيير رحلات تجارية من كندا وإليها عبر المجال الجوي للولايات المتحدة لأمكن تقليص زمن الرحلة، وهو ما كان سيققل من الضرر البيئي المترتب عليها، ولحققت كوبا وفورات كبيرة بأكثر من ٢,٢٦ مليون دولار.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، علقت فجأة شركة سكاي شاف التي يوجد مقرها في الأرجنتين والتي تقدم خدمات إلى شركة كوبان للطيران منذ عام ٢٠٠١ تقديم خدمات المطاعم إلى رحلات شركة كوبا للطيران بناء على تعليمات من الشركة الأم في فرانكفورت، ألمانيا، بتعلة أنها تنفذ قانون هلمز بورتون. وفي هذا المنحى، رفضت كذلك شركة غايت غورميت الأوروبية التي طلب منها أن تحل محل الشركة الأخرى، الحلول محلها بدعوى أن شركتها الأم في زيوريخ، سويسرا لم توافق على العقد.

وتضرر قطاع الإعلامية والاتصالات تضررا شديدا جراء الحصار، وبلغت الخسائر المتكبدة في الفترة المستعرضة ٣٩٤ ٣٩٦ ٧ دولارا.

ففي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أقرت شبكة تويتر للاتصال الاجتماعي بمسؤوليتها الكاملة عن منع توجيه رسائل من كوبا عبر الهاتف الخليوي نحو قاعدتها. وبالمثل، أعلن في نيسان/أبريل من تلك السنة فرض قيود على كوبا تضيق عليها باب الوصول إلى أدوات محددة من أدوات شبكة تويتر بدعوى أننا ندخل إلى الشبكة من أراضي بلد يمنع عليه دخول الشبكة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تبين أن فريقا من جامعة سنترال ده لاس فياس حصل على درجة مشرف في مسابقة البرامج الجامعية الدولية لرابطة آلات الحاسوب التي تقام في الصين، وترعاها شركة آي بي إم الأمريكية، غير أنه استحال عليه الحصول على الجائزة بسبب الأنظمة المفروضة بموجب الحصار.

وعانى قسم ايكوسولكتريك الذي يتولى تسويق تكنولوجيا استخدام الطاقة المتجددة، أيضا من أثر الحصار بسبب تركه هذه المصادر بين أيدي مجموعة إيتون الأمريكية، التي جمعت خط الإنتاج والنظم ذات المرحلة الوحيدة والنظم ذات المراحل الثلاث المستخدمة في الشبكة الإلكترونية. وقد اضطر القسم إلى أن يقصد بلدان ثالثة، وبذلك فوتت عليه

فرصة الشراء بسعر التوزيع المباشر، وإمكانية الحصول على قطع الغيار وخدمات التدريب، وقد ترتبت علي ذلك زيادة في التكاليف.

وابتداء من شباط/فبراير ٢٠١١، أوقف بيت المال Synivere تسديد المدفوعات إلى شركة الاتصالات الكوبية ETECSA عن طريق خدمة "التجوال" المقدمة في الهواتف المحمولة، بدعوى أن البنك لا يستطيع القيام بأعمال تجارية مع كوبا، وهو ما يعني تعذر استخلاص مبلغ يزيد على ٢,٦ مليون دولار، إضافة إلى الصعوبات الإضافية التي ترتبت على ذلك.

وبلغت في الفترة المستعرضة الأضرار التي لحقت بالصناعة الخفيفة جراء الحظر الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا ٢٠٠ ٩٧٦٠ دولار ونحو ٩٠٠ ٦٥٥ بيزو كوبي. ويؤثر إنتاج هذه الصناعة بشكل مباشر على الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية ومستويات المعيشة للسكان.

فلولا الأضرار التي تكبدها اتحاد النسيج البالغة ٩٠٠ ١٤٩٤ دولار، لأمكن إنتاج ٢٠٠ ٨٨ وحدة من وحدات لوازم أطفال حديثي الولادة، ويمثل ذلك حوالي ٥٢ في المائة من خطة الإنتاجية لعام ٢٠١١.

وباحتساب الأضرار التي تكبدها اتحاد الطباعة البالغة ٧٠٠ ١٦٤٩ دولار جراء الحصار، يصبح بالإمكان إنتاج ٩,٢ مليون دفتر مدرسي من الصنف العالمي، أي ما يلي ٢١ في المائة من احتياجات البلد إلى هذه الدفاتر المطلوبة للتعليم الابتدائي للسنة الجارية.

وباحتساب الخسائر البالغة ٦٠٠ ٣٦٨ دولار التي تكبدها اتحاد سوشيل، المنتج للصابون، يصبح بالإمكان إنتاج ٨٧٢,٨ طن من صابون التواليت ليز، أي ما يعادل ٦,٩ مليون قطعة صابون.

ولو توفرت لشركة VITRAL للطلاء التي تكبدت في هذه الفترة جراء الحصار خسائر بقيمة ٨٠٠ ٢٢٨٥ دولار لأمكنها أن تنتج من الطلاء المائي ما يكفي لتغطية ٠٠٠ ٥٢٤ ٢٤ مترل بمساحة ٧٠ مترا مربعا للمترل الواحد.

ولم يسلم قطاع النقل من الآثار المباشرة المترتبة على قيام الولايات المتحدة بتنفيذ الحصار خارج حدود ولايتها القضائية حيث بلغ مجموع الأضرار ٠٠٠ ٥٨٣ ٢٤٤ دولار في السنة، وهو ما يعزى في الأساس إلى الفاقد في الإيرادات في النقل البري وخدمات الموانئ الناشئ عن حظر السفر إلى كوبا على مواطني الولايات المتحدة، وعلى سفنها التجارية والسفن الجوالّة.

فمفهوم وجود مخاطر قطرية بسبب الحصار الأمريكي، إنما يعني ارتفاع الأسعار بنسبة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة، وكذلك ارتفاع نسبة الفوائد على القروض، وهو ما يستتبع نفقات إضافية بمبلغ ٣٩ مليون دولار في مشتريات قطاع النقل.

وما زال إدراج السفن التي تزور كوبا في قائمة سوداء يكبد كوبا خسائر في الإيرادات الآتية من التعاقد مع طواقم كويبية، بما في ذلك الطواقم المتعاقد معها للعمل في سفن بلدان ثالثة، و تصليح السفن، وتسيير رحلات بحرية وأنشطة السفن الجواله، ومن دفع الضرائب على أفراد الطواقم، والركاب، ومن مصروفات تشغيل السفن ذاتها.

ويؤثر الحصار على توظيف القوى العاملة الماهرة في صناعة النقل البحري. ولما كانت كوبا لا تستطيع، بسبب الحصار، تشغيل طواقم للعمل في اليخوت والسفن الجواله والسفن التجارية، فإنها تخسر في السنة ١٠ ١٨٨ ٠٠٠ دولار.

ثم إن الشركات الرئيسية للسفن الجواله في العالم مثل كرنفال، ورويال كاريبيان، وستار كروز، ونروييجين كروز لاين، ووما سي سي وكوستا، هي شركات ذات رؤوس أموال أمريكية. ورغم أنها جميعا تجوب البحر الكاريبي، وهو أقرب سوق لكوبا، فإن الحصار لا يسمح لها بالتعاقد مع طواقم كويبية، حيث إن سفنها ترسي في الموانئ الأمريكية وموانئ بورتو ريكو. وترسي سفن شركات الدول الثالثة باركلي، وس ج أي - س ج م وهابي لويد هي أيضا في موانئ الولايات المتحدة، ومن ثمة فهي لا تستطيع استئجار طواقم كويبية.

ويشمل الفاقد في إيرادات كانت ستأتي من صادرات سلع وخدمات لتصليح سفن في هذه الفترة، فقد تم إلغاء قرار تصليح سفينة فور مون في أحد الأحواض الكويبية، وهو ما كان سيدر مبلغ قابلا للتحويل قدره ١ ٨٨٨ ٠٠٠ دولار.

وارتفعت الأضرار الناشئة على مدى السنة الماضية في صناعة الحديد والصلب الكويبية جراء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، فبلغت قيمتها ١٠٦ ٢٢٦ ٥٠٠ دولار. ويشمل ذلك مبلغا قدره ٤٧ ٢٢٥ ٠٥٨ دولارا ترتب على زيادة تكلفة الواردات، ومبلغا قدره ١٨ ١٨٤ ٠٠٠ دولار ترتب على عدم الحصول على تكنولوجيا من الولايات المتحدة، ومبلغا قدره ١٣ ٦٦٨ ٠٠٠ دولار ترتب على التكاليف الإضافية في المخزونات، ومبلغا قدره ٨ ٩١٨ ٩٣٩ دولارا ترتب على الزيادة في الإنفاق على الأساطيل.

وتكبدت في العام الجاري مجموعة GBK الصناعية المنتجة للهياكل والمصانع الجاهزة والحاويات المعدنية والأثاث والمعدات لمختلف الصناعات خسارة بمبلغ قدره ٤٤٠ ٨٣٥ دولارا كان يمكن توفيره لشراء ٧١٠ طن من الصلب لمختلف الاستخدامات الصناعية والمنزلية أو ١٧٨ ٠٠٠ مرجل وهو من المنتجات الأساسية في صناعة تحويل المعادن.

وأنتجت مجموعة GBC للمنتجات الاستهلاكية صفائح، ودراجات آلية، وكراسي متحركة ومفاتيح سيارات ومضخات لاستخراج الغاز، ومراوح، ومطابخ، وثلاجات وقوالب ونماذج، ومناضد ساخنة للمطاعم، وأدوات صحية ولأغراض البناء بتكلفة قدرها ٩٨٠ ٢٧ ٧٧٧ دولار. ولو أنها كانت تستطيع الوصول إلى الأسعار الأقل لكلفة للمواد الخام وغيرها من المكونات في السوق الأمريكية، لكلفتها نفس تلك الكميات من المنتجات ٣٨٠ ٣٠٧ ٢٢ دولارا، أي بوفورات قدرها ٦٠٠ ٤٦٨ ٥ دولار. ولأمكنها أن تنتج بتلك الوفورات ضعف عدد الثلاثجات المنزلية، أي ٦٠ ٠٠٠ وحدة بدل ٣٠ ٠٠٠ لفائدة عدد مماثل من الأسر.

واستمرت تدابير فرض الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة في إلحاق أضرار خطيرة ببرامج ترميم وبناء المساكن. وبلغت الأضرار المتكبدة في هذا المجال في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى آذار/مارس من العام الجاري ٦٣٤ ٥٤٧ ٢٢ دولارا.

وباحتساب متوسط التكلفة لكل وحدة لمختلف أعمال التصليح والبناء، يقدر أن مجموع الأضرار يفوت على كوبا فرصة تنفيذ المنجزات التالية:

- ١٦ ٤٠٠ دولار لترميم مساكن بتكلفة متوسطها ١ ٣٧٥ دولارا.
- ٢٧ ٣٣٠ دولارا لأعمال صيانة مساكن بتكلفة متوسطها ٧ ٢٠٠ دولار.
- ١ ١٣٢ مسكنا جديدا من الصنف الأول بتكلفة متوسطها ٧٠ ٢٠٠ دولار.
- ١ ٤٦٦ مسكنا جديدا من الصنف الثالث بتكلفة متوسطها ٥ ٠٤٩ دولارا.

وفي الوقت نفسه، تكبدت الصناعة الأساسية أيضا أضرارا كبيرة بلغت ٨٢,٦ مليون دولار، ويعزى ذلك بخاصة إلى استحالة تصدير النيكل الكوبي إلى الولايات المتحدة والحصول منها على اللوازم والتقنيات.

فالسوق الطبيعية للنيكل الكوبي هي الولايات المتحدة التي استوردت في عام ٢٠١٠ حوالي ١٤٤ ٠٠٠ طن من النيكل الخام، وكان معظمه من كندا وروسيا والنرويج وأستراليا. ونظرا للقرب الجغرافي، فإن كوبا كانت تستطيع أن تصدر إليها في عام ٢٠١٠ أكثر من ٣٠ ٠٠٠ طن من النيكل بمتوسط سعره في الأسواق العالمية، وتجنأ أكثر من ٦٥٤ مليون

دولار. وبالمثل، فإن الولايات المتحدة لا تزال واحدة من أكبر مستهلكي الكوبلت في العالم، وقد استوردت نحو ١١ طنا من الزئبق في عام ٢٠١٠ من أسواق بعيدة مثل النرويج وروسيا والصين وغيرها. ونظرا لقرب كوبا، فإنها تكون موردا مناسباً، حيث إنها تستطيع أن تبيعها حوالي ٢ ٥٠٠ طن من الكوبلت، تجني منها بمتوسط أسعار عام ٢٠١٠ أكثر من ٩٨,٥ مليون دولار أمريكي، وقد فوتت على كوبا الفرصة بسبب قوانين الحصار.

وفيما يتعلق بصناعة النفط، فشلت العملية المتفق عليها في حزيران/يونيه ٢٠١٠ لتسليم جهازي وزن لمصنعي تكرير النفط نيكو لوبيز في هافانا وهيرمانوس دياز في سانتياغو دي كوبا، وقيمتها ٤٩٩,٤٨ ٢٧٢ دولاراً، حيث اتضح أن العديد من مكوناتها أمريكية المنشأ، وهو ما حتم البحث عن موردين بديلين، وتسبب في تأخير بتسعة أشهر عن تاريخ التسليم ترتبت عليه خسائر اقتصادية.

وقد ساهمت الحكومة الأمريكية في الضغط على شركات النفط وشركات الخدمات العقارية أو الذين أعلنوا التزامهم التفاوض مع كوبا على عقود في قطاع البترول. ومن بين التدابير المتخذة في هذا الصدد، التهديد بفرض عقوبات ضد عدة مديري تنفيذيين وأفراد أسرهم. وأمام هذه الضغوط، انسحب العديد من الشركات التي كانت مهتمة في البداية بالتعامل مع كوبا، وهو ما ترتبت عليه أضرار اقتصادية.

ويقيم هذا الأمر الدليل على أن الحصار الأمريكي المفروض على كوبا يؤثر تأثيراً مباشراً على جميع القطاعات وعلى أن لآثاره في الاقتصاد الكوبي متعددة الأبعاد، الأمر الذي يشكل عقبة كأداء تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

الفصل ٥ - معارضة سياسة الإبادة الجماعية للحصار المفروض على كوبا

١-٥ معارضة غير مسبقة داخل الولايات المتحدة

تزايدت معارضة الحصار أيضاً على نحو كبير داخل الولايات المتحدة نفسها. وليس من السهل أن تعدّد في بضع صفحات الكم الذي لا يعدّ ولا يحصى من التصريحات.

وما الأمثلة التالية سوى عينة صغيرة من أهم الأنشطة والبيانات النموذجية المنادية بإنهاء الحصار:

- في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، نشرت في مجلة ناشيونال جورنال الأمريكية أقوالاً لسوندرز هارون، مدير الاتصالات لمكتب السناتور ماري لانديرو جاك فيها إن "الحصار (...) كلّفنا في الماضي القليل من الناحية الاستراتيجية ولكن هذا الأمر ربما يكلفنا الكثير".

- في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عقد النائب جون تانر، رئيس اللجنة الفرعية للتجارة للجنة الوساطة والحكام في مجلس نواب الولايات المتحدة، في جلسة استماع دُعي إلى انعقادها بشأن كوبا، أن الحصار فشل في تحقيق أهدافه وأغلق السوق الكوبية في وجه المزارعين والعمال ورجال الأعمال الأمريكيين. وأضاف قائلاً إنه "... يتعين إنحياز المزيد، وقد حان الأوان لتوسيع المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة".
- في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، طلب الرئيس الأمريكي، جيمي كارتر في راديو كاتالونيا، إلى الرئيس أوباما رفع الحصار المفروض على كوبا لأنه يأتي بـ "نتائج عكسية". وأضاف قائلاً إنه لا يؤيد فرض عقوبات ضد شعب أي بلد.
- في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، أظهر استطلاع على الإنترنت أجري في الولايات المتحدة الأمريكية وشارك فيه ٤٧٥ ١ شخصاً أن ٩٤ في المائة منهم يؤيدون رفع الحصار الأمريكي المفروض على كوبا.
- في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، نشر وليام ديلاهانت مقالاً في صحيفة واشنطن بوست، جاء فيه أن إنهاء الحصار يساعد الشعب الكوبي أكثر مما يساعد الحكومة.
- في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠، أشار السناتور بايرون دورغان في معرض حديثه أمام مجلس الشيوخ بشأن مشروع قانون لصالح حرية السفر إلى كوبا، إلى استحالة أن يحقق الحصار الأهداف التي فرض من أجلها، منوهاً إلى أن "الحصار لم يحقق الغاية المرجوة". واعتبر عضو مجلس الشيوخ أيضاً أن من غير الأخلاقي استخدام المواد الغذائية والأدوية سلاحاً، وشدد على أن "من غير المنطقي معاقبة الحكومة الكوبية من خلال تقييد حقوق الشعب الأمريكي، وهذا ما فعلناه على مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية"، وطعن في ما وصفه بانتزاع الحكومة الأمريكية لنفسها حق تقرير أين يذهب ولا يذهب مواطنو الولايات المتحدة.
- في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ نشرت صحيفة تامبا تريبيون أقوالاً للنائبة كاثلين كاستور تمسكت فيها بوصف الحصار بأنه تجربة غير ناجحة عمرها ٥٠ عاماً، وذكرت فيها أيضاً أن "فرض الحصار والقيود على السفر إلى كوبا هو الذي سمح للحكومة الكوبية بتحميل الولايات المتحدة وزر فشلها ...".
- في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠ وصفت السيناتورة بلانش لينكولن في معرض حديثها في جلسة استماع في لجنة الزراعة حول سياسة الولايات المتحدة التجارية الزراعية ومشروع القانون الزراعي، تخفيف القيود على التجارة مع كوبا وقيود السفر إلى

كوبا بأنه ”فرصة استثنائية“، وأضافت قائلة إن الوقت قد حان لاتباع نهج جديد تجاه كوبا يتعظ من عدم نجاح تجربة الحصار المتواصل منذ خمسين عاما.

- في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠، أصدرت عضو مجلس النواب بربارا بياناً جاء فيه أنه ينبغي المضي قدماً نحو رفع الحصار الذي أثبت فشله. وقالت إنها ترى أن الوقت قد حان لإزالة ”هذا الحظر غير الضروري وغير المجدي المفروض على السفر إلى كوبا“، وكذلك رفع القيود المفروضة على التجارة، وكررت تأييدها لمشروع القانون HR4645.

- في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أصدرت منظمة العفو الدولية غير الحكومية تقريراً بعنوان ”الحصار الأمريكي المفروض على كوبا: أثره على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية“ يؤكد أن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا تؤثر بصفة خاصة على وصول السكان الكوبيين إلى الأدوية والتكنولوجيات الطبية وتعرض للخطر صحة الملايين من الناس. وحثت أوباما على رفع الحصار وعدم تجديد العقوبات المفروضة على كوبا بموجب قانون التجارة مع العدو. ووصفت إيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية الحصار ”بأنه غير أخلاقي وفاشل“.

- في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، انتقدت منظمة العفو الدولية في بيان لها، الرئيس أوباما لقيامه بتمديد العقوبات المفروضة ضد كوبا في إطار قانون التجارة مع العدو. وأكدت أن هذه السياسة ”غير فعالة وضارة“ ودعته إلى إلغاء ”هذا الحصار الأخرق الذي تترتب عليه آثار مدمرة لحياة الكوبيين اليومية“.

- في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نظم الموقع الإلكتروني لمجلس العلاقات الخارجية (www.cfr.org) منتدى شبكياً وصفت فيه جوليا سفيغ، مديرة برنامج أمريكا اللاتينية، السياسة تجاه كوبا بأنها ”تجاوزها الزمن“ وقالت إن الحكومة تتحرك ”ببطء شديد“ في هذا الموضوع. ودعت بجملة حركات حكومة الولايات المتحدة إلى فتح صفحة جديدة في سياستها تجاه كوبا.

- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ذكرت وكالة بلومبرج أن شركة نوكيا للهاتف الخليوي طلبت من الرئيس أوباما رفع الحصار ليمكنها تسويق معداتها في كوبا، وليمكن لشركتي AT&T وفريزون للاتصالات زيادة تبسيط عمليات المكالمات الهاتفية المباشرة من كوبا وإليها.

- في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أصدر قسم كوبا في رابطة دراسات أمريكا اللاتينية أثناء انعقاد المؤتمر التاسع والعشرين بياناً يدين الحصار ويؤيد إزالة التدابير الانفرادية التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد كوبا.
- في الفترة الممتدة من ٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أجرت "ستاندرد كوبا" استطلاعاً شمل ألف أمريكي، تبين منه أن ٤٧ في المائة من المستطلعين يريدون رفع الحصار المفروض على كوبا، وكذلك رفع القيود المفروضة على سفر الأمريكيين إلى كوبا والتجارة مع كوبا. واعترض على الحصار ٢٢ في المائة منهم بينما ذكر ٣١ في المائة أنهم ليست لديهم إجابة مؤكدة.
- في الفترة الممتدة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عقد في نيو أورليانز الاجتماع الخاص السنوي المشترك للمجلس الوطني لكنائس المسيح في الولايات المتحدة، والخدمة العالمية للكنائس لمجلس الكنائس الأمريكي، واعتمد قراراً يدعو إلى تغيير العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، وإزالة القيود المفروضة على سفر الأمريكيين إلى الجزيرة، ورفع الحصار المفروض عليها، وإعادة النظر في العقوبات المفروضة على خمسة من أفراد فرقة مكافحة الإرهاب الكوبية.
- في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أوردت وكالة الأنباء EFE تصريحاً لعضو مجلس النواب وليام ديلاهانت قال فيه إنه "لمن السخف أن يفرض الكونغرس على كوبا قيوداً تنم عن عقلية أيام الحرب الباردة".
- في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، قال الرئيس السابق جيمي كارتر في مقابلة تلفزيونية خلال زيارته الثانية إلى كوبا "في المستقبل، أتمنى أن يتسنى تطوير التجارة والسفر بين البلدين، وأن يرفع نهائياً الحصار الاقتصادي الذي يشكل ضرباً من ضروب القمع بحق الشعب الكوبي، ولا يؤثر على الحكومة الكوبية وحدها، وإنما يقع أثره أشد ما يقع على شعب كوبا. وأعتقد أن العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا يجب أن تتغير".
- وأضاف كارتر قائلاً إن "معظم الكوبيين يريدون تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، وإن الأغلبية الساحقة من الأمريكيين يريدون أيضاً علاقات طبيعية مع كوبا (...). وأعتقد أن هناك بعض التقدم في السنوات الأخيرة لأن الرأي العام حتى في أوساط الكوبيين في ميامي والأمريكيين، وحتى في أوساط الفئات الأصغر سناً في تلك الأوساط، يريد رفع الحصار الاقتصادي وإتاحة فرص السفر المنتظم في كلا الاتجاهين: من الولايات المتحدة إلى كوبا، ومن كوبا إلى الولايات المتحدة، وهذا ما يعد في حد ذاته تغييراً".

- في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، قال القس الأمريكي جيسي جاكسون، المرشح الرئاسي السابق والناشط البارز في مجال الحقوق المدنية في بلده، في مقابلة مع برينسا لاتينا في الدوحة، عاصمة قطر، ”إذا استطعنا (أعني حكومة الولايات المتحدة) التحالف مع الصين وإقامة علاقات معها وهي البلد الذي يعتنق أيديولوجية مختلفة عن قناعاتنا، فمن غير المنطقي ألا نقيم علاقات مع كوبا“. وقال كذلك ”وعلاوة على ذلك، نحن جيران وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى بعضنا البعض، ويمكننا إقامة علاقات تعود علينا بالنفع المشترك“ وقال إنه يتمنى أن يشهد ”اليوم الذي يسقط فيه الجدار الفاصل بين الولايات المتحدة وكوبا“.

٢-٥ المعارضة الدولية

ييدي المجتمع الدولي باستمرار وعلى نحو واضح معارضته المتزايدة والكاسحة للحصار المفروض على كوبا. فهناك أصوات لا تعد ولا تحصى تنادي في جميع أنحاء العالم بإنهاء هذه السياسة اللاإنسانية. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، صدرت تصريحات عديدة تؤيد رفع الحصار فوراً ودون قيد أو شرط.

وفيما يلي أبرزها:

- اعتمد رؤساء دول ورؤساء حكومات بلدان الاتحاد الأفريقي في الدورة العاشرة العادية السابعة والخمسين المعقودة في مالابو، غينيا الاستوائية، في الفترة الممتدة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١١، قراراً يعيد تأكيد دعوة حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري غير المبرر المفروض منذ أمد طويل على جمهورية كوبا لتمكينها من التمتع بجميع التطلعات المشروعة لتحقيق التنمية المستدامة. وأعيد مرة أخرى تأكيد دعوة حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء العقوبات المفروضة على كوبا.
- اعتمد الاجتماع الوزاري الثالث بين كوبا والجماعة الكاريبية المعقود في هافانا يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إعلاناً ختامياً حث فيه مرة أخرى على إنهاء الحصار المفروض على الشعب الكوبي فوراً دون قيد أو شرط.
- خلال المناقشة العامة للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، انتقد ممثلون كبار من ٣٣ بلداً الحصار على نحو صريح، ودعوا إلى وقفه. وكان رفض الحصار المفروض من الولايات المتحدة والدعوة إلى إلغائه من بين أهم المواضيع الخمسة التي استأثرت بالمناقشات التي أجرتها الدول

الأعضاء في المنظمة في هذا الصدد، ويدل هذا الأمر على أن هذه المسألة لا تزال تثير قلقا كبيرا لدى المجتمع الدولي.

- أدان المجلس العالمي للسلام، في اجتماعه المعقود في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في بروكسل في مقر البرلمان الأوروبي حسبما ورد في تقرير رئيسه البرازيلية سوكورو غوميز "استمرار ما تتعرض له كوبا، البلد الاشتراكي والثوري من حصار تدابير حظر وضغوط، وقال إن هذا الأمر يقتضي أن يتضامن مجلس السلم العالمي معها دون شرط في كفاحها من أجل رفع الحصار والإفراج على الأبطال الخمسة المحتجزين في الولايات المتحدة".

- اعتمد مجلس العموم الجامايكي بالإجماع في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ قرارا جديدا لتأييد القرار المتعلق بكوبا الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والذي ورد فيه ضمن جملة أمور "... إن الحصار هو انتهاك للقانون الدولي ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي تحكم التجارة الدولية وحرية الملاحة، ويشكل انتهاكا للحق في التنمية والسلام والأمن لدولة ذات سيادة، وأنه يظل في جوهره ومقاصده، يشكل اعتداء انفراديا وتهديدا دائما لاستقرار عضوا في الأمم المتحدة".

- واعتمد مجلس الدوما في الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ قرارا بالموافقة على النداء الذي وجهه مجلس الدوما إلى برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية بشأن ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا. واعتبر النداء أنه بسبب عدم إلغاء الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، يتواصل انتهاك قواعد ومبادئ العلاقات بين الدول، وتجاهل رأي الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي المعرب عنه في القرارات ذات الصلة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة". وحث مجلس الدوما مجددا برلمانات العالم على "دعوة الولايات المتحدة إلى أن ترفع دون تأخير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا".

- اعتمدت الجمعية الوطنية في بنما المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ القرار رقم ١٩ الذي أعربت فيه عن أسفها مرة أخرى إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، وأيدت فيه في الوقت نفسه "طالبة المجتمع

الدولي بوضع حد للحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على جمهورية كوبا منذ ٤٨ عاماً“.

- وقفت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي أكثر هيئات المجتمع الدولي ديمقراطية وأكثرها تمثيلاً له، فيما يعد نصراً جديداً للشعب الكوبي، يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي للمرة التاسعة عشرة على التوالي، وبأغلبية ساحقة تكاد تكون بالإجماع دون لبس إلى جانب الحق والحقيقة وضد الحصار التي تفرضه الولايات المتحدة عندما اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ١٨٧ صوتاً مقابل صوتين وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا“. وشارك في المناقشة العامة وتعليل التصويت ضد الحصار ٣٨ بلداً، بما فيها كوبا، فضلاً عن العديد من المنظمات الدولية والتجمعات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كمجموعة الـ ٧٧ زائد الصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، والمجموعة الكاريبية، والاتحاد الأفريقي، والسوق المشتركة والدول المرتبطة بها، والاتحاد الأوروبي.
- اعتمدت الجمعية التشريعية لجمهورية السلفادور في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بأغلبية نواب جميع الأحزاب السياسية، عريضة إكبار وتأييد لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب الولايات المتحدة بإلغاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، وأعربت عن قلقها من أن سن وتنفيذ قوانين وأنظمة مثل قانون هيلمز بيرتون، وتطبيق قانون الدولة خارج نطاق ولايتها الإقليمية ينال من سيادة الدول الأخرى.
- اعتمد الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين لمنظمة الطاقة في أمريكا اللاتينية المعقود في ماناغوا، نيكاراغوا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بالإجماع للمرة الأولى قراراً يدين الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، رافعاً بذلك صوته إلى جميع الأصوات الأخرى في العالم المؤيدة لإزالته.
- اعتمد مجلس الشيوخ المكسيكي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ نقطة في اتفاق ”ندعو فيها وزارة الشؤون الخارجية إلى العمل لجعل تصويت المجتمع الدولي ضد الحصار المفروض على كوبا حقيقة ملموسة في المكسيك مع اتخاذ تدابير محددة لضمان رفع الحصار“.

- اعتمد مرة أخرى رؤساء دول ورؤساء حكومات بلدان أمريكا اللاتينية خلال مؤتمر القمة العشرين لبلدان أمريكا اللاتينية المعقود في مار ديل بلاتا، الأرجنتين، في ٣ و ٤ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٠، بياناً خاصاً بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك تطبيق قانون هيلمز بيرتون. ويعيد البيان تأكيد الإعراب عن أشد عبارات رفض تطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي كقانون هيلمز بيرتون، ويحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وقف تنفيذه. وطلب البيان أيضاً "من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الامتثال لأحكام القرارات التسع عشر المتتالية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا".
- كررت الجماعة الكاريبية في ٨ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٠ إدانة الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، في بيان صدر عن الرئيس المناوب للجماعة ورئيس وزراء جامايكا بروس غولدنغ بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثامنة والثلاثين لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا. ووصف البيان سياسة الحصار بأنها غير عادلة وتشكل عقبة رئيسية أمام التنمية في كوبا والتعافي من التحديات العالمية كالأزمة الاقتصادية الراهنة.
- اعتمدت جمعية غامبيا الوطنية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بالإجماع قراراً يدعو الأمم المتحدة والحكومة الأمريكية والمجتمع الدولي إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا. ويرد في القرار ضمن جملة أمور أن الحصار هو انتهاك للقانون الدولي، ويشكل انتهاكاً صارخاً واسع النطاق ومنهجياً لحقوق الشعب الكوبي، فضلاً عن كونه يتعارض مع مقاصد السياسة والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويصف القرار أيضاً سياسة حكومة الولايات المتحدة تجاه كوبا بالعمل العدواني الانفرادي الذي ينتهك الحقوق السيادية للكثير من البلدان الأخرى بسبب طبيعته التي تتجاوز الحدود الإقليمية.
- أدان ممثلو الدول الأعضاء الـ ٢٨ في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في كاراكاس في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، الحصار الجائر الذي تفرضه واشنطن على الجزيرة الكاريبية. فقد أعاد خوسيه ريفيرا بانيه الأمين الدائم للمنظومة تأكيد رفض الكيان لهذه السياسة، ورأى أن العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يمكن أن تتحسن بشكل كبير إذا قرر أوباما إنهاء الحصار،

مشيرا إلى أن الموضوع أثير في مناقشات الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية والمجتمع الدولي.

- كررت حركة عدم الانحياز، في مؤتمرها الوزاري السادس عشر المعقود في بالي، إندونيسيا في الفترة الممتدة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، دعوة حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، حيث إنه يتسبب لشعب كوبا في خسائر مادية فادحة وأضرار اقتصادية بالإضافة إلى كونه عملا انفراديا ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار. وطالب وزراء خارجية حركة عدم الانحياز مجددا بأن يمثل على نحو دقيق لقرارات الجمعية العامة للأمم الداعية إلى رفع الحصار وأعربت عن قلقها العميق إزاء تعزيز تدابير تنفيذ الحصار خارج حدود الولاية القضائية للدولة.

الاستنتاجات

لم تغير حكومة الرئيس أوباما شيئا من سياسة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا رغم ما صدر عن المجتمع الدولي من مطالبات مكثفة ومتزايدة لحملها على تغيير تلك السياسة، ورفع الحصار عن كوبا وتطبيع العلاقات الثنائية معها.

فالحصار ينتهك القانون الدولي، ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وينتهك الحق في التنمية وسلام وأمن دولة ذات سيادة. وهو في جوهره وأهدافه، عمل عدواني انفرادي وخطر دائم يهدد استقرار البلد. وهو يشكل انتهاكا خطيرا وصارخا ومستمرا لحقوق شعب بأكمله. وهو ينتهك الحقوق الدستورية لأفراد الشعب الأمريكي من خلال انتهاك حقهم في حرية السفر إلى كوبا. وهو ينتهك أيضا الحقوق السيادية لدول كثيرة أخرى باعتباره يتجاوز حدود الولاية القضائية للدولة.

وتصل الأضرار الاقتصادية المباشرة التي لحقت بالشعب الكوبي من جراء تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، المحتسبة بتحفظ شديد وفقا للأسعار الجارية إلى أكثر من ١٠٤ ٠٠٠ مليون دولار.

وباحتساب انخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق المالية الدولية، التي كانت مرتفعة للغاية خلال عام ٢٠١٠، وواصلت على تلك الوتيرة، تصبح الأضرار التي تكبدها الاقتصاد الكوبي أكثر من ٩٧٥ ٠٠٠ مليون دولار.

وما زال الحصار يشكل سياسة عبثية وغير قانونية لا يمكن الدفاع عنها أخلاقياً، وهو لم يحقق ولن يحقق الأهداف المرسومة له المتمثلة في كسر عزم الشعب الكوبي على التمسك بسيادته واستقلاله وحقه في تقرير المصير، ولكنه يتسبب في حرمان السكان ومعاناتهم، ويقيد ويعرقل تنمية البلد، ويلحق أضراراً بالغة باقتصاد كوبا. فهو العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية في كوبا.

ولرئيس الولايات المتحدة صلاحيات كافية تخول له دونما حاجة إلى تدخل الكونغرس إحداث تغيير كبير على تدابير تنفيذ الحصار المفروض على كوبا.

فالحصار وليد سياسة انفرادية غير أخلاقية مرفوضة سواء داخل الولايات المتحدة أو في أوساط المجتمع الدولي. وينبغي أن تقوم الولايات المتحدة برفعه دون تأخير ودون شروط. وترى كوبا أن بإمكانها أن تعول مرة أخرى على تأييد المجتمع الدولي في مطالبتها المشروعة بإلغاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها حكومة الولايات المتحدة.

كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١١]

لم تتخذ الحكومة الإيفوارية أي تدبير اقتصادي أو تجاري يضر بمصالح كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، لم تعتمد الحكومة الإيفوارية أية أحكام (قوانين أو أنظمة) تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتمس بسيادة كوبا أو بحريتها في التجارة والملاحة.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تكرر حكومة كوستاريكا تأكيد امتناعها عن سنّ وتطبيق أي قوانين تدعم الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، وكذلك التزامها بأحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٥.

ويستند هذا الموقف إلى رفض كوستاريكا اتخاذ أي تدابير انفرادية وقسرية ضد أي دولة وأخذها بمبادئ التعددية والحوار باعتبارها السبيل الوحيد لتسوية الخلافات بين الدول والحكومات.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١]

امتنعت جمهورية الكونغو عن سن أو تطبيق أية قوانين أو أنظمة تعزز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وذلك امتثالاً للالتزامات التي عليها ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي ولقرار الجمعية العامة ٦/٦٥.

وعملاً بالأحكام الواردة في القرار المذكور، فإن جمهورية الكونغو، اعتباراً للعلاقات الممتازة التي تربطها بجمهورية كوبا، ما فتئت تصوت لصالح القرارات التي توصي برفع هذا الحصار لأنها تعتبره تدبيراً انفرادياً وتمييزياً يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

واعتباراً لما سبق، فإن الكونغو تعارض هذا الحصار الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، وكذلك التدابير والقوانين المطبقة في الآونة الأخيرة، من قبيل قانون هيلمز - بيرتون، التي لا تؤدي إلى شيء سوى زيادة معاناة الشعب الكوبي وتعميقها.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تؤكد حكومة كولومبيا مجدداً دعمها السياسي الدائم لكوبا وتكرر التأكيد على أنها لم تسن ولم تطبق أية قوانين أو تدابير ترمي إلى فرض حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا، وذلك امتثالاً منها للالتزامات التي عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الكويت

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١]

تؤيد دولة الكويت تنفيذ القرار ٦/٦٥، وتؤكد على ضرورة التقييد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فضلا عن حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعلاوة على ذلك، ما فتئت دولة الكويت تصوّت لصالح قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

ينطوي القرار على اعتبارات أخلاقية وإنسانية ستساهم إيجابيا، عند اعتمادها، في تحسين الرفاه والرخاء العامين لشعب كوبا.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تؤكد حكومة كينيا من جديد رفضها للتدابير القسرية الانفرادية التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فقد دعت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وكينيا تؤمن وتمسك بمبادئ الحفاظ على العلاقات الودية، بما فيها العلاقات التجارية بين الأمم لتعزيز السلام والأمن باعتبارهما عنصرين ضروريين للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لكل الشعوب.

لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١١]

لبنان ملتزم بأحكام قرار الجمعية العامة ٦/٦٥.

ليبيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ تموز/يوليه ٢٠١١]

إن ليبيريا إذ تتصرف بما يتسق مع الالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإنها لم تقم لا بسن ولا بتنفيذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦/٦٥.

وأيدت حكومتها التصويت لصالح رفع القيود التجارية المفروضة على كوبا باعتبار أن ذلك يشكل خطوة هامة نحو إعادة تأكيد المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على الحريات والحقوق غير القابلة للتصرف، وعلى المساواة في السيادة بين جميع الدول والمنظمات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولذا، تؤيد حكومة ليبيريا إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض عليها بشكل انفرادي، وستواصل تأييد النداءات الداعية إلى رفعه.

ليتوانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١]

لا تطبق ليتوانيا أي تدابير تقييدية ضد كوبا، لا بصورة انفرادية ولا بصورة متعددة الأطراف بصفتها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي.

ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١١]

لم تسن حكومة إمارة ليختنشتاين أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦/٦٥. وترى حكومة إمارة ليختنشتاين علاوة على ذلك أن إصدار تشريعات يستتبع تنفيذها اتخاذ تدابير أو وضع أنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية أمر لا يتسق مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً.

ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تعيد مملكة ليسوتو تأكيد التزامها بأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تنصّ، في جملة أمور، على المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها وعلى حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ويساور مملكة ليسوتو بالغ القلق إزاء الآثار الضارة الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذا الصدد، تدعو ليسوتو الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]

[١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١]

أيدت حكومة جمهورية مالي تأييدا تاما القرار ٦/٦٥ وصوّت لصالحه.

ولم تسن حكومة جمهورية مالي أو تطبق أي قانون أو نظام تنتهك آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى. وهي تؤيد بذلك أحكام هذا القرار تأييدا تاما.

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

صوتت ماليزيا مرة أخرى لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٥، تمشيا مع موقفها إزاء القرارات السابقة المتصلة بهذا الموضوع. وما زالت ماليزيا تعارض جملة وتفصيلا جميع أشكال الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية وأنواع الحصار التي تتعارض مع معايير القانون الدولي وتتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها. وتعارض ماليزيا بشكل خاص استمرار التطبيق الانفرادي للحصار القسري الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتعرب ماليزيا عن قلقها إزاء استمرار تطبيق الحصار الانفرادي ضد كوبا، والذي يخالف ميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع مبادئ القانون الدولي. وهي تحت الدول التي تطبق أو تنفذ مثل هذه التدابير الانفرادية ضد كوبا على أن تضع حداً لممارساتها في أقرب وقت ممكن، وأن تعمل على حل منازعاتها ودياً عن طريق الحوار والتفاوض.

وتود ماليزيا أيضاً أن تؤكد سعيها الحثيث لتعزيز علاقاتها الثنائية مع كوبا والبلدان الأخرى بناءً على مبدأ تبادل المنفعة والاحترام. وهي تعتقد اعتقاداً راسخاً أن العلاقات مع كوبا ستتوطد أكثر في مختلف المجالات، ولا سيما في القطاعين الاقتصادي والتجاري، إذا تم رفع الحصار المفروض عليها بشكل انفرادي من جانب دول أخرى. وفي هذا الصدد، تكرر ماليزيا دعمها التام لجهود المجتمع الدولي، حسبما ما جاء في قرار الأمم المتحدة ٦/٦٥ وفي القرارات الأخرى ذات الصلة، التي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لم يسبق لمدغشقر أن سنت قوانين أو اتخذت تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد جمهورية كوبا، وهي متمسكة بموقفها المؤيد لرفع الحصار المفروض على هذا البلد.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١١]

صوّتت جمهورية مصر العربية تأييداً لقرار الجمعية العامة ٦/٦٥ من منطلق وجهة نظرها الراسخة بأن الجزاءات الانفرادية المفروضة خارج إطار الأمم المتحدة ليست نهج عمل يمكن لمصر التغاضي عنه.

فالحصار المفروض على كوبا يشكل انتهاكاً سافراً لمبادئ تعددية الأطراف وخرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي ومبدأ احترام السيادة والسلامة الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن له انعكاسات وخيمة على قطاعات حيوية في الاقتصاد الكوبي، بما في ذلك قطاعات المال والمصارف والتجارة والاستثمار والسياحة، فضلاً عن الصحة والتغذية وجودة المياه والتعليم والثقافة.

وتمتد آثار الحصار لتشمل شركات ومواطني بلدان ثالثة. وهو بالتالي ينتهك الحقوق السيادية لعدة بلدان أخرى. ويساور مصر قلق بالغ إزاء تزايد اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا بما يتجاوز الحدود الإقليمية، وهو سبب إضافي لتأييد الإلغاء الفوري لهذه الجزاءات غير المبررة.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١]

تكرر المملكة المغربية تأكيد التزامها الثابت بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وقد ظلت المملكة المغربية تعمل باستمرار من أجل تعزيز العلاقات الودية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١١]

تكرر الحكومة المكسيكية، مرة أخرى، تأكيد رفضها القاطع لتطبيق القوانين أو التدابير الانفرادية القاضية بفرض حصار اقتصادي على أي دولة عضو في الأمم المتحدة، واستخدام تدابير قسرية ليس لها أي سند قانوني في ميثاق الأمم المتحدة. ويعتبر المكسيك أن هذا النوع من التدابير تترتب عليه عواقب إنسانية جسيمة تتنافى مع القانون الدولي وتدلّ على التخلي عن الدبلوماسية والحوار كوسيلة لحلّ الخلافات بين الدول.

وتؤكد المكسيك من جديد موقفها المبدئي الدائم بأنه لا يمكن فرض جزاءات سياسية واقتصادية وعسكرية على الدول إلا بالاستناد إلى قرارات أو توصيات صادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن ثمّ، فهي تكرّر أن التعاون المتعدد الأطراف يبقى أفضل وسيلة لتسوية الخلافات وكفالة التعايش السلمي بين الدول.

وتشدّد المكسيك مجدداً على أن احترام القانون الدولي والقواعد والمبادئ التي تنظم التعايش بين الدول، بغض النظر عن أوجه عدم التماثل والاختلاف فيما بينها، بالإضافة إلى الحوار القائم على الاحترام، إنما هي وسائل لا غنى عنها لتجاوز الخلافات بين الدول وكفالة مناخ يسوده السلام الدولي.

وأحاطت الحكومة المكسيكية المجتمع الدولي علماً بمعارضتها الثابتة للقوانين الوطنية التي يُتوخى تطبيقها في بلدان أخرى خارج الحدود الإقليمية، باعتبارها مخالفة للقانون الدولي. ولهذه الغاية، أصدرت دولة المكسيك القانون المتعلق بحماية التجارة والاستثمارات من التشريعات الأجنبية المخالفة للقانون الدولي، الذي بدأ نفاذه في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، منعاً لأي عمل من شأنه أن يؤثر على التجارة والاستثمارات نتيجة تطبيق قوانين أجنبية خارج الحدود الإقليمية.

وتشدّد الحكومة المكسيكية، مرة أخرى، على أن علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول الأخرى تقوم على المبادئ العامة للقانون الدولي التي تنظم التعايش السلمي والتمتدّن بين الأمم ذات السيادة في العالم المعاصر. وقد شكّلت هذه المبادئ الأساس المتين والدائم للعلاقات بين المكسيك وكوبا. ووفقاً لما ورد أعلاه، وفي بادرة معبّرة للغاية على صعيد العلاقات بين البلدين، صوّتت الحكومة المكسيكية، للمرة الأولى في عام ١٩٩٢، لصالح القرار الذي عرضته حكومة جمهورية كوبا على الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليه، بغية إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ومنذ ذلك الحين والمكسيك تصوت على مدى ١٩ عاماً، طبقاً للمبادئ التي تستلهم بها سياستها الخارجية، لصالح القرار المرتبط بهذه المسألة التي تعرضها كوبا كل عام على الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليها.

كما أبدت الحكومة المكسيكية معارضتها الراسخة للعزلة الاقتصادية والسياسية - الدبلوماسية التي تعاني منها كوبا. ولذلك، فقد دعمت بعزم مشاركة كوبا في جميع آليات التكامل الإقليمية من أجل تعزيز المبادلات الاقتصادية والتجارية، والتعاون، والتنمية.

وثمة صلات تاريخية لا تنفصم بين المكسيك وكوبا، تقوم على جو متجدّد من الثقة والاحترام الثابت للأهداف والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما التعايش السلمي، واحترام السيادة والمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وعلى هذا الأساس، سعت المكسيك دوماً، سواء في سياق الحوار الثنائي أو في إطار المحافل والآليات الإقليمية والدولية المختصة، إلى تعزيز إمكانيات التعاون المتاحة والحوار القائم على الاحترام.

وتسلك العلاقات بين المكسيك وكوبا درباً بناءً، مما يتيح تعزيز المبادلات في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتجاري والمالي والعلمي والتقني وفي مجالات التعليم والهجرة والصحة، في جملة مجالات أخرى، وذلك لمصلحة شعبيهما.

وتشجع المكسيك بشكل دائم الاتصالات السياسية والاقتصادية والتجارية مع كوبا، التي تسهّلها الاتفاقات المبرمة بين البلدين أثناء الاجتماع الرابع للآلية الدائمة للإعلام والتشاور السياسي بين المكسيك وكوبا، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والرامية إلى تعزيز المبادلات في مختلف مجالات التعاون الثنائي بين البلدين. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الالتزامات المتعهد بها في مختلف اجتماعات الآليات الثنائية القائمة المعقودة في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ في مجالات الهجرة، والتجارة والتنمية الصناعية، والنقل، والزراعة والصيد، والتجارة الخارجية، والسياحة، والصحة، والتعاون من أجل التنمية؛ كما تجدر الإشارة إلى إعداد برنامج لتنمية العلاقات الاقتصادية يشمل، في جملة أمور، تنظيم بعثات لمباشري الأعمال الحرة، واستعراض تطبيق الاتفاق الثنائي للتكامل الاقتصادي، ونشراً واسعاً للاتفاق الثنائي لتعزيز وحماية الاستثمارات على نحو متبادل، وتنشيط الفريق العامل الحكومي الدولي المشترك بين المكسيك وكوبا للتعاون الاقتصادي والصناعي، وهو الهيئة المكلفة بتنسيق البرنامج الاقتصادي الثنائي.

وفي إطار معاهدة مونتيبيديو لعام ١٩٨٠، وقّعت المكسيك وكوبا على اتفاق للتكامل الاقتصادي سيظل نافذ المفعول على الدوام. وفي اجتماع الفريق العامل المشترك بين المكسيك وكوبا المعني بالتعاون والمسائل الاقتصادية، المعقود يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، في لاهافانا، انكبّ البلدان على دراسة حالة اتفاق التكامل الاقتصادي وتحليل مدى ضرورة تحديث هذا الصك على نحو يجعله محفزاً فعالاً للتبادل التجاري بما يتماشى مع واقع البلدين في مجال التصدير.

وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١، وقّعت المكسيك وكوبا على اتفاق ثنائي لتعزيز وحماية الاستثمارات على نحو متبادل، وقد اعتمدته مجلس الشيوخ المكسيكي بالإجماع في ١١ كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته. وبدأ نفاذ هذا الاتفاق في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢.

وفي المجال المصرفي والمالي، لم تُصدر الحكومة المكسيكية ولم تطبّق أي قانون أو تدبير انفرادي يرمي إلى فرض حصار اقتصادي أو مالي على أي بلد. وهي، بذلك، تحترم أحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٥ احتراماً تاماً وثُبقي مع كوبا على علاقات تتوافق مع مصالح البلدين.

ويسعى البلدان إلى تأمين تدفق قانوني وآمن ومنظم للهجرة، من خلال إنشاء إطار قانوني شامل وتقاسم المسؤوليات في هذا المجال.

وفي ضوء ما تقدم، تكرر الحكومة المكسيكية، مرة أخرى، عزمها الراسخ على الإسهام بنشاط وثبات في احترام القانون الدولي في سياق هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠١١]

لا تفرض حكومة جمهورية ملاوي أي جزاءات أو حصار على حكومة كوبا. وملاوي من البلدان التي لا تزال تقيم علاقات ممتازة مع حكومة كوبا عبر عدد من المحافل منها حركة عدم الانحياز ومحافل كثيرة أخرى.

وتودّ حكومة ملاوي أيضا أن تكرر تنديدها بمثل هذا التطبيق الانفرادي لجزاءات اقتصادية وتجارية من جانب دولة ضد دولة أخرى بسبب الاختلاف في وجهات النظر أو الاتجاهات السياسية، وذلك لأنّ هذه الجزاءات لا تؤدي إلّا إلى تكريس معاناة عامة الناس. وفي هذا الصدد، تضمّ حكومة ملاوي صوتها إلى صوت بقية المجتمع الدولي في المناداة برفع هذه الجزاءات المفروضة على حكومة كوبا.

ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لا تفرض جمهورية ملديف أي جزاءات على أي بلد من دون ولاية صريحة من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو من المنظمات الدولية التي هي عضو فيها. وتبعا لذلك، فإن جمهورية ملديف لم تفرض أي جزاءات على كوبا، ولم تسن أي قوانين أو لوائح تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٦/٦٥.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تؤيد المملكة العربية السعودية تنفيذ القرار ٦/٦٥ وتشدد على ضرورة الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، فضلا عن حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١١]

امتنالا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم يسبق لحكومة منغوليا سن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٥. وفي هذا السياق، دأبت منغوليا على تأييد القرار المشار إليه أعلاه والتصويت لصالحه.

موريتانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١]

تتبدى استجابة الحكومة الموريتانية إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا في القرار: (Assembly/AU/Res.1 (XVII)، الذي اعتمدته مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقود في مالابو (غينيا الاستوائية) في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه، ٢٠١١ وفيما يلي نصه:

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دورتنا العادية السابعة عشرة المعقودة في مالابو، غينيا الاستوائية، في الفترة الممتدة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١١:

نشير إلى القرار Assembly/AU/Res.1 (XV) الذي اعتمدته جمعيتنا العامة في دورتها العادية الخامسة عشرة المعقودة في كمبالا، أوغندا، في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، وبخاصة، النداء الموجه فيه إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لدعوتها إلى أن نرفع الحظر الاقتصادي والتجاري غير المبرر الذي تفرضه على جمهورية كوبا منذ فترة طويلة، وتمكينها من ثمة، من الاستفادة من جميع الآفاق المشروعة لتحقيق تنميتها المستدامة.

ونعيد مرة أخرى توجيه ندائنا هذا، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وندعوها مجدداً إلى رفع الجزاءات غير المبررة التي تفرضها منذ فترة طويلة على جمهورية كوبا.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ أيار/مايو ٢٠١١]

لم تقم حكومة موريشيوس بسن أي قوانين أو تدابير ترمي إلى فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي بشكل انفرادي ضد كوبا.

موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠١١]

لم يسبق لجمهورية موزامبيق أن سنت أو طبقت أو ساهمت في تطبيق أي من القوانين أو الأنظمة المشار إليها في القرار ٦/٦٥. وهذا ما حدا بجمهورية موزامبيق إلى التصويت لصالح القرار المذكور، وهي تكرر التعبير عن تأييدها غير المشروط لأحكامه، وتهيب بالأمم المتحدة أن تكفل مراعاة جميع الدول الأعضاء للقرار.

ميانمار

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تؤيد ميانمار قرار الجمعية العامة ٦/٦٥ وتضم صوتها إلى صوت المجتمع الدولي في دعوته الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتؤمن جمهورية اتحاد ميانمار إيماناً قوياً بأن سن الدول الأعضاء وتطبيقها قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتمس بسيادة الدول الأخرى وبالمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولاياتها وبحرية التجارة والملاحة، يشكل انتهاكا لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعتمدة عالمياً. ومن ثم، فإن ميانمار تعارض جميع أشكال العقوبات الاقتصادية والمالية وأنواع الحصار المخالفة لأحكام القانون الدولي.

والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يؤثر سلباً في اقتصادها، ويتسبب للشعب الكوبي في معاناة ومشقة لا مسوغ لهما، وتتضرر منه أطراف ثالثة. وتعتقد ميانمار أن هذه التدابير لن تشجع على السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي هذا الشأن، فإن ميانمار تعارض بشدة التدابير التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا وتؤيد المجتمع الدولي في المطالبة بوقف هذه التدابير.

ووفقاً لما ورد أعلاه، فإن جمهورية اتحاد ميانمار لم يسن أي قوانين أو أنظمة من هذا النوع تخالف حرية التجارة والملاحة الدولية.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١١]

تلتزم حكومة جمهورية ناميبيا بمبدأ التعايش السلمي بين الأمم، وتحترم المساواة في السيادة بين الدول، وتؤمن بضرورة التبادل التجاري العادل والمفتوح بين الأمم. والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وشعبها مخالف للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولوائح منظمة التجارة العالمية.

ولا يزال القلق يساور ناميبيا إزاء إصدار وتطبيق جميع القوانين والتدابير التي تجسد الحصار الاقتصادي والتجاري أو المالي المفروض على كوبا، ولا سيما إزاء تجاوز هذه القوانين والتدابير، بطبيعتها، الحدود الإقليمية. وقد اتخذت ناميبيا منذ حصولها على الاستقلال خطوات لتعزيز علاقاتها التجارية مع كوبا. وفي عام ١٩٩١، أنشأ البلدان لجنة حكومية دولية مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتجاري والتعليمي والثقافي. وتعد هذه اللجنة منذ إنشائها اجتماعاتها مرة كل سنتين، ومن المقرر أن تعقد دورتها الثانية عشرة في عام ٢٠١١ في ويندهوك.

وتظل العلاقات الثنائية بين ناميبيا وكوبا ممتازة، وبالتالي فإن الحكومة متمسكة بضرورة وضع حد فوري لجميع العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونعتقد أن التدابير المفروضة على كوبا تترتب عليها انعكاسات خطيرة في تنمية الشعب الكوبي ورفاهه بصورة عامة. وتؤيد ناميبيا بقوة قرار الجمعية العامة ٦/٦٥ وتدعو إلى رفع الحصار المفروض على جمهورية كوبا فوراً وبدون شرط أو قيد، وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١١]

تعيد حكومة ناورو تأكيد معارضتها للتدابير الانفرادية القسرية التي تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، لم تسنّ ناورو أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تخطر قيام علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين جمهورية ناورو وجمهورية كوبا. وتلتزم حكومة ناورو بأحكام قرار الجمعية العامة ٦/٦٥ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ أيار/مايو ٢٠١١]

تعيد حكومة النرويج تأكيد موقفها المؤيد للقرار ٦/٦٥. ولم تسنّ النرويج أو تطبق أي القوانين أو التدابير المشار إليها في القرار ٦/٦٥. ولا تطبق النرويج أي تشريع تجاري أو اقتصادي ضد كوبا من شأنه أن يقيد أو يشبط التبادل التجاري مع كوبا أو الاستثمارات الواردة من كوبا أو الوافدة إليها. بل على العكس من ذلك، تؤيد النرويج زيادة التعاون مع جميع شرائح المجتمع الكوبي، بما في ذلك إقامة العلاقات التجارية. وتعارض النرويج توسيع الآثار المترتبة على التدابير الانفرادية ضد بلد ثالث خارج الحدود الإقليمية.

نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١١]

تمثل حكومة نيبال امتثالا تاما لأحكام قرار الجمعية العامة ٦/٦٥ ولم تسنّ أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتعارض مع ذلك القرار.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

منذ انضمامها إلى صفوف الدول ذات السيادة في عام ١٩٦٠ وجمهورية النيجر تنتهج سياسة خارجية تركز على تعزيز السلام والتنمية في أفريقيا وباقي أنحاء العالم.

وبناء على ذلك، فإنها تظل متمسكة بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتعاون بين جميع الدول بصرف النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية.

وترد هذه المبادئ الأساسية مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وصكوك قانونية أخرى عديدة ترمي إلى تحقيق هدف التعاون الإنمائي بين جميع الدول، وهي مبادئ تعتبرها النيجر معايير مرجعية أساسية في تعاونها مع بقية العالم.

وتحرص جمهورية النيجر على إقامة وتطوير علاقات ممتازة مع جمهورية كوبا تقوم على التعاون وتعددية الأطراف، حيث وقعت في عام ١٩٩٤ اتفاقاً إطارياً للتعاون رسّخته العديد من بروتوكولات التعاون في مجالات عدة أهمها التدريب والتعليم والصحة.

كذلك أنشئت هيئة مختلطة للتعاون تعقد اجتماعاتها مرة كل سنتين بالتناوب بين نيامي ولاهافانا.

وترى حكومة النيجر أن لكل بلد ولكل شعب حقه المشروع في تحديد نموذجه الإنمائي بحرية وفي الحصول، تحقيقاً لتلك الغاية، على الفرص والإمكانيات التي يتيحها التعاون الدولي لجميع الأمم.

وبناء على ذلك، تعلن جمهورية النيجر أنها لم تعتمد أي تدبير ولم تتخذ أي إجراء يتنافى مع القرار ٦/٦٥ محل النظر، كما تكرر تضامنها المستمر مع جمهورية كوبا في تطلّعها المشروع إلى التخلص من هذا الحصار الذي يلحق أضراراً جسيمة بتنميتها المتسارعة.

ولهذه الأسباب جميعها، تأمل جمهورية النيجر أن تتمخض سلسلة التغيرات الاجتماعية والسياسية المفاجئة التي تشهدها بعض أنحاء العالم عن ظروف تفضي في عام ٢٠١١ إلى وضع حد لهذا الحصار المفروض على كوبا.

نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠١١]

تحافظ حكومة نيجيريا الاتحادية على علاقات ودية مع جميع الدول، وهي لا تؤيد استخدام التدابير العقابية الانفرادية لتسوية الخلافات السياسية. لذا، فهي تكرر الإعراب عن تأييدها للقرار الداعي إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ أيار/مايو ٢٠١١]

تؤكد حكومة نيكاراغوا من جديد، وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، احترامها الراسخ لمبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، المنصوص عليها في مختلف الصكوك الدولية، فضلا عن مبادئ أساسية أخرى ترمي إلى تحقيق التعايش والسلام.

وهي تعيد كذلك تأكيد حق جميع الدول في أن تختار النظام الاجتماعي والسياسي ونظام التنمية الاقتصادية حسبما يناسبها ودون تدخل خارجي. ولذا فإننا ندين ونرفض تطبيق هذه التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

وتكرر نيكاراغوا التأكيد على أنها لم ولن تسن أي قانون يمس بالحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لحكومة كوبا وشعبها الشقيق، ولم تنفذ أي تدابير يمكن أن تفرض قيودا على التجارة مع كوبا، إذ إن ذلك يشكل انتهاكا لأهداف القرار ٦/٦٥. ولا تعترف التشريعات في نيكاراغوا بصحة تطبيق تدابير قسرية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، ولذا فإننا ندين هذه التدابير ونرفض تطبيقها.

وقد عمقت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا في العام الماضي، منذ اتخاذ القرار المذكور، علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية وعلاقات التعاون الإنمائي مع شعب كوبا وحكومته وستواصل القيام بذلك، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال مختلف آليات التكامل والتعاون القائمة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وخصوصا من خلال التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب وتحالف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط.

وقد تزايدت بشكل ملحوظ أشكال الدعم غير المشروط التي تقدمها حكومة كوبا وشعبا لمساندة مشاريع اجتماعية يستفيد منها شعب نيكاراغوا، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم.

وتعيد نيكاراغوا تأكيد رفضها القاطع وإدانتها القوية لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وتشديده، الأمر الذي يعيق تهيئة البيئة اللازمة لإقامة الحوار والتعاون اللذين ينبغي أن يحكمان العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة، ويقف عقبة رئيسية أمام تنمية هذا البلد الشقيق وأمام الجهود التي يبذلها للمحافظة على إنجازاته الهامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي خضم هذا الحصار الوحشي وفي ظل ما يعانيه أشقاؤنا الكوبيون من تبعاته، تمثل رد فعلهم إزاء المجتمع الدولي في التضامن الأممي وإرسال المزيد من الأطباء والمزيد من المعلمين وبذل المزيد من التعاون والتضامن وتعزيز التجارة العادلة من أجل المساهمة في التنمية الحقيقية لجميع شعوب العالم.

وتدين حكومة نيكاراغوا من جديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، وتؤكد من جديد التزامها الراسخ بالاحترام المطلق لقواعد ومبادئ القانون الدولي وتدعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مجددا إلى الامتنثال للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، والبالغ عددها ١٨ قرارا، والتي تعرب عن موقف الغالبية العظمى من المجتمع الدولي التي تطالبها بإلغاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي البطل وعلى حكومة جمهورية كوبا الشقيقة.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١]

امتنعت جمهورية هايتي عن سن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير أو أنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتمس سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية فضلا عن حرية التجارة وحرية الملاحة. وبذلك، فإن جمهورية هايتي تحترم جميع الشروط المحددة في القرار ٦/٦٥.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١١]

لم تسن الهند ولم تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة المشار إليه أعلاه، وبالتالي فلا ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع.

وتعارض الهند باستمرار أي تدابير تتخذها البلدان من جانب واحد وتنتهك سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد ما بشكل يتجاوز الحدود الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشير الهند إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها في هذا الشأن مؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز المعقود في هافانا، يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وتحت المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

امتنالا لالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، امتنعت هندوراس عن سن قوانين وأنظمة يمكن أن تؤثر في العلاقات التجارية مع كوبا. ولا تتضمن التشريعات السارية في هندوراس أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٥.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١]

لم تسن حكومة اليابان أو تطبق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٦/٦٥.

وتؤمن حكومة اليابان بأنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها مشاعر القلق التي

أثارها قانون حرية كوبا والتضامن الديمقراطي لعام ١٩٩٦ (المعروف باسم قانون هيلمز - بيرتن) وقانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢، من أنه إذا كان تطبيق مثل هذه التشريعات يتسبب في مشقة لا موجب لها فيما يتصل بالأنشطة الاقتصادية لمؤسسات أو رعايا بلد ثالث، فمن المرجح أن تكون هذه التشريعات منافية لأحكام القانون الدولي فيما يتعلق بتطبيق قوانين محلية خارج الحدود الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالتشريعين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، وما زالت قلقة بهذا الشأن. وبعد أن درست اليابان الأمر بأقصى قدر من العناية، أدلت بصوتها لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٥.

اليمن

[الأصل: بالعربية]

[٦ تموز/يوليه ٢٠١١]

الجمهورية اليمنية تربطها علاقات دبلوماسية متميزة مع جمهورية كوبا الصديقة على مختلف الأصعدة الثقافية والصحية والاقتصادية منذ ما يقارب ٣٦ عاما ولطالما حرصت الجمهورية اليمنية على تطوير وتمتين هذه العلاقة عبر إبرام العديد من اتفاقيات التعاون الثنائية وتبادل الزيارات والوفود بمختلف المستويات بين البلدين. وقد تم تفعيل تلك الاتفاقيات عبر إرسال البعثات الطلابية إلى كوبا للدراسة واستقبال الأطباء والمختصين من جمهورية كوبا، وعليه، فإن الجمهورية اليمنية تؤيد وتطالب بضرورة رفع الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة على كوبا.

ثالثا - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١]

الأداء الاقتصادي لكوبا في الآونة الأخيرة

تدهور الأداء الاقتصادي لكوبا بدرجة كبيرة في عام ٢٠٠٩. ولم ينتعش سوى جزئيا في عام ٢٠١٠. فالناتج المحلي الإجمالي نما بنسبة ١,٤ في المائة فقط في عام ٢٠٠٩، وبنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٠. ونما الاستهلاك الخاص بنسبة ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ وبنسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، بينما زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة ١,٧ في المائة و ٤,٥ في المائة على الترتيب. وأسفرت الندرة الشديدة للصرف الأجنبي

عن انخفاض إجمالي الواردات بنسبة ١١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩، وبنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٠، بينما انخفضت الصادرات بنسبة ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩، ونمت بنسبة ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٠، وهو ما أزاح عن كوبا قليلا من الصعوبات الخارجية التي واجهتها في تلك السنة. ونظرا لما عانت منه كوبا من ضيق في العملة الأجنبية، وارتفاع في أسعار الأغذية العالمية في عام ٢٠٠٨، ثم في عام ٢٠١٠، زادت فاتورة الأغذية فأقصت غيرها من السلع الموردة وبخاصة السلع التي تستخدم مدخلات لأغراض القطاعات الإنتاجية. وأثر انخفاض الواردات على إجمالي الاستثمار الثابت، الذي انخفض بنسبة ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، وظل عمليا يراوح مكانه في عام ٢٠١٠، حيث إنه نما بنسبة ٠,٣ في المائة فقط.

وفي ظل هذه الظروف، قررت الحكومة أن تنفذ تدريجيا مجموعة من التغييرات في السياسات الاقتصادية، تركز على الجهود الرامية إلى تحسين الإنتاجية عن طريق توسيع نطاق دور الأسواق والمشاريع الخاصة، وتعزيز اللامركزية وتحسين المساءلة، مع الاحتفاظ بملكية الدولة للمشاريع الضخمة. وشملت التغييرات المقرر إجراؤها بصورة تدريجية على المدى المتوسط على الأخص ما يلي: (أ) إصلاح لقطاع العمل يشمل نقل العمال إلى مواطن عمل أخرى داخل القطاع العام، والإذن بالعمل لحساب القطاع الخاص، وزيادة إيرادات القطاع العام عن طريق فرض الضرائب على نشاط القطاع الخاص؛ (ب) زيادة مشاركة القطاع غير التابع للدولة (من تعاونيات ومشاريع مشتركة)، في الصناعات الزراعية والسياحة والإسكان، مع منح مزيد من الاستقلالية لمشاريع القطاع التابع للدولة؛ (ج) إلغاء الإعانات المقدمة لشركات القطاع التابع للدولة مع السماح لها بتحديد الأسعار ضمن حدود معينة؛ (د) زيادة مرونة آليات التخطيط والمراقبة عن طريق تحقيق لا مركزية القرارات المتعلقة بالاستثمار.

الآثار المترتبة على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

لا يسمح الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا بإجراء أي عمليات بين البلدين لتصدير أو توريد أي مواد بين البلدين - باستثناء مواد غذائية معينة في حالات الطوارئ. ويمنع الحصار استخدام دولار الولايات المتحدة لإجراء معاملات دولية، ويمنع على الشركات الكويتية أو الأفراد الكويتيين فتح حسابات بدولارات الولايات المتحدة. وتشمل هذه القيود عدم السماح لبنوك الولايات المتحدة ومؤسساتها المالية الدولية بتقديم قروض إليهم. ولا تستطيع فروع شركات الولايات المتحدة أو مشاريعها التي لها رأس مال بالدولار أن تتاجر مع كوبا، وتواجه السفن التي تنقل سلعا كويتية قيودا شديدة. وتوجد أيضا قيود على المبالغ التي يجوز لمواطني الولايات المتحدة تحويلها وعلى سفرهم إلى

كوبا. وما زال هذا الحصار ساريا منذ قرابة خمسة عقود، وهو ما يؤثر تأثيرا ضارا على الأداء العادي للاقتصاد الكوبي ويسلب المواطنين الكوبيين عموما سبل كسب رزقهم.

ووفقا لتقديرات السلطات الكوبية، تبلغ الأضرار المباشرة المتراكمة الناجمة عن الحصار ما يربو على ٩٠ بليون دولار. وعلى المدى الطويل، كان للحصار أثر كبير على اقتصاد البلد وسكانه. وقد أضّر أثره بكل من آفاق النمو والرفاه اليومي للمواطنين الكوبيين. وتأثر نمو كوبا في الأجل الطويل بسبب تراجع قدرتها على استقطاب الاستثمارات. فقد سد الحصار الطريق أمام الواردات من آلات ومعدات، وهو ما أثر على العمليات الإنتاجية في قطاعات عديدة من قطاعات النشاط الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تسبب الحصار في نشوء عقبات كبيرة تحول دون وصول كوبا إلى أسواق التصدير والأسواق المالية الرئيسية. وكان الأثر الناجم عن ذلك على النمو الاقتصادي الطويل الأجل لكوبا ذا شقين: فمن ناحية، ضيق الحصار من فرص وصول كوبا إلى السلع الرأسمالية المستوردة، وهو ما خفض نسبة الاستثمار فيها، وهو ما أدى بدوره إلى تخفيض معدل نموها في الأجل الطويل. ومن ناحية أخرى، كان من شأن تقييد تجارتها الخارجية واستثماراتها الأجنبية وغير ذلك من أشكال تدفق رأس المال والحظر، أن جعل صعوبات ميزان المدفوعات تزيد من تكبيل النمو الاقتصادي في كوبا على المدى الطويل.

وقد أثر الحصار أيضا بشدة على الأحوال اليومية للمواطنين الكوبيين. فهي تضطر إلى أن تستورد الأدوية والمعدات الطبية ومنتجات تحسين الصحة من شركات ليس لها رأس مال أمريكي، بعيدة عن كوبا، وهو ما يرفع كثيرا تكاليف المعاملات والشحن. وينطبق هذا الأمر أيضا على القطاع الزراعي، حيث إن الحصار زاد تكاليف شراء مدخلات مثل الأسمدة والبذور، وهو ما زاد من صعوبة إنتاج الغذاء. فالشركات الكوبية لا تستطيع أن تستورد من الولايات المتحدة المواد أو المعدات الضرورية لبناء المستشفيات والمدارس والوحدات السكنية وشق الطرق. ونظرا لحالة عدم التيقن التي أوجدها الحصار، تضطر كوبا إلى الاحتفاظ بمخزونات ضخمة، وهو ما يكبدها تكاليف إضافية. وقد كبدت هذه العوامل جميعها سكان كوبا تكاليف باهظة.

وإضافة إلى ما للحصار من آثار دارجة في الأنشطة الاقتصادية في كوبا، من المرجح أيضا أن يجعل الحصار عملية الإصلاح الجارية أكثر صعوبة. ومن المتوقع أن تسفر التغييرات عن تخفيض عدد العاملين المدرجين في كشوف مرتبات موظفي القطاع التابع للدولة بأكثر من مليون عامل على مدى السنوات الثلاث القادمة، وقد طرح اقتراح بإلغاء نظام الحصص الغذائية تدريجيا. فحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، كان هناك ما يربو على

٣٠٠ ٠٠٠ شخص يشاركون بالفعل في القطاع الخاص، من بينهم ما يربو على ٢٠٠ ٠٠٠ شخص تلقوا تصاريح جديدة بالعمل فيه مُنحت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ولكن كثيرين من هؤلاء لا يأتون من القطاع العام، بل كانوا على الأرجح يعملون سابقا في الأسواق الكوبية الكبيرة غير الرسمية السوداء. وقد أصبحت أهمية نمو القطاع الخاص تكمن أساسا في قطاعي بيع الأغذية والبناء، بعد أن حررت الحكومة بيع مواد البناء بالعملة المحلية. ويؤدي تغيير السياسات الاقتصادية إلى زيادة إمكانية الحصول على قروض لأغراض الزراعة، وهو ما من شأنه أن يوفر رأس مال عاملا وأموالا للاستثمار في هذا القطاع، وأن يساعد على زيادة الإمدادات الغذائية. ولكن استمرار نقص إمكانية الحصول على المدخلات المستوردة بسبب القيود المفروضة على صرف العملة الأجنبية سيضع عقبات حمة أمام هذا التوسع. وستعين نقل ما يربو على نصف مليون عامل من القطاع العام إلى القطاع الخاص خلال العام الحالي. ولكن قوة الدفع التي سيحتاج إليها القطاع الخاص الناشئ لإيجاد هذا العدد من فرص العمل سيصطدم بعقبة انعدام الرصيد الكافي من العملة الأجنبية.

وتمثل التحويلات مصدرا مهما للعملة الأجنبية، وربما تصبح مصدرا لنمو القطاع الخاص في كوبا. ولئن حققت الإدارة الحالية للولايات المتحدة نوعا ما من شدة القيود التي كانت تفرضها على كوبا، فإن هناك قيود تنفذ بصرامة ما زالت تحد بشدة من المساهمة المحتملة للتحويلات في الاقتصاد المحلي. ويقدر أنها زادت بنسبة ١٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، ويرجع ذلك جزئيا إلى تخفيف القيود التي كانت إدارة الولايات المتحدة تفرضها عليها. ولكن القيمة الإجمالية للتحويلات إلى كوبا، التي تعادل ما يقل عن ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تقل كثيرا عما عليه في بلدان أخرى في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي تماثل نسبة سكانها الذين يعيشون في الخارج ما يقابلها من سكان كوبا المقيمين في الخارج أو تقل عنها. وما زالت إدارة الولايات المتحدة تحدد التحويلات غير الأسرية بمبلغ أقصاه ٢ ٠٠٠ دولار في السنة، ولا يسمح سوى لكنيسة من أجل أمريكيين من أصل كوبي بتلقي أو إرسال تحويلات غير محدودة.

ومن الأهمية بمكان الحصول على تمويل دولي خلال فترات إجراء تشكيل في العمق للهياكل الاقتصادية على نحو ما يتضح من الأمثلة التي استجدت في الآونة الأخيرة في بلدان نامية وأخرى متقدمة النمو. ولكن إنغلاق باب الوصول إلى أموال المؤسسات المالية الدولية، وهذه حالة أخرى أنتجها الحصار، يحدّ من إمكانية إجراء عملية التغيير الاقتصادي بنجاح ويزيد التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الحملة على سكان كوبا عموما.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

الوضع العام: آثار الحصار على الأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك والصناعات الغذائية

يمكن تلخيص التغييرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق فيما يلي:

(أ) يقدر إنتاج الحبوب الغذائية في عام ٢٠١٠ بحوالي ٧٧٩ ٠٠٠ طن، أي أقل من إنتاج عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٠ في المائة، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض محصول حقول الأرز في عام ٢٠١٠. ولكن الإنتاج الإجمالي للحبوب الغذائية ما زال مقارباً لمتوسط الأعوام الخمسة السابقة؛

(ب) يقدر إنتاج حقول الأرز رسمياً بأنه ٤٠٠ ٤٥٤ طن، أي أقل من محصول العام السابق بنسبة ١٩ في المائة. ويعزى الانخفاض أساساً إلى النقص المستمر لهطول الأمطار في بداية الموسم. ولكن قلة المدخلات الأساسية والآلات الزراعية، ومن بينها معدات التجفيف والطحن، ساهم أيضاً في انخفاض الناتج الموسمي. وفي المقابل، يقدر إنتاج الذرة بنحو ٣٢٥ ٠٠٠ طن، بزيادة نسبتها ٦,٦ في المائة عن الموسم السابق. وظل حجم الواردات من الحبوب الغذائية مستقراً في السنوات الأخيرة في حدود مليوني طن، ويتوقع أن يغطي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ثلاثة أرباع احتياجات الاستهلاك المحلي للبلد.

أما آثار الحصار الرئيسية على الزراعة ومصائد الأسماك والماشية والصناعات الغذائية، فينبغي مواصلة النظر إليها من زاويتين مختلفتين هما:

(أ) المشاكل الناجمة عن استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانات تصدير القهوة والعسل والتبغ وجراد البحر الحي ومنتجات تربية المائيات إلى أقرب الأسواق، أي الولايات المتحدة. وقد أدى ذلك إلى تكبد خسائر كبيرة، نظراً للاضطرار إلى بيع المنتجات إلى أسواق أبعد، مع ما يترتب عن ذلك من زيادة في تكاليف التسويق والتوزيع. وقد كان لدفع تكاليف إضافية آثار سلبية في قدرة البلد على شراء المنتجات الأساسية، وخاصة الأغذية. وعلاوة على ذلك، فإن التبادل التجاري يؤدي في كثير من الأحيان إلى نقل الخبرات وإلى التعاون العلمي. ولكن الكويتيين لا يستفيدون من هذه الإمكانيات؛

(ب) الزيادة في تكاليف مستلزمات الزراعة ومصائد الأسماك والإنتاج الحيواني (الوقود وقطع الغيار اللازمة للمعدات الزراعية وعلف الحيوانات ومنتجات الصحة النباتية والحيوانية والأسمدة، إضافة إلى المنتجات التكنولوجية المتقدمة مثل مبيدات الأعشاب

والمبيدات الحشرية القليلة السمية وغيرها من مبيدات الآفات الشديدة الفعالية أو الأدوية البيطرية ولوازم تشخيص الأمراض)، التي لا تنتجها في كثير من الحالات سوى شركات من الولايات المتحدة. فهذه الزيادات ترفع مباشرة تكاليف الإنتاج، وهو ما يقلص هامش الربح ويحد من القدرة على تلبية الطلب المحلي. وعموم القول، إن شراء المعدات من الولايات المتحدة كان سيخفض تكاليف استيرادها بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل.

وقد ساهمت الأزمة الغذائية والمالية الدولية في تدهور الوضع الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم، إلا أن آثارها السلبية في كوبا بسبب الحصار المفروض عليها.

وكان للحصار أثر سلبي للغاية على الميزان التجاري لكوبا وعلى إيراداتها من القطع الأجنبي، وكذلك على إمدادات البلد من المنتجات الغذائية والزراعية. فالحصار يؤثر على استيراد المنتجات الغذائية اللازمة للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات اللازمة لتلبية احتياجات البرامج الاجتماعية، لأن القيود تقلل من كميتها ونوعيتها، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للفئات السكانية الضعيفة.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحصار تتمثل في صعوبة حصول كوبا على تمويل خارجي متعدد الأطراف لصالح البرامج الإنمائية في مجال التنمية الزراعية والريفية بوجه عام، وعدم توافر ما يتصل بذلك من موارد لتصليح المعدات والهياكل الأساسية الزراعية وتحديثها.

أثر الحصار على سلع أساسية زراعية مختارة

الحبوب الغذائية

بدأت زراعة المحاصيل الرئيسية في حقول الأرز لعام ٢٠١١ في نيسان/أبريل، ومن المقرر أن تستمر حتى تموز/يوليه. واستنادا إلى حد بعيد إلى توقعات العودة إلى ظروف مناخية أقرب إلى المعتاد، ينتظر مبدئيا أن تنتعش المساحة المزروعة بالأرز بنسبة ٢ في المائة على مدار الموسم.

ويقدر إنتاج الحبوب الغذائية في عام ٢٠١٠ بحوالي ٧٧٩ ٠٠٠ طن، أي أقل من إنتاج عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٠ في المائة، وهو ما يقارب متوسط الأعوام الخمسة السابقة. وما زال البلد يعتمد إلى حد بعيد على الواردات، حيث تشير التوقعات الحالية إلى أن احتياجاته تقدر بنحو ٥٣٠ ٠٠٠ طن من الأرز (ستستورد في عام ٢٠١١)؛ و ٧٢٠ ٠٠٠ طن من الحبوب الخشنة (ستستورد في السنة التسويقية ٢٠١٠-٢٠١١) (تموز/يوليه - حزيران/يونيه)؛ وحوالي ٨٠٠ ٠٠٠ طن من القمح. وعموما، تساهم واردات الحبوب الغذائية بأكثر من ٧٠ في المائة من الاستهلاك المحلي.

وبشكل عام، ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة إنتاج الأغذية المحلية عن طريق عملية تسليم الأراضي التي بدأت في عام ٢٠٠٩، وبرنامج الزراعة في المدن والضواحي (الذي سيتم بموجبه تخصيص أكثر من ١,٥ مليون هكتار من الأراضي غير المنتجة لمزارعين للانتفاع بها) فإن صعوبة الحصول على الأدوات واللوازم الزراعية وغيرها من المدخلات تحول دون استخدام الأراضي بكامل طاقتها.

ولئن استمدت كوبا فيما مضى معظم احتياجاتها من الحبوب من الاتحاد الأوروبي، فقد أسفر قيام الولايات المتحدة بتخفيف الجزاءات منذ عام ٢٠٠١ عن زيادة المشتريات من الولايات المتحدة. وبالمثل، ورغم الجهود الكبيرة المبذولة لزيادة الإنتاج المحلي، ما زالت كوبا تعتمد على الإمدادات الأجنبية لتلبية معظم احتياجاتها من الأرز، حيث وصلت وارداتها السنوية في الأعوام الأخيرة إلى ما يربو على ٥٠٠ ٠٠٠ طن. ولكن الحصار جعلها تحول وجهتها نحو الموردين من خارج الولايات المتحدة، ولا سيما فيت نام، التي عقدت معها اتفاقات معاملة تفضيلية بين حكومتي الدولتين. ونتيجة لذلك، توقفت في واقع الأمر شحنات الأرز من الولايات المتحدة إلى الجزيرة. وفي حين لم تسفر الجهود التي بذلت لإزالة العوائق أمام الصادرات في عام ٢٠١٠ عن تحول كبير في سياسة الولايات المتحدة، فقد واصل قطاع الأرز في الولايات المتحدة تأييد مقترحات تشريعية أخرى مماثلة لما قدم من قبل، طرحت في الآونة الأخيرة، ستلغي نهائياً شرط تسديد الدفع قيمة الصادرات مقدماً، إلى جانب رفع القيود على المدفوعات المباشرة لقاء بيع منتجات إلى كوبا. وينبع هذا التأييد الذي يبيده القطاع المذكور لمثل هذه المبادرات من اقتناع بأن إزالة هذه القيود على الصادرات الزراعية إلى كوبا سيمهد الطريق لاستئناف توريد شحنات كبيرة من الأرز إلى الجزيرة.

البذور الزيتية

لا تنتج كوبا كميات كبيرة من البذور الزيتية، ونتيجة لذلك، يكاد البلد يعتمد كلياً على الواردات لتلبية احتياجاته من الزيوت النباتية ومن الطحين. والسلع الأساسية الغالبة في الواردات هي فول الصويا وزيت الصويا وطحين الصويا. ومؤخراً، بدأت البرازيل في تقديم المساعدة إلى كوبا لزراعة أصناف وفيرة الغلة تناسب مناخ الجزيرة. وعندما دخل الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة حيز التنفيذ، أصبحت الأرجنتين والبرازيل الموردين الرئيسيين لفول الصويا ومشتقاته. وتقوم كل من كندا والمكسيك، في بعض الأحيان، بشحن كميات صغيرة إلى كوبا. وأما ما عدا ما يستخلص من فول الصويا من الزيوت والطحين، فهو يستورد من الأرجنتين والمكسيك والاتحاد الأوروبي وكندا والصين.

السكر الخام

وفقا لأحدث التقديرات التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أنتجت كوبا ١,٢ مليون طن من السكر في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وهو ما يقل بنسبة ٣ في المائة عن المستوى المتوسط للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. وبالرغم من الانتعاش الطفيف في الإنتاج، الذي وصل إلى ١,٥ مليون طن في عام ٢٠٠٧، ظل الإنتاج يتخذ اتجاهها انخفاضيا، ويرجع ذلك أساسا إلى قلة الاستثمار في قدرات إنتاج السكر في المزارع والمطاحن على حد سواء. ويقدر استهلاك السكر في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بحوالي ٧٣٤ ٠٠٠ طن، بزيادة نسبتها ٣,٣ في المائة عن السنة السابقة، وهي زيادة تتسق مع زيادة عدد السكان. وبسبب انخفاض الإنتاج، انخفضت الصادرات بصورة حادة، بنسبة ٧٦ في المائة عن مستوياتها في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

ونتيجة للحصار، يتعذر على كوبا الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة بموجب حصة معدل الرسوم المفروضة على السكر الخام.

الدواجن والبيض

في عام ٢٠٠٨، أحدث عدد من الأعاصير أضرارا شديدة بصناعة الدواجن والهيكل الأساسية للمفرخات ومرافق التدفئة. وكانت إعادة البناء صعبة، وهو ما نجم عنه ارتفاع شديد في الواردات من الدواجن في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لتصل إلى ١٨٠ ٠٠٠ طن. ووفرت الولايات المتحدة حوالي ٨٠ في المائة من الواردات من الدواجن، بينما أتت ١٨ في المائة غيرها من البرازيل. ويقدر الاستهلاك من الدواجن في كوبا بحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٠.

وتواجه كوبا صعوبات في تطوير صناعة الدواجن الداخلية. وتحول القيود التي تعوق إمكانية حصول كوبا على التكنولوجيات المتاحة في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان، وكذلك الحصول على المواد الأولية اللازمة لتوفير حصص إعاشة متوازنة، دون خفض فاتورة الواردات. ثم إن اعتماد قطاع الدواجن على المواد الأولية المستوردة أدى إلى اتخاذ تدابير وقائية تفاديا لحدوث انهيار في إمدادات البروتينات في حال شل صادرات المواد الأولية من الولايات المتحدة. ولذلك، تحتفظ الحكومة بـ ٣,٨ ملايين بيضة في برادات لضمان إمداد السكان بالبيض، وذلك بتكلفة قدرها ٥,٦ ملايين دولار. وتقدر الحكومة التكلفة المباشرة للحصار المفروض على صناعة الدواجن بنحو ٥٣,٤ مليون دولار، دون احتساب الواردات من المدخلات.

منتجات الألبان

يمثل مسحوق الحليب ما يربو على ٩٠ في المائة من واردات كوبا من منتجات الألبان (٦٠ ٠٠٠ طن سنوياً). وتوجه الواردات أساساً إلى البرامج الاجتماعية التي تقوم بها الحكومة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، استثمرت كوبا في قطاع الألبان، وقد أسفر ذلك عن ارتفاع الإنتاج المحلي للحليب إلى ٦٤٥ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٠، بزيادة قدرها ٨٠ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٥. ومكّن هذا النجاح البلد من تقليل اعتماده على الواردات من منتجات الألبان، والمؤلفة أساساً من مسحوق الحليب، حيث إنها انخفضت مما يربو على ٧٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٠. والموردون الرئيسيون هم بلدان من أمريكا اللاتينية (أوروغواي أساساً) وأوقيانوسيا. وتبلغ حصة الولايات المتحدة في مجموع سوق صادرات منتجات الألبان إلى كوبا حوالي ٦ في المائة فقط.

المنتجات السمكية

تتكون جميع صادرات كوبا من الأسماك تقريباً من منتجات عالية القيمة، ومنها على الأخص المنتجات المجمدة من القريدس وجراد البحر، التي يشتد عليها الطلب في السوق الدولية. وقد أثرت الأزمة الاقتصادية سلباً على الطلب على هذه الأنواع في عام ٢٠٠٩. ولكن الحصار يمنع الوصول إلى أكبر أسواق الأسماك والمنتجات السمكية، وهي الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، تضطر كوبا إلى التصدير إلى أسواق أبعد، وهو ما يتسبب في زيادة تكاليف التسويق والتوزيع. وقد بلغت حصيلة الصادرات ٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ لما مجموعه ٦ ١٠٠ طن (وزن المنتجات)، بينما بلغت قيمة الواردات، التي تتألف من منتجات سمكية منخفضة القيمة، ٦٦ مليون دولار لما مجموعه ٤١ ٧٠٠ طن (وزن المنتجات).

المساعدة التقنية التي تقدّمها منظمة الأغذية والزراعة إلى كوبا

تواصل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) تقديم الدعم إلى الحكومة الكوبية من أجل تعزيز التنمية الريفية ومصائد الأسماك، مع التركيز على الأمن الغذائي.

ورغم أن كوبا لم تعد تتلقى دعماً فورياً لمواجهة الأعاصير والعواصف المدارية التي أثرت بشدة على البلد في نهاية عام ٢٠٠٨، ما زالت منظمة الأغذية والزراعة تقدم المساعدة التأهيلية إلى البلد من أجل تحقيق انتعاش أكثر استدامة، عن طريق مشروعين على وجه الخصوص. ويقدم أحد المشروعين الدعم لتأهيل قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك اللذين تأثرا بأعاصير عام ٢٠٠٨، بتمويل من حكومة إسبانيا قدره ١,٥ مليون دولار، ويساعد الآخر

على انتعاش القدرات الإنتاجية لقطاعي الزراعة ومصائد الأسماك لبلدية إيلا دي لا جوفنتود، التي تأثرت بإعصاري غوستاف وآيك.

ولمواجهة الأحداث المناخية أيضاً، قدمت حكومة النرويج تمويلاً قدره ٢٠٤ ٠٠٠ دولار لنشاط مزدوج للمساعدة على انتعاش قطاعي الزراعة وتربية المائيات في إيلا دي لا جوفنتود، بالاشتراك مع وزارة الصناعة الغذائية الكوبية وإدارة مصائد الأسماك وتربية المائيات. منظمة الأغذية والزراعة. وأنجز المشروع في أيار/مايو ٢٠١١.

وتشارك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في برنامجين مشتركين بمولهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية)، بالتعاون مع وكالات مقيمة أخرى. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، إلى جانب مؤسسات تابعة لخمس وزارات، تنفذ منظمة الأغذية والزراعة برنامجاً بعنوان "تقديم الدعم لمكافحة فقر الدم لدى الفئات الضعيفة في كوبا"، وتضطلع بأنشطة تشمل إنتاج الأغذية وتجهيزها. وتبلغ الميزانية الإجمالية للمشروع المشترك ٨,٥ ملايين دولار من بينها ٣,٣ ملايين دولار، تديرها منظمة الأغذية والزراعة.

أما البرنامج المشترك الثاني، برنامج "تقديم الدعم إلى المبادرات الجديدة المتصلة بتحقيق اللامركزية وبحوافز الإنتاج في كوبا"، فيجري تنفيذه بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى جانب وزارات الزراعة والاقتصاد والتخطيط. وتبلغ ميزانية البرنامج ٧ ملايين دولار، من بينها ١,١ مليون دولار لتقديم الدعم إلى أنشطة تشمل التدريب وإنتاج الأغذية وتجهيزها تديرها منظمة الأغذية والزراعة.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، تمت الموافقة على المشروع المعنون "تطبيق تكنولوجيات الصرف الزراعي وتطويرها في كوبا". وتتمثل أهداف المشروع في تقييم جدوى استخدام تكنولوجيات الصرف المغطى من أجل تحسين أحوال الصرف في المناطق المتأثرة بالربوبية الزائدة وللسيطرة على ملوحة التربة، وعقد حلقة عمل تقنية على الصعيد الوطني حول التوصل إلى حلول لمشكلة سوء الصرف ومن ملوحة التربة المتصلة بذلك.

وفي إطار المبادرة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان حول الإطار العالمي للسيطرة التدريجية على أمراض الحيوان العابرة للحدود، مُنحت الأولوية للأمراض التالية: الحمى القلاعية وحمى الخنزير وأنواع الإنفلونزا (إنفلونزا الطيور الممرضة الشديدة/H5N1 وإنفلونزا ألف (H1N1) وإنفلونزا الخيول) والدودة الحلزونية للعالم

الجديد (*Cochliomyia hominivorax*) وورم الدماغ الأسفنجي البقري وداء الكلب. وقد اتخذت كوبا عدة تدابير للوقاية من هذه الأمراض والسيطرة عليها والتخلص منها.

وتقوم كوبا أيضا بدور نشط في صون الموارد الجينية النباتية والتنوع البيولوجي الزراعي، والاستخدام المستدام لها. وبوصف كوبا عضوا في اللجنة المعنية بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة والفريق العامل التقني الحكومي الدولي المعني بالموارد الجينية النباتية التابع لتلك اللجنة، شاركت مشاركة فعالة في الدورة الخامسة للفريق العامل التي عقدت في روما في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة الأغذية والزراعة دعما ومساعدة تقنيين لاستحداث أدوات تستعين بها كوبا في إنشاء آلية وطنية لتبادل المعلومات لتطبيق النهج الجديد للرصد لخطة العمل العالمية لصيانة الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. وفي عام ٢٠١٠، قدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم للجهود التي تبذلها كوبا لتحديث وتحسين أدوات الآلية المستخدمة في التقييمات الوطنية للموارد الجينية النباتية. وتتيح هذه الآلية لشبكة مؤلفة من ١٤ مؤسسة بها مجموعات وطنية أن تقوي قدراتها وتعزز التفاعل فيما بينها ومع المجتمع الدولي.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تخضع أنشطة المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جميع الدول الأعضاء فيها، بما فيها كوبا، لأحكام المادة الثالثة - جيم من نظامها الأساسي، التي تنص على ما يلي: "تمتنع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي". ولكن الحظر القائم لا يزال يفرض صعوبات معينة على تنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة في كوبا، إذ ليس ممكناً شراء بعض المعدات المتخصصة من شركات الولايات المتحدة، أو الحصول في مناسبات معينة على تأشيرات دخول للمواطنين الكوبيين من أجل حضور الأنشطة التدريبية أو الاجتماعات التي تنظمها الوكالة في الولايات المتحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، تأثر البرنامج الكوبي بإلغاء طلب للشراء، نتيجة لانتقال ملكية من آياد إلى آياد أخرى وما يترتب على ذلك من رفض السماح بالتصدير. وهذا ما لم يكن يتطلب إعادة إجراء التقييم التقني للاحتياجات والبحث عن موردين بديلين في سوق متخصصة للغاية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تأخيرات كبيرة

في عملية الشراء فحسب، بل وكان يؤدي أيضاً إلى زيادة كبيرة في التكاليف. وتحاول الوكالة عملاً بالمادة المذكورة أعلاه من نظامها الأساسي، أن تتغلب قدر الإمكان على هذه الصعوبات، من أجل تلبية احتياجات برنامجها للتعاون التقني في كوبا.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تتمثل ولاية منظمة الطيران المدني الدولي في تعزيز تطور الطيران المدني في العالم بشكل آمن ومأمون ومنظم. والمنظمة ليست معنية على نحو مباشر بتنفيذ القرار ٦/٦٥ الموجّه إلى الدول.

وفي اجتماع الدورة السابعة والثلاثين لجمعية منظمة الطيران المدني الدولي، (المعقودة في الفترة الممتدة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)، قدمت كوبا ورقة عمل (انظر الوثيقة A37-WP/312) تحتوي على معلومات وأدلة مستكملة عن الحصار الذي فرضته عليها الولايات المتحدة، والآثار المترتبة عليه في جميع القطاعات الاقتصادية في كوبا، بما في ذلك قطاع الطيران المدني. وقد دعت كوبا الجمعية إلى أن تقر بأن مثل هذه التدابير الانفرادية التي تؤثر سلباً على تطوير الطيران المدني، تشكل انتهاكاً لمبادئ وأهداف اتفاقية شيكاغو؛ وأن تطلب من الأمين العام للمنظمة إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بأي آثار لهذه التدابير على الطيران المدني الكوبي؛ وأن تطلب من رئيس المجلس أن تقدم إلى المجلس تقريراً سنوياً عن ذلك ما دام الحظر سارياً.

وجرى النظر في ورقة العمل في اللجنة الاقتصادية، حيث أعلنت بعض الوفود تأييدها للموقف الذي اتخذته كوبا وللإجراءات المقترحة في الورقة. ورأت تلك الوفود أن إجراءات الحظر التي تفرضها الولايات المتحدة على بعض الدول كانت لها آثار ضارة على الطيران المدني في البلدان المعنية، وخصوصاً على التنمية الاقتصادية لقطاع النقل الجوي. فقد أثرت مثل هذه التدابير الانفرادية على مشاركة تلك الدول في أنشطة النقل الجوي الدولي، إذ تكبدت بسببها نفقات إضافية لكي تفي بالتزامات السلامة المنصوص عليها في اتفاقية شيكاغو، وذلك لمنعها من الحصول على معدات الطائرات، وقطع غيارها، ومعدات الطيران ومن الدعم التقني. ورغم إدراك الوفود بأن المسألة سياسية، فإن للمسألة أيضاً أثراً اقتصادياً على الطيران المدني. ورأت الوفود أن هذه ليست مجرد مسألة ثنائية، ولكنها مسألة قد تكون لها آثار أوسع على أطراف ثالثة. واعتبروا أن منظمة الطيران المدني الدولي هي المحفل المناسب لبحث هذه المسألة، لأن موضع النظر هو المبادئ والأحكام الواردة في اتفاقية شيكاغو.

وسلّطت الوفود الضوء أيضاً على عدم إحراز تقدم نحو حل هذه القضية في المنظمة، ودعوا إلى أن تتخذ الجمعية والمجلس مزيداً من الإجراءات الفعّالة لمعالجة المسألة.

وأعربت الولايات المتحدة عن رأي مفاده أن هذه مسألة سياسية ثنائية من غير المناسب مناقشتها في هذا المحفل الذي يتعامل مع المسائل التقنية. وطلبت أن يتم التعامل مع هذه المسألة بشكل مناسب، واقترحت إحالتها إلى رئيس المجلس. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن هذه المسألة ليست من شؤون اللجنة الاقتصادية بل هي ذات طبيعة سياسية وينبغي أن يتولى المجلس معالجتها.

وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في WP/312، وأقرت بأن هذه مسألة معقدة ودقيقة وحساسة، أعرب كل جانب فيها عن آراء قوية ولم تتمكن اللجنة الاقتصادية من حلها. ولذلك فهي تقرر أن يقوم رئيس اللجنة بإحالة المسألة بما فيها الآراء التي أُبدت في اللجنة والشواغل التي أعربت عنها كوبا وغيرها بصدد عدم إحراز تقدم، إلى عناية رئيس المجلس الذي بذل في مناسبات سابقة مساعيه الحميدة في هذه المسألة.

ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قام مكتب التعاون التقني لمنظمة الطيران المدني الدولي بعدد من الأنشطة. فعلى سبيل المثال، أصدر مكتب ليما أربع منح زمالة لكوبيين في إطار مشروعات إقليميين للتعاون التقني. وتُمنح الزمالات لمهنيين في قطاع الطيران المدني يعملون في مجالات تخطيط وإدارة الشحن الجوي، وإدارة أمان التشغيل، والتشغيل التلقائي لمراقبة الحركة الجوية. ويتفاوض المكتب حالياً على مشروع إضافي لتحسين السلامة والخدمات في مطارين دوليين، بما في ذلك تحديد الدعم المالي المطلوب لتنفيذه. وهناك الآن عرض نهائي تنظر فيه السلطات الكوبية.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١]

يقيم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حواراً مفتوحاً مستمراً مع حكومة كوبا، عن طريق ممثليه في إيطاليا، بخصوص جميع المسائل المرتبطة بالتنمية الريفية والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في البلد. وتشارك كوبا أيضاً في مجلس إدارة الصندوق بوصفها دولة عضواً. وعلى مدى الأعوام الماضية، أوفد الصندوق عدة بعثات إلى كوبا بهدف إعادة دمجها في برامج الإقراض العادية للصندوق وبرنامج عمله. وعلاوة على ذلك، يواظب الصندوق

على إجراء حوار سلس مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في البلد ويتعاون معها جميعاً.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١١]

تُعامل كوبا بالطريقة نفسها التي تعامل بها أي دولة عضو أخرى في منظمة العمل الدولية، وهي تشارك بنشاط في مؤتمر العمل الدولي السنوي وفي الهيئات الأخرى التابعة لمنظمة العمل الدولية. ويواصل مكتب منظمة العمل الدولية في المكسيك برنامجه للتعاون التقني المعني بمسائل العمالة والعمل اللائق في كوبا. وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بدأت المنظمة بتقديم المساعدة التقنية في ثلاثة مجالات فنية هي:

- (أ) تعزيز الإنتاجية وتوليد الدخل والعمل اللائق، ولا سيما في صناعتي السكر والسياحة الاستراتيجيتين، من خلال تنمية الموارد البشرية على أساس كفاءات اليد العاملة؛
- (ب) توطيد البرامج والسياسات الوطنية للضمان الاجتماعي، مع التركيز بوجه خاص على الحد من الإصابات والأمراض المتصلة بالعمل في القطاعات التي تنطوي على مخاطر كبيرة (البناء والزراعة والكهرباء)، وذلك عن طريق التدريب ونظم الوقاية الفعالة؛
- (ج) تعزيز إدارة العمل والحوار الاجتماعي، وتحديدًا من أجل الرصد الفعال للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

وقد عرضت منظمة العمل الدولية أيضاً تقديم مساعدة تقنية للحكومة الكوبية من أجل تنفيذ برنامج إعادة تأهيل المهارات للعمل في قطاعات أخرى الذي اعتمده المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الكوبي، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١١.

وتعيد منظمة العمل الدولية تأكيد وجهة نظرها بأن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة المسائل المتصلة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تستفيد كوبا، بوصفها دولة عضواً في المنظمة البحرية الدولية، من المشاركة في اجتماعات هيئات المنظمة، وهي من المستفيدين من برامج التعاون التقني للمنظمة (البرامج الإقليمية التي تنفذها المنظمة لدعم التنمية البحرية في أمريكا اللاتينية وفي منطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن البرامج العالمية حسب ما تقتضيه الحالة).

وتحافظ المنظمة البحرية الدولية على علاقات تعاون مع جميع دول أمريكا اللاتينية الأعضاء، بما فيها كوبا. ومنذ مطلع الثمانينات، تعاونت المنظمة على نحو وثيق مع الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي في ما بين السلطات البحرية في الأمريكتين، التي تشمل أمريكا الجنوبية وكوبا والمكسيك وبنما.

وتسترشد المساعدة التي تقدمها المنظمة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية في المنطقة، التي يجري تنقيحها كل خمسة أعوام، وستواصل المنظمة التركيز على دعم تنفيذها. وقد عاجلت بلدان الشبكة التشغيلية مسائل كمعايير السلامة والتدريب وحماية البيئة البحرية، وذلك بواسطة الاستراتيجيات الإقليمية، مع تنظيم العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية. وفي هذا السياق، وعملاً بسياسات المنظمة في تحقيق اللامركزية، فإن معظم الدعم الذي تقدمه يوجّه عن طريق الشبكة عملاً في ذلك بمذكرة التفاهم التي وقعتها أمانة الشبكة. ومن خلال هذا الصك، أوكلت إلى الشبكة مسؤولية إدارة وتنفيذ الأنشطة الإقليمية للتعاون التقني التي تحددها البلدان المعنية، بما فيها كوبا، بوصفها أنشطة ذات أولوية في بناء القدرات لتنفيذ المعايير البحرية العالمية للمنظمة وإنفاذها بشكل فعال.

وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تولت كوبا من خلال وزارة النقل مهام أمانة الشبكة لمدة عامين. ونتيجة للحصار الذي فرضته الولايات المتحدة، فقد واجهت المنظمة البحرية الدولية بعض الصعوبات في أن تنقل إلى الأمانة الأموال التي تخصصها للشبكة لكي تتمكن من القيام بالأنشطة المفوضة إليها. وقد فتحت الأمانات السابقة للشبكة حساباً مصرفياً خاصاً في أحد البنوك الوطنية لتلقي الأموال المخصصة للأنشطة التدريبية. وفي حالة كوبا، يجب أن تدار جميع الأموال من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا لأن وزارة النقل لا يمكن أن يكون لها حساب مصرفي بدولارات الولايات المتحدة.

وتتلقى كوبا أيضاً مساعدة تقنية من المركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري الخاص بمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، وهو مركز أنشطة إقليمي مقره كوراساو، يهدف إلى مساعدة البلدان في منطقة البحر الكاريبي الكبرى في منع حوادث التلوث الكبرى في البيئة البحرية والاستجابة لها.

الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١١]

أثارت كوبا خلال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في غوادالاخارا، المكسيك، الشواغل التي تساورها إزاء الحظر الذي يمنعها من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في بيانها الذي أعربت فيه عن موقفها من هذا الموضوع.

وقد واصل الاتحاد إيلاء الاعتبار الكامل لهذا التدخل في شؤون كوبا في مجال الاتصالات. وينظر مجلس الاتحاد المعني بأنظمة الإذاعة اللاسلكية في قضيتين جارتين قدمتهما حكومة كوبا بشأن أعمال تشويش ضار بالبث في كوبا تقوم بها محطات إذاعية محمولة على طائرة تابعة لحكومة الولايات المتحدة.

وفي ضوء التقارير المنتظمة الواردة من حكومة كوبا التي تشير إلى استمرار هذا التشويش الضار باثنتين من موجات التردد، واصل مجلس الأنظمة الإذاعية تشجيع حكومتي الولايات المتحدة وكوبا على التعاون وإيجاد حل. ويكمن التحدي الرئيسي في إيجاد حلول تقنية تتسق مع أحكام أنظمة الإذاعة اللاسلكية للاتحاد دون استخدام تكنولوجيا من التكنولوجيات التي فرضت قيود على تصديرها إلى كوبا.

مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١]

يواصل فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا إعداد تقارير سنوية عن آثار الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ما يقارب عن خمسة عقود. وخلال عام ٢٠١٠، لم يطرأ تحسن كبير قياساً بالفترة السابقة.

فقد امتد أثر الحصار إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لسياق التنمية البشرية في كوبا، وهو ما يؤثر بوجه خاص في أضعف الفئات الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكوبي. ويؤثر الحصار أيضا تأثيرا شديدا في أنشطة التعاون التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في كوبا في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية.

شراء المدخلات بأسعار تنافسية والقيود المفروضة على استيراد السلع والخدمات والتكنولوجيات المسجلة في الولايات المتحدة

لا يُسمح للشركات الوطنية الكوبية والشركات الأجنبية العاملة في كوبا بأن تشتري في أراضي الولايات المتحدة أي منتجات أو مكونات أو تكنولوجيات رغم أن الولايات المتحدة هي أقرب الأسواق إليها من الناحية الجغرافية وأفضلها من حيث تنوع منتجاتها وقدرتها على المنافسة. أما الأسواق البديلة التي تضطر كوبا إلى أن تحول وجهتها نحوها، فهي تقع على مسافات أبعد، وتترتب على ذلك زيادة في تكاليف النقل، وتأخيرات في مواعيد التسليم. ثم إن السلع والخدمات والتكنولوجيات التي تنتجها الولايات المتحدة أو التي تشملها براءات اختراع في الولايات المتحدة أو التي تحتوي على عنصر أنتجته أو سجلته الولايات المتحدة، ليست متاحة لكوبا.

وتؤثر هذه القيود في المدخلات الإنمائية والمنتجات الإنسانية كالأدوية والمعدات الطبية والأسمدة والأغذية التكميلية والمعدات المخبرية والأدوات الزراعية والحواسيب واللوازم المكتبية والمركبات والمولدات الكهربائية حتى وإن اشترت من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وقد أثر هذا السياق سلبا في المساعدة الإنمائية والإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى كوبا. وينطوي هذا الأمر على أهمية خاصة في حالة المشاريع التي تدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتركز على الفئات الضعيفة، في مجالات كمجالات صحة الأم، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمن الغذائي.

وبالتالي، فقد كانت النتائج المتوقعة من البرامج والمشاريع محدودة من حيث النطاق والتوقيت. ومطلوب، علاوة على ذلك، أن ترصد من أجل تغطية التكاليف الناشئة عن ظروف الحصار موارد في الميزانية، كانت لولا ذلك، ربما سيتسنى استعمالها لزيادة الفعالية في تحقيق النتائج الإنمائية المتوقعة من البرامج.

ويتأثر كذلك العمل اليومي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كوبا على نحو مباشر بسياسات الولايات المتحدة، هذه. فقلما تسنى لمؤسساتها العاملة في البلد الانتفاع من العقود العالمية المبرمة بين الأمم المتحدة وشركات من الولايات المتحدة إما بشراء معدات وخدمات كالحواسيب، وتراخيص البرامج الحاسوبية، وخدمات الإنترنت وما إلى

ذلك، أو بالاستفادة منها. ذلك أنه لا بد من إيجاد موردين يعملون لهذه المكاتب على وجه الحصر، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في الأسعار وتكاليف إدارية.

تبادل الخبرات

ما زالت عمليات التبادل الفني بين كوبا والولايات المتحدة تصطدم بسياسات منح التأشيرة حتى إذا كان الأمر يتعلق بدورات تدريب أو حلقات دراسية تنظم بدعم من مشاريع الأمم المتحدة للتعاون التقني. لذا، يصعب إقامة تحالفات أو شراكات مع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخيرية، وتعزيز عمليات التبادل الثقافي والتقني بين خبراء كلا البلدين.

ثم إن الحظر حدّ أيضاً من الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة في كوبا ومؤسسات من الولايات المتحدة في مجال المسائل المتصلة بالتنمية، وهو ما أثر في العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في البلد، وفي احتمالات ظهور فرص إنمائية أخرى تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية.

الائتمانات الإنمائية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية والخدمات المالية المقدمة من مصارف الولايات المتحدة

لقد حد الحظر من إمكانية وصول كوبا إلى الائتمانات الإنمائية التي تقدمها مؤسسات إنمائية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وقد ضيق هذا الأمر من احتمالات الحصول على موارد لتقديم دعم مالي لخطط كوبا الإنمائية الوطنية و/أو المحلية.

وقد حدث في بعض الحالات أن عطل مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية عمليات التحويل المصرفية، وهو ما أثر في تنفيذ الأنشطة الإنمائية في مواعيدها. ويتمثل أكبر حدث أثر في الأنشطة الإنمائية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في البلد في عام ٢٠١٠، في تأخير وصول أموال لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا أرسلها البنك الدولي إلى حساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى أيار/مايو ٢٠١١، احتجز مكتب مراقبة الأصول الأجنبية مبلغ ٢٠٧ ٩٠٤ مليون دولار، ولم يفرج عنه إلا بعد مفاوضات شاقة. وكانت هذه الموارد موجهة لشراء عقارات مضادة للفيروسات العكوسة لفائدة أكثر من ١ ٤٠٠ شخص يتلقون العلاج، وكذلك لشراء مكونات طرق الكشف عن الفيروس، مثل الكواشف الكيميائية المطلوبة للتعرف على الفيروس، ومتابعة تطور المرض لدى أكثر من ١١ ٠٠٠ مصاب. وقد أمكن احتواء ما كان هذا الاحتجاز سيتسبب فيه من أثر، بسلفة من الموارد المؤقتة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فلولا تلك السلفة، لترتب على هذا التأخير الذي دام ستة أشهر، أثر

سليبي شديد يشمل آلاف البشر، وهو ما كان سيعطل المشروع الرامي إلى دعم هدف رئيسي من الأهداف الإنمائية للألفية.

فمكاتب الأمم المتحدة المحلية في كوبا لا تستطيع استخدام حسابات الشركات المفتوحة في المصارف الأمريكية. ويتعين من ثمة على هذه المكاتب استخدام إجراءات إدارية إضافية للاضطلاع بعمليات تمويل البرامج، ويترتب على ذلك زيادة في التكاليف يتكبدها المكتب المعني بزيادة في الأعباء الإدارية تنشأ عن استخدام مصارف بلدان ثالثة. وقد تمت تغطية الزيادة المتصلة بذلك، بأموال قدمتها الأمم المتحدة وأموال خاصة بالمشاريع قدمتها بلدان مانحة أخرى.

وقد نتج عن الحظر أيضاً، أن أصبح موظفو الأمم المتحدة من الكوبيين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية، وهو ما حدّ من قدرتهم على تغطية التكاليف، وبخاصة في حالات الطوارئ، نظراً لاستحالة الحصول على بطاقات ائتمان.

مهام موظفي الأمم المتحدة لدى مقر الأمم المتحدة في الولايات المتحدة

يتعين على موظفي الأمم المتحدة من حاملي الجنسية الكوبية المطلوبين للسفر إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك أن يقدموا طلب الحصول على التأشيرة قبل موعد السفر بفترة طويلة. وفي بعض الحالات، تقع تأخيرات في الإذن لهم بالحصول على التأشيرة، وهو ما يؤدي إلى إلغاء المهمات أو إلى إعادة حجز تذاكر طيران بكلفة أعلى. ويتعين الحجز على مسارات بديلة أطول وأعلى كلفة، تمرّ عبر بلدان ثالثة، حيث لا توجد رحلات جوية مباشرة من كوبا إلى نيويورك. وهذا ما يعوق مشاركة كوبا وتمثيلها فيما تقوم به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أعمال في مجال التدريب وفي الاجتماعات الرسمية، وهو ما يحدّ من قدرات مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في كوبا على العمل ومتابعة أحدث النظم والسياسات والتوجيهات المتعلقة بالأنشطة الإنمائية وأنشطة الطوارئ.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠١١]

ليست كوبا من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ولا على بروتوكولها لعام ١٩٦٧. وبناء على ذلك، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتلقى بموجب الولاية المنوطة بها، طلبات اللجوء وتبتّ فيها، وتساهم المفوضية في تقديم المساعدات إلى اللاجئين. ذلك أن كوبا ما زالت متمسكة حتى الآن بتطبيق سياسة

الأخذ بالأمر الواقع المتمثلة في عدم الرد القسري للاجئين المعترف بهم وفقاً للولاية المنوطة بالمفوضية، وب حمايتهم وتقديم مساعدة لهم تشمل قطاعي التعليم والصحة، غير أنها لا تعطيهم الوسائل الكفيلة بإدماجهم في المجتمع المحلي. لذا، وفي غياب فرص عودتهم الطوعية في أغلب الحالات، يكون الحل الوحيد الدائم للاجئين في كوبا هو أن تسعى المفوضية إلى إعادة توطينهم في بلدان ثالثة.

ويتوقع أن يظل استعداد كوبا لأن تصبح طرفاً في الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين، وأن تشارك في إيجاد حلول لحالة اللاجئين داخل البلد، مرهونا بحدوث تغيير في علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة. ومن ثم، ينظر إلى أي إجراء يساهم في إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، على أنه ربما يكون خطوة إيجابية تفضي إلى انضمامها إلى تلك الصكوك.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ حزيران/يوليه ٢٠١١]

ما زال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يخلف آثاراً سلبية في حالة الأطفال والنساء وحقوقهم الأساسية. وتتبدى آثاره الضارة في مجال توريد المواد اللازمة لقطاعي الصحة والتعليم.

أثر الحصار على التمتع ببعض الحقوق الأساسية للأطفال في كوبا

الصحة

في مجال الصحة، لا تزال الخدمات تتأثر جراء نقص اللوازم والأدوية. ومن ذلك على سبيل المثال أن الأطفال الذين يتلقون العلاج في المعهد الوطني لعلم الأورام والأشعة ومركز وليام سولير لأمراض القلب لدى الأطفال يعانون من الأثر السلبي للحصار، حيث تشح في المعهد والمركز كميات الأدوية والمعدات وأصناف أخرى.

وترتكز العقوبات الخارجية بشكل رئيسي على ما يلي: فرض شروط للسماح بشراء المنتجات والأجهزة الطبية، فرض حظر وجزاءات على بيع البلد أي منتجات تصنعها أو تسوقها شركات أمريكية أو شركات فرعية تابعة لشركات أمريكية، بعد الأسواق البديلة المحتملة واستخدام الوسطاء التجاريين. وتترتب على كل هذا زيادة في تكاليف الشحن

والأسعار، إضافة إلى قلة توافر الخيارات لشراء الأدوية والكواشف الكيميائية وقطع غيار المعدات الطبية، ومجموعة من الأدوات واللوازم الأخرى.

ويضيّق الحصار أيضا هامش حرية استيراد المواد الغذائية. فقلة توافر الخيارات لاستيراد واستهلاك أطعمة غنية بالحديد ما زال يشكل أحد أسباب الإصابة بفقر الدم بين أفراد الفئات السكانية الضعيفة كالنساء اللائي هن في سن الإنجاب، والحوامل، والفتيان والفتيات الذين هم دون سن الخامسة. وتقوم عدة وكالات من منظومة الأمم المتحدة بأعمال مشتركة لدعم جهود الحكومة في خفض معدل انتشار مرض فقر الدم الذي جرى الإقرار بأنه مشكلة صحية مستشرية في أوساط تلك الفئات السكانية.

التعليم

العقبات الاقتصادية والمالية والتجارية هي نفس العقبات التي تسهم أيضا في المشاكل القائمة في مجال توفير التعليم الجيد، حيث إنها تعوق شراء مواد البناء ولوازم التعليم ومعداته. ويؤثر هذا الأمر على صيانة المرافق المدرسية وتصليحها وفقا لما قرره وزارة التربية والتعليم من احتياجات مادية وبيئية واحتياجات تتعلق بالنظافة الصحية، للأنشطة المتصلة بالتدريس في المدارس. ويعوق هذا الأمر أيضا استخدام البرمجيات التعليمية المسوّقة بموجب ترخيص من الشركات الأمريكية.

وتعقد الحواجز التجارية كثيرا عمليات شراء المعدات اللازمة للأطفال المعوقين، بمن فيهم الأطفال الذين يحتاجون إلى إعادة تأهيل بدني أو تعليم خاص.

أثر الحصار على برنامج التعاون القطري

ترفع القيود التجارية سعر الأصناف التي تحتاج اليونيسيف إلى شرائها في إطار المشاريع التي تقيمها. لذا، يتعين استنباط تدابير إدارية إضافية للقيام بالعمليات المالية للبرنامج، وهو ما يكبد المكتب تكاليف أعلى ويحمّله أعباء إدارية أخرى تنشأ عن المرور عبر مصارف بلدان ثالثة. وقد تمت تغطية التكاليف المتصلة بذلك عن طريق أموال لدعم المشاريع، كان سيتسنى، لولا ذلك، استثمارها في أنشطة من الأنشطة المشمولة بالبرنامج مباشرة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ أيار/مايو ٢٠١١]

يبحث اتفاق أكرا، الذي اعتمد في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الدول على الامتناع عن اتخاذ أو تطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويشدد الاتفاق كذلك على أن التحرير المفيد للتجارة يقتضي التصدي للتدابير غير الجمركية، بما في ذلك التدابير الانفرادية متى كان هناك احتمال لأن تتحول إلى حواجز تجارية لا لزوم لها. ويدعو الاتفاق إلى بذل جهود دولية للتصدي للتدابير غير الجمركية والحد من الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة، أو إلغائها.

الاتجاهات في كوبا

أثر الحظر تأثيراً كبيراً على اقتصاد كوبا وعلى مستوى معيشة المواطنين الكوبيين. وتشير تقارير حكومة كوبا إلى أن إجمالي الخسائر الاقتصادية المباشرة التي سببها الحظر في عام ٢٠٠٩ بلغت ٤ بلايين دولار^(١). فقد ترك الحظر آثاراً ضارة ملحوظة على قطاعي الصحة العامة والغذاء اعتباراً لدورهما الأساسي في حياة الشعب الكوبي. ومنذ أن صدر في الولايات المتحدة قانون عام ٢٠٠٠ المتعلق بتعديل الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات، سُمح بتصدير بعض المنتجات الزراعية وبعض الأدوية والأجهزة الطبية من الولايات المتحدة. غير إن استمرار القيود المالية والقيود المفروضة على السفر يعرقل بشدة تصدير هذه المنتجات. وتقول حكومة كوبا إن الحظر جعلها تضطر إلى أن تتحمل تكاليف إضافية بمبلغ ١٥,٢ مليون دولار في مجال الصحة العامة في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويرد في دراسة أجرتها لجنة التجارة الدولية التابعة للولايات المتحدة أن كوبا استوردت من الولايات المتحدة منتجات زراعية بقيمة ٧٠٨ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨، وأن وارداتها كانت ستزيد بمبلغ يتراوح بين ٢١٦ و ٤٧٨ مليون دولار لو رفعت عنها

(١) محسوبة استناداً إلى الأرقام الواردة في وثيقة منظمة التجارة العالمية المعنونة "كوبا - الفقرة ٦ من المادة الخامسة عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤: تقرير مقدم من حكومة كوبا بموجب القرار المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦". انظر الوثيقة WT/L/781 المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والوثيقة WT/L/803 المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

القيود الحالية المفروضة على المعاملات المالية وعلى السفر^(٢). وعلاوة على ذلك، فإن لتطبيق حظر خارج نطاق الولاية القضائية للدولة أثراً بالغاً، لأن الشركات الأمريكية كثيراً ما تكون أطرافاً في عمليات دمج وشركات تجارية دولية. ولذا فإن تطبيق الحظر خارج نطاق الولاية القضائية للدولة لا يؤثر سلباً على كوبا فحسب، بل ويحرم أيضاً بلداناً أخرى من فرص إقامة علاقات تجارية مع كوبا.

وشهد الاقتصاد الكوبي نمواً معتدلاً بنسبة ١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، أي أقل بنسبة ٢,٧ في المائة مما كان عليه في العام السابق^(٣). وأسهمت في تباطؤ النمو آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مثل انخفاض الأسعار العالمية للنيكل وانخفاض عدد السياح الوافدين من كندا وأوروبا المصدرين الرئيسيين. ثم إن كوبا كانت لا تزال تتعافى من الدمار الذي لحقها من إعصارين كبيرين في عام ٢٠٠٨، ولا سيما في القطاع الزراعي. ونتيجة للانتكاس الاقتصادي، اتخذت حكومة كوبا تدابير تقشفية في أواسط عام ٢٠٠٩ شملت تقنين الطاقة وتخفيضات في قطاع النقل وفي بعض البرامج الغذائية^(٤). وكان من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٠^(٥). وبحسب بعض التقارير، ظل الإنتاج الغذائي الإجمالي أدنى بكثير من المستوى المستهدف ولوحظ وجود حالات نقص في بعض المنتجات الزراعية الأساسية^(٦).

وتراجعت تجارة كوبا في السلع كثيراً في عام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام السابق. ويقدر الأونكتاد أن كوبا صدّرت سلعا بقيمة ٣,١ بلايين دولار واستوردت سلعا بقيمة ٩,٦ بلايين دولار، أي أقل على التوالي مما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٨. بمبلغ بليون دولار و ٥,٨ بليون دولار. ونتج عن التراجع الحاد في الواردات عجز في تجارة السلع قدره ٦,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، وهو ما يمثل تراجعاً كبيراً عن مبلغه الذي وصل

(٢) انظر Jonathan R. Coleman, "United States agricultural sales to Cuba: certain economic effects of United States restrictions: an update", Office of Industries Working Paper No. ID-22 (United States International Trade Commission, June 2009) p. 8

(٣) منظمة التجارة العالمية، "كوبا - الفقرة ٦ من المادة الخامسة عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤: تقرير من حكومة كوبا بموجب القرار المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦"، الوثيقة WT/L/803 المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الصفحة ٢.

(٤) انظر Mark P. Sullivan, "Cuba: issues for the 112th Congress", Congressional Research Service Report .for Congress, 31 March 2011, p.12

(٥) انظر The Economist Intelligence Unit "Country report: Cuba", December 2010, p.3

(٦) انظر Mark P. Sullivan, "Cuba: issues for the 112th Congress", Congressional Research Service Report .for Congress, 28 January 2011, p.14

إلى ١١,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٨. وأحدث هذا التراجع الحاد فائضاً بمبلغ ٩١ مليون دولار في رصيد الحساب الجاري الإجمالي في عام ٢٠٠٩ مقابل عجز قدره ٤,٧ بليون دولار في العام السابق.

وتمثلت أهم أصناف الصادرات من السلع في عام ٢٠٠٩ في ”الخامات والمعادن“، التي بلغت ١,٨ بليون دولار أو ٥٩ في المائة من المجموع، تليها ”جميع الأصناف الغذائية“ و ”السلع المصنعة“. وجاء ترتيب القطاعات هذا مماثلاً لما كان عليه في العام السابق، كما انخفضت الصادرات في جميع القطاعات عما كانت عليه في العام السابق. وفيما يخص وجهة صادرات كوبا، كان الاتحاد الأوروبي السوق الأكبر للسلع الكوبية المكونة بصورة رئيسية من ”الخامات والمعادن“ و ”جميع الأصناف الغذائية“. وكانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ثاني أكبر سوق للصادرات، وشكلت ”السلع المصنعة“ أغلبية الصادرات الموردة إليها. وكانت حصة الاتحاد الأوروبي من أسواق صادرات كوبا، ٢٦ في المائة بينما كانت حصة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٣ في المائة.

وتمثلت أهم أصناف الواردات من السلع في عام ٢٠٠٩ في ”السلع المصنعة“، التي بلغت ٥ بلايين دولار أو ٥٢ في المائة من المجموع، يليها ”الوقود“ و ”جميع الأصناف الغذائية“. وجاء ترتيب القطاعات هذا مماثلاً لما كان عليه في العام السابق، وانخفض حجم الواردات في جميع القطاعات مقارنة بما كان عليه في العام السابق. وكانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر مصدر للواردات، بنسبة ٤٢ في المائة إلى مجموع واردات كوبا، ومثل ”الوقود“ أكثر من ٧٠ في المائة من واردات السلع. وكان الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مصدر للواردات، بنسبة ٢٢ في المائة إلى مجموع واردات كوبا. ومثلت ”السلع المصنعة“ معظم الواردات. وحول قيام الولايات المتحدة بسن قانون عام ٢٠٠٠ المتعلق بتعديل الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات إلى أكبر مصدر للمنتجات الزراعية إلى كوبا. ففي عام ٢٠٠٩، بلغت قيمة الصادرات الزراعية من الولايات المتحدة إلى كوبا ٦٧١ مليون دولار، أي ٤٤ في المائة من مجمل الواردات الزراعية لكوبا.

وتراجعت تجارة كوبا في الخدمات في عام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام السابق. ويقدر الأونكتاد أن كوبا صدرت خدمات بقيمة ٨ بلايين دولار واستوردت خدمات بقيمة ١,٤ بليون دولار. وكان هذا التراجع أقل بكثير من التراجع الذي شهدته التجارة في السلع. وبلغ فائض البلد في مجال تجارة الخدمات ٦,٦ بلايين دولار في عام ٢٠٠٩، وهو مبلغ يقل قليلاً عما كان عليه في عام ٢٠٠٨.

وتتمثل أبرز صادرات كوبا في مجال الخدمات في الصحة والتعليم والسياحة. ويظل اتفاق التعاون مع جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي يربط واردات كوبا من النفط بصادراتها في مجال خدمات الرعاية الصحية والتعليم، مصدر دعم مهما للاقتصاد الكوبي^(٧). وكذلك، أصبحت التحويلات الواردة من الأقارب الذين يعيشون في الخارج، ولا سيما في الولايات المتحدة، مصدرا مهما للعملاء الصعبة، إذ تذكر بعض التقارير أن التحويلات التي أرسلت إلى كوبا في عام ٢٠٠٩ بلغت أكثر من بليون دولار^(٨). ولا تتوفر تفاصيل بشأن واردات كوبا من الخدمات.

والشركاء التجاريون الرئيسيون لكوبا في عام ٢٠٠٩ هم، جمهورية فنزويلا البوليفارية والصين وإسبانيا وكندا وإيطاليا وهولندا وألمانيا وفيت نام وحتى الولايات المتحدة، فيما يخص الصادرات الزراعية إلى كوبا^(٩). وما فتئت العلاقات الاقتصادية مع الاقتصادات الناشئة، مثل الصين والبرازيل والاتحاد الروسي، تكتسب أهمية متزايدة. ويقدر الأونكتاد أن الصادرات والواردات من السلع سترتفع بنسبة ١٧ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تكون التجارة في الخدمات أعلى قليلا مما كانت عليه في عام ٢٠٠٩. ولا تتوفر بعد بيانات عن واردات الخدمات لعام ٢٠١٠.

التطورات المستجدة في الولايات المتحدة

في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أعلنت حكومة الولايات المتحدة عن بعض تدابير التخفيف من الحظر. وشملت التغييرات ما يلي: (أ) تخفيف شروط الترخيص بالسفر إلى كوبا للأنشطة التربوية والثقافية والدينية والصحفية؛ (ب) السماح لأي شخص في الولايات المتحدة بإرسال تحويلات مالية تصل إلى ٥٠٠ دولار فصليا للشخص الواحد لأي مواطن كوبي، باستثناء من يشملهم الحظر من المسؤولين الحكوميين الكوبيين أو من أعضاء الحزب الشيوعي الكوبي؛ (ج) السماح بإرسال تحويلات غير محدودة إلى المنظمات الدينية في كوبا؛ (د) السماح بإرسال تحويلات مالية للأفراد أو الكيانات المستقلة غير الحكومية لدعم تطوير الأعمال التجارية الخاصة، بما في ذلك المزارع الصغيرة؛ (هـ) السماح ببعض المعاملات مع أفراد مواطنين كوبيين يقيمون بصورة دائمة خارج كوبا؛ (و) السماح لجميع المطارات الدولية في الولايات المتحدة بتقديم الخدمات لرحلات الطيران المؤجرة المرخصة من كوبا

(٧) انظر The Economist Intelligence Unit "Country report: Cuba", May 2010, p.4.

(٨) انظر Mark P. Sullivan, "Cuba: issues for the 112th Congress", Congressional Research Service Report for Congress, 28 January 2011, p.11.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

وإليها^(١٠). وتشبه هذه التدابير للتدابير التي اتخذتها إدارة بيل كلينتون في عام ١٩٩٩، والتي ألغتها لاحقاً إدارة بوش في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤^(١١). ومن المتوقع أن يؤدي تخفيف القيود المفروضة على التحويلات المالية إلى كوبا إلى زيادة كبيرة في التحويلات الحالية المرسلة إلى البلد. وقد قدمت عدة مقترحات تشريعية في مجلس الشيوخ الحالي في الولايات المتحدة لرفع الحظر أو تخفيفه، ولكن احتمالات نجاحها غير مؤكدة في الوقت الحاضر.

الاستنتاجات

منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، خففت الولايات المتحدة من شدة الحظر الذي تفرضه على كوبا. وهو ما من شأنه دون شك أن يترك أثراً مواتياً في حياة الشعب الكوبي. غير أنه يجدر بالذكر أن هذه التعديلات السياسية هي في الأساس استعادة لتدابير التخفيف التي كانت قد ألغيت في مطلع الألفية الثانية. ولكن الحظر يظل قائماً عموماً، ويعرقل بشدة تنمية كوبا وتحسين مستويات معيشة مواطنيها. ورغم أن لكوبا مع البلدان النامية برامج تعاون ثنائي تساعد على مواجهة التحديات الناجمة عن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة، لا تزال كوبا تعاني من مصاعب اقتصادية واجتماعية حمة. فهي شهدت انتكاسة اقتصادية خطيرة في عام ٢٠٠٩ بسبب تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ورغم مؤشرات التعافي، ظل النمو الاقتصادي كذلك بطيئاً في عام ٢٠١٠. وتثير التقارير المتعلقة بانخفاض إنتاج الأغذية والنقص في بعض المنتجات الزراعية الأساسية القلق بوجه خاص. ولولا الحظر، لأمكن التخفيف من حدة هذا النقص في الغذاء. ويضاف إلى ذلك أن امتداد تطبيق الحظر إلى خارج حدود الولاية القضائية للدولة يعاقب شركات وأشخاص في بلدان أخرى. وأخيراً، يقيد الحظر حرية مواطني الولايات المتحدة في السفر وعيش حياتهم بشكل طبيعي.

(١٠) [”أنظمة الرقابة على الأصول الكوبية و”مطارات الدخول أو المغادرة للرحلات الجوية من كوبا وإليها“]
Cuban assets control regulations” and “Airports of entry or departure for flights to and from Cuba”,
.Federal Register, vol. 76, No. 19 (28 January 2011), pp. 5072-5078 and 5058-5061, “respectively

(١١) انظر Mark P. Sullivan, “Cuba: issues for the 112th Congress”, Congressional Research Service Report
.for Congress, 31 March 2011, p. 24

الجدول ١

صادرات وواردات كوبا من البضائع ٢٠١٠-٢٠٠٦

(ملايين دولارات الولايات المتحدة)

الشر كاء	مجموعة السلع الأساسية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	*٢٠٠٩	*٢٠١٠
الصادرات						
الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة)	جميع المواد الغذائية	٣٢٤	٤٠٥	٣٤٤	٣٣٣	٤١٦
	الخامات والمعادن	٦٧٥	٥٠٩	٥٤٠	٤٤٥	٤٦٣
	الوقود	صفر	٢	صفر	٥	٨
	السلع المصنعة	٢٥	١٨	١١	٢٦	٣٢
	المجموع	١ ٠٢٤	٩٣٤	٨٩٥	٨٠٩	٩١٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جميع المواد الغذائية	٢٩	٣	٥	١٨	١٩
	الخامات والمعادن	٥	صفر	١	١٣	١٨
	الوقود	صفر	٢	صفر	٣٠	٤٩
	السلع المصنعة	٥٦٩	٢٢٤	٢٧٢	٣٤٦	٣٤٢
	المجموع	٦٠٤	٢٣٠	٢٧٩	٤٠٧	٤٢٩
الولايات المتحدة الأمريكية	جميع المواد الغذائية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	الخامات والمعادن					
	الوقود					
	السلع المصنعة					
	المجموع	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
بقية العالم	جميع المواد الغذائية	٣٤٢	٨١٥	٧٤٠	٤٧٦	٦٤١
	الخامات والمعادن	٩٩٢	١ ٧٨٤	٢ ٠١٩	١ ٣٦٦	١ ٨٣٦
	الوقود	١١	٢٠٠	٢٨	٢٣	٣٣
	السلع المصنعة	٨	١٥	١٠	٢٨	٤٢
	المجموع	١ ٣٥٢	٢ ٨١٥	٢ ٧٩٨	١ ٨٩٣	٢ ٥٥٢
العالم	جميع المواد الغذائية	٦٩٥	١ ٢٢٤	١ ٠٩٠	٨٢٧	١ ٠٧٥
	الخامات والمعادن	١ ٦٧٢	٢ ٢٩٤	٢ ٥٦١	١ ٨٢٤	٢ ٣١٨
	الوقود	١١	٢٠٥	٢٩	٥٨	٩٠
	السلع المصنعة	٦٠٢	٢٥٧	٢٩٣	٣٩٩	٤١٦
	المجموع	٢ ٩٨٠	٣ ٩٨٠	٣ ٩٧٣	٣ ١٠٩	٣ ٩٠٠

الواردات	مجموعة السلع الأساسية	٢٠٠٦	٢٠٠٧ ^١	٢٠٠٨	٢٠٠٩*	٢٠١٠*
الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة)	جميع المواد الغذائية	١٧٦	١٨٨	٤٥٢	٢٨٣	٣٥١
	الخامات والمعادن	٢٠	٣٢	٦٢	٣٣	٣٨
	الوقود	٢	١	٤٤	٢٢	٢٣
	السلع المصنعة	٢٠١٠	٢٠٣٥	٢٨٦٢	١٨١٢	١٧٨٤
	المجموع	٢٢١٦	٢٢٥٥	٣٤٢١	٢١٥٠	٢١٩٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جميع المواد الغذائية	٤٦٥	٦٨٣	٧٠٠	٣٨٨	٤٩٠
	الخامات والمعادن	٣١	١٧	٤٩	٢٩	٥٠
	الوقود	٢٥٣٧	٣٢٢٥	٤٧٥٣	٢٩٠٤	٢٩٠٥
	السلع المصنعة	٨١٦	٨٧٩	١٠٦٠	٧٢٨	٨٨١
	المجموع	٣٨٥٠	٤٨٠٤	٦٥٦١	٤٠٤٨	٤٣٢٦
الولايات المتحدة الأمريكية	جميع المواد الغذائية	٤٣٠	٦٠٨	٩٧٦	٦٧١	٧٥٢
	الخامات والمعادن	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	الوقود	صفر	صفر	٢٨	١٨	١٩
	السلع المصنعة	١٤	١١	١٠٠٦	٦٨٩	٧٧٠
	المجموع	٤٥٣	٦١٩			
بقية العالم	جميع المواد الغذائية	٣٣٠	٢٣٠	٥٠٩	١٧٥	٢٥٢
	الخامات والمعادن	٢٩	١٤	١٢٩	٤٠	٤٠
	الوقود	٣٣٨	٢٩٧	١٣	٣٣	٦٢٧
	السلع المصنعة	٢٩٧٥	٢٦٦٣	٣٧٤٦	٢٤٨٤	٣٠٨٥
	المجموع	٣٦٥٥	٣٢٠٤	٤٣٩٧	٢٧٣٢	٤٠٠٤
العالم	جميع المواد الغذائية	١٤٠٢	١٧٠٨	٢٦٣٦	١٥١٧	١٨٤٥
	الخامات والمعادن	٨٠	٦٣	٢٤٢	١٠٢	١٢٨
	الوقود	٢٨٧٦	٣٥٢٣	٤٨١١	٢٩٥٩	٣٥٥٥
	السلع المصنعة	٥٨١٦	٥٥٨	٧٦٩٦	٥٠٤٢	٥٧٦٩
	المجموع	١٠١٧٤	١٠٨٨٢	١٥٣٨٤	٩٦١٩	١١٢٩٦

* تقديرات.

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بإحصاءات تجارة السلع الأساسية، وإدارة صندوق النقد الدولي لقواعد بيانات إحصاءات التجارة.

ملاحظات: جميع المواد الغذائية (التصنيف الموحد للتجارة الدولية الذي تعدّه شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، الرموز ٢٧+٢٢+٤)

الخامات والمعادن (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرموز ٢٧+٢٨+٦٨)

السلع المصنعة (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرموز ٥ إلى ٨، عدا الرمز ٦٧ و ٦٨).

الجدول ٢

صادرات وواردات كوبا التقديرية من الخدمات، ٢٠٠٦-٢٠١٠

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
٦ ٦٦٧	١ ٢٦٣	٨ ٢٠٧	١ ٣٣٠	٨ ٨٤٢	٢ ٠٩٢	٧ ٩٧٦	١ ٣٧٥	٨ ٢٣١	-*

المصدر: وحدة التحريات الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية.

* لم تكن هناك حتى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١ أي بيانات.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١]

يعد المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا تقارير سنوية عن آثار الحصار المفروض منذ عام ١٩٩٢. وباستثناء حادثة جديدة تستعرض أدناه، ظلت الحالة مماثلة تماما لما كانت عليه في الأعوام السابقة. ويمكن ملاحظة آثار الحصار في جميع مجالات أنشطة البلد الاجتماعية والاقتصادية، إذ أنه يؤثر في فرص التنمية الوطنية والمحلية ويخلق صعوبات اقتصادية. ويؤثر الحصار في أكثر الفئات السكانية ضعفا وفي التنمية البشرية بوجه عام.

ووفقا لتقديرات السلطات الكوبية، تبلغ خسائر الاقتصاد الكوبي المباشرة وغير المباشرة التراكمية من جراء الحصار منذ أوائل الستينات إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ١٠٠ ١٥٤ بليون دولار.

ويحد الحصار من حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ويحد ذلك بدوره من إمكانية الحصول على الموارد اللازمة لتوفير الدعم المالي لخطط كوبا الإنمائية الوطنية و/أو المحلية.

وبالرغم من أن الأنظمة التي سبقتها الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة خففت من حدة الحصار، لا تزال هناك صعوبة في إقامة الشراكات والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، والجامعات ومعاهد البحوث في الولايات المتحدة، وفي تعزيز عمليات التبادل فيما بين الخبراء من كلا البلدين. ويحد الحصار أيضا من جهود المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها، المبذولة للاضطلاع

بأنشطة إنمائية في كوبا، ونتيجة لذلك، يحد الحصار أيضا من إمكانية إقامة الشراكات بين البرنامج الإنمائي وجماعات المجتمع المدني التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها.

وفي عام ٢٠١٠، تأثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحادثة تتعلق بحفظ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، احتجز مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية مبلغ قدره ٩٠٤ ٢٠٧ ٤ دولارات قدمه الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل والملاريا، ولم يفرج عن هذه الأموال إلا في أيار/مايو ٢٠١١ بعد مفاوضات شاقة. ولولا الموارد المؤقتة المقدمة من البرنامج الإنمائي، لأدى هذا التأخير الذي استمر ستة أشهر إلى وضع عراقيل أمام كثير من المشاريع الرئيسية، بما في ذلك شراء الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة لما عدده ١٤٠٠ شخص من الخاضعين للعلاج، وهو ما كان سيعرض حياتهم للخطر بشكل مباشر. ولم يؤد هذا الإجراء الذي اتخذته مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية إلى تأخير شراء أدوية لإنقاذ أرواح فحسب، بل وأخر أيضا شراء مكونات الكشف على الإصابة بالفيروس، من قبيل الكواشف المختبرية، التي تمس الحاجة إليها لهذا الغرض ومتابعة حالة أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص من المصابين بالفيروس/الإيدز. وقد عطلت أنشطة للوقاية، من قبيل شراء الرفالات والمواد التعليمية المكملة، مما يحد من إمكانيات الشباب الكوبي على اتخاذ تدابير وقائية ضد الوباء. وفسخت السلف المقدمة من البرنامج الإنمائي في إطار الأموال المخصصة الأثر السلبي الذي كان سيترتب على الإجراءات التي اتخذها المكتب. غير أن الضرر المتوقع كان سيكون خطيرا لولا العمل الذي قام به البرنامج الإنمائي.

وبصفة عامة، توفر المشاريع التي يمولها الصندوق العالمي، التي يضطلع البرنامج الإنمائي بدور المتلقي الرئيسي فيها، الأدوية، والكواشف ومعدات المختبرات لفائدة ٦٧٤ ١١ شخصا من المصابين بالفيروس/الإيدز من جميع الأعمار. ويتم شراؤها من بلدان ثالثة من موردين ثانويين بأسعار تفوق كثيرا أسعارها في الأسواق العالمية. وحتى لو كان للبرنامج الإنمائي اتفاقات مؤسسية طويلة الأجل مع موردين دوليين، فإن القيود المفروضة بموجب الحصار تعرقل عمليات الشراء من خلال هذه الآلية متى كانت هذه المنتجات تصنع أو تحتوي على عنصر يصنع في الولايات المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك عقار ريتونافير، وهو عقار مضاد للفيروسات العكوسة يستخدم لأغراض طب الأطفال يحتاج إليه ٢٦ طفلا من الخاضعين للعلاج.

وللحصار أيضا نتائج سلبية على مبادرات التعاون الخارجي، وهو ما يخلق العديد من المصاعب في تنفيذ البرامج والمشاريع ويعزى ذلك إلى القيود وعمليات الحظر المفروضة على شراء المدخلات من الشركات الأمريكية والشركات التابعة لها. ولهذه الحالة تأثير ضار

على التكلفة النهائية لمدخلات المشروع المستوردة، ويعزى ذلك إلى التكاليف المتصلة بالوسطاء والنقل لمسافات طويلة.

ونظرا لموقع كوبا الجغرافي، فإن سوق الولايات المتحدة يشكل أقرب المناطق التجارية وأكثرها ملائمة وتنوعا. بيد أن الشركات الكوبية لا تزال لا تستطيع شراء منتجات أو مكونات أو تكنولوجيات في أراضي الولايات المتحدة أو من شركات أمريكية في بلدان أخرى، باستثناء المواد الغذائية التي لا يمكن شراؤها إلا من خلال المدفوعات النقدية التي تقدم سلفا عن كامل التكلفة. وتنطوي عملية المدفوعات المقدمة سلفا على إجراءات طويلة وتفضي إلى تثبيط المعاملات.

وبالمثل، يتعين على المشاريع الإنمائية شراء واستيراد المنتجات من أماكن أكثر بعدا وبتكلفة أعلى. ولهذا تأثير مباشر على المشاريع الإنمائية وأنشطة الطوارئ التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي من خلال زيادة تكاليف معاملات الحصول على مدخلات المشاريع وزيادة تكاليف نقل هذه البضائع المستوردة وقد تضررت المشاريع من حالات التأخير الطويل في شراء وتوزيع مدخلاتها، وهو ما كان له تأثير سلبي على تنفيذ أنشطتها في الوقت المناسب وعلى تحقيق النتائج. وكان هذا هو الحال، على سبيل المثال، في التأخر في الحصول على نظم الاتصال والبرمجيات المستخدمة في نظام الإنذار المبكر وفي تطبيقات نظام المعلومات الجغرافية، وكلاهما لا بد منهما للحد من المخاطر.

ولوحظت حالات تأخير أيضا في وصول المدخلات الزراعية المشتراة في إطار مشاريع الأمن الغذائي، من قبيل نظم الري، والآلات والأدوات الزراعية. وقد وصلت هذه المدخلات بعد الفترة المقررة، وهو ما أدى بالتالي إلى تأخير أنشطة المشاريع ونتائجها. ومن المحتمل أن تؤثر هذه الحالة على ٧ ٠٠٠ مزرعة وأكثر من ٤٠٠ من التعاونيات الزراعية. ونتيجة لذلك، ومن أجل الوفاء بالتكاليف الإضافية، تتعين على المقترحات المالية والمشاريع الجديدة موارد مالية إضافية، كانت لولا ذلك، ستخصص لأنشطة إنمائية. وتغطي هذه التكاليف من أموال خصصها مانحون لمشاريع أخرى.

ويؤثر الحصار أيضا في العمل اليومي لمكتب البرنامج الإنمائي في كوبا ويضعه في وضع غير مؤات مقارنة بالمكاتب القطرية الأخرى. وتفرض قيود على الفوائد التي يمكن أن تأتي من اتفاقات طويلة الأجل لتنفيذ الأنشطة الإنمائية وأنشطة الطوارئ ومتابعة أثرها. ويفضي ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعاملات بمصروفات لا تقل عن ١٥ في المائة بسبب مشاركة الوسطاء، وإلى ارتفاع تكاليف شراء معدات وخدمات من قبيل الحواسيب وتكاليف الحصول على تراخيص البرمجيات وخدمات الإنترنت.

ويتضرر المكتب المحلي للبرنامج الإنمائي من تعذر فتح حسابات له لدى مصارف الولايات المتحدة، ويتعين عليه بالتالي أن يتخذ تدابير إدارية إضافية من أجل تنفيذ عمليات تمويل البرامج، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي تحملها المكتب، وارتفاع الأعباء الإدارية المترتبة على استخدام مصارف بلدان ثالثة. وقد تولى تغطية التكاليف الزائدة البرنامج الإنمائي واستخدمت كذلك أموال قدمها مانحون لمشاريع أخرى، ويؤدي هذا الأمر إلى نقل موارد كان من الممكن استخدامها في الأنشطة الإنمائية.

ويتأثر البرنامج الإنمائي بالحصار بطريقة أخرى تتمثل في أنه يتعين على موظفيه الوطنيين الذين يطلب منهم السفر إلى مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك أن يطلبوا تأشيرات الدخول قبل وقت طويل من موعد سفرهم. وعلى الرغم من أن تحسن هذا الوضع في الآونة الأخيرة، هناك العديد من الحالات التي لم تُمنح فيها التأشيرات في الوقت المناسب، الأمر يتطلب تغيير خطط السفر أو إلغائها. وقد حدثت حالات مماثلة حينما يكون على مسؤولي الحكومة حضور اجتماعات في مقر البرنامج الإنمائي. وعلاوة على ذلك، يتعين السفر عبر طرق بديلة أطول وأعلى تكلفة وعبر بلدان ثالثة بسبب عدم وجود رحلات جوية مباشرة من هافانا إلى نيويورك. ويعوق هذا الأثر مشاركة موظفي منظومة البرنامج الإنمائي في كوبا وتمثيلهم في الدورات التدريبية المؤسسية والاجتماعات الرسمية، ويحد ذلك بالتالي من قدرات مكتب البرنامج الإنمائي في كوبا على العمل وفقا لأحدث النظم، والسياسات والتوجيهات التي تنفذ في بلدان أخرى ومتابعتها من أجل تحقيق الأهداف والآثار ذات الصلة بالتنمية وحالات الطوارئ متابعة فعالة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

بالنظر إلى أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ليست وكالة تمويل، وإنما هي وكالة فنية متخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة، فإنه يصعب حصر الضرر الناشئ عن الحصار في البرامج التي تديرها ضمن مجالات اختصاصها، وهي: التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات والمعلومات. بيد أن الحصار، لا يزال يؤثر على تلك المجالات، ويمكن في هذا الصدد إبداء الملاحظات التالية.

ظلت الحالة كما كانت منذ عام ٢٠١٠ ولم تشهد أي تغيير نسبيا. ففي مجال التعليم، لا يزال الحصار يؤثر على توافر الموارد التعليمية بسبب القيود التجارية التي تحول دون شرائها بأسعار أقدر على المنافسة. وفي مجال العلوم، لا يزال الحصار المفروض يحد

من القدرة على شراء المواد العلمية الحديثة، ولا يزال التبادل العلمي والأكاديمي والمهني محدوداً بسبب سياسات منح التأشيرات، وهو ما يجعل السفر والانتقال من أجل الدراسة أمراً صعباً. وفي مجال الثقافة، لا يزال الحصار يؤثر على إمكانية الحصول على المواد المحفوظة للآثار التاريخية، واللوازم المستخدمة في الصناعات الثقافية، ويؤثر كذلك على التعاون مع المؤسسات الأمريكية التي لولاه، لكانت ربما ستقبل على إقامة تعاون يشمل القيام بعمليات تبادل. وفي مجال الاتصالات والمعلومات، لا تزال كوبا لا تستطيع الحصول على كابلات الألياف الضوئية المغمورة التي تتحكم فيها شركات في الولايات المتحدة، ولا على تراخيص البرمجيات أو على معدات معينة.

ويؤثر الحصار أيضاً على عمليات مكتب اليونسكو في هافانا، بما فيها عمليات التحويلات المصرفية لمقدمي الخدمات، وهو ما ينتج عنه تكاليف إضافية تتكبدها المنظمة كتكاليف التذاكر والاتصالات، وما إلى ذلك. ويتأثر الموظفون وأسرهم أيضاً على المستوى الشخصي، من حيث تحويلاتهم المصرفية واتصالاتهم الدولية، على سبيل المثال.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بجزء كبير من عمله في كوبا من خلال التعاون جنوب - جنوب، الذي يتألف من دورات تدريبية، وحلقات عمل وأنشطة أخرى تشمل نقل المعارف، وبناء القدرات، وتبادل الدعم التقني بين كوبا وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وللبرنامج عدد من المشاريع التي يجري تنفيذها في كوبا، وهي مشاريع يتضرر بعضها الآن من الحصار، مثل مشروع الممر البيولوجي الكاريبي الجاري تنفيذه عملاً باتفاق بين الجمهورية الدومينيكية وكوبا وهاييتي، وتضاف إليها الآن جامايكا التي انضمت إليه بصفة مراقب دائم. ويتجلى أثر الحصار في جمع ومعالجة البيانات المستقاة عن طريق الاستشعار عن بُعد والبيانات المكانية للممر البيولوجي الكاريبي. وقد يعوق تعذر الوصول إلى التكنولوجيا والمعدات الجهود الرامية إلى بلوغ مستوى المواءمة المطلوب بلوغه بين البلدان المعنية الثلاثة لأن هذه الأجهزة ليست متاحة لكوبا.

وما زال الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يؤثر سلباً على قدرات كوبا في مجالي حماية البيئة والتنمية المستدامة. وفي بعض الحالات، كما ذكر سابقاً، فإنه يؤثر بشكل غير مباشر أيضاً على البلدان المجاورة. ويتبدى أثر الحصار المستمر في الفرص المفقودة على التعاون في مجال البيئة في المنطقة، كما يتضح ذلك من حادثة الانسكاب النفطي الذي وقع في خليج المكسيك. فهذا الانسكاب النفطي الناجم عن ممارسات دون المعايير المطلوبة تقوم بها شركة بريتيش بتروليم في الخليج، أضر بالمناطق الساحلية للولايات المتحدة، بل وربما أضر أيضاً بالمناطق الساحلية في كوبا. وعلى الرغم من هذا القرب، فإن أي أعمال حفر في البحر قد تقوم بها كوبا، ستحرم من تبادل معارف وتكنولوجيا متاحة على بعد بضعة أميال من المياه الكويتية، وهو ما يمكن اعتباره أيضاً خطراً من المخاطر التي تهدد البيئة.

وترد أدناه أمثلة أخرى على الآثار المرتبطة بالحصار:

- (أ) ما دام لا يُسمح للشركات التابعة للولايات المتحدة ببيع المعدات والتكنولوجيا والمنتجات الأخرى إلى الشركات الكويتية، تضطر الشركات الكويتية إلى شرائها من أسواق أخرى، وهو ما يطيل المدد التي يستغرقها نقل البضائع إلى كوبا، وما يؤدي بدوره إلى زيادة انبعاثات الكربون المرتبطة بالنقل؛
- (ب) تواصل كوبا، زيادة كفاءة الطاقة، في إطار برنامج الثورة في مجال الطاقة، وكذلك تعزيز أنشطة إعادة التدوير وغير ذلك من التكنولوجيات المراعية للبيئة، وذلك بهدف خفض استهلاك النفط والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وزيادة كفاءة استخدام الموارد العامة. بيد أنه يُحظر على الشركات الأمريكية وعلى فروعها في بلدان أخرى، أن تبيع لكوبا التكنولوجيات التي يمكن أن تفيدها في هذا المسعى. ويصدق هذا القول أيضاً على بيع أي منتج آخر تنتجه شركات غير أمريكية من المنتجات التي تحتوي على أجزاء أو مكونات توفرها شركات أمريكية أو فروعها، ويمكنها أن تساعد في تعزيز أعمال التطوير المذكورة^(١٢)؛

(١٢) في سياق البيانات المستقاة عن طريق الاستشعار عن بُعد، وجمع صور للممر البيولوجي الكاريبي، على النحو المذكور آنفاً، قد يعوق تعذر الوصول إلى التكنولوجيا والمعدات الجهود الرامية إلى بلوغ مستوى المواءمة المطلوب بلوغه بين البلدان الثلاثة المعنية لأن هذه الأجهزة ليست متاحة لكوبا. وتتسبب أيضاً المركبات اللازمة للمشروع في تكبد تكاليف إضافية ما دام لا يمكن شراء مركبات مصنوعة في الولايات المتحدة.

(ج) كوبا هي أحد البلدان الرائدة في مجال البحوث البيولوجية في العالم حيث يتخصص الآلاف من خريجي جامعات ومعاهد البلد الـ ١٠ في المجال البيئي، فينتجون تكنولوجيات ومنتجات هامة، بما في ذلك تطبيقات التكنولوجيا الحيوية. وتتوافر لكوبا أيضاً معارف واسعة بشأن حفظ الموارد الطبيعية. بيد أنه لا يمكن بيع تلك التكنولوجيات والمنتجات في الولايات المتحدة؛

(د) كثيراً ما تحد القيود المفروضة على السفر من مشاركة الخبراء الكوبيين في المؤتمرات والأنشطة التدريبية التي تُنظم في مجالي البيئة والتنمية المستدامة، وتُصرف آلاف الدولارات في مسارات سفر أكثر تكلفة ورحلات أطول في كثير من الأحيان؛

(هـ) يجد الحصار أيضاً من قدرة كوبا على الحصول على المعلومات من المجالات والمنشورات العلمية والتقنية الرائدة، وكذلك من الوصول إلى المواقع الشبكية للشركات والمؤسسات المتخصصة في الولايات المتحدة. ويحد ذلك من فرص الأكاديميين والمهندسين والطلاب الكوبيين في الاطلاع على أحدث التطورات في مجال علوم الطاقة والبيئة، التي يمكن أن تزيد من قدرتهم على تطبيق التكنولوجيات البيئية السليمة. وتحد أيضاً القيود المفروضة على الاتصال الشبكي من قدرات كوبا على تنفيذ معاهدات بيئية معينة تتطلب الاستخدام المستمر للإنترنت، وعلى الامتثال لتلك الاتفاقيات؛

(و) لكل من الولايات المتحدة وكوبا مصلحة في استكشاف النفط في المناطق البحرية المشتركة واستغلاله. ولا يمكن في الوقت الحالي بسبب الحصار، إجراء دراسات مشتركة عن الأثر البيئي وطرق التشغيل الملائمة للبيئة. ويؤكد الانسحاب النفطي الذي وقع في عام ٢٠١١ هذه المسألة كضرورة مُلحة؛

(ز) يقع البلدان في منطقتين تميزان بممرات بيولوجية حاسمة الأهمية يمكنها الاستفادة من إقامة تعاون إقليمي كامل؛

(ح) تقع الولايات المتحدة وكوبا أيضاً في منطقة تؤثر فيها الكوارث، وبخاصة الأعاصير، تأثيراً خطيراً على النظم الإيكولوجية وعلى السكان. ويعمل البلدان على تحقيق مستويات أعلى للوقاية من الكوارث والتأهب لها. ومن هذا المنطلق، سيفيد التعاون فيما بين البلدين ومع غيرهما من البلدان في باقي أنحاء منطقة البحر الكاريبي؛

(ط) يُشهد لكوبا بأنها، وفقاً لمعايير متعددة، بلد بمنح أولوية كبيرة للبيئة والتنمية المستدامة. واحتلت كوبا المركز التاسع في مؤشر الأداء البيئي الذي أصدرته جامعة ييل وكولومبيا مؤخراً. بيد أن الولايات المتحدة تعارض دائماً المشاريع الكوبية في مجلس مرفق البيئة العالمية؛

(ي) تتمثل نتيجة أخرى من نتائج الحصار في تقلص فرص حصول كوبا على القروض الدولية ووصولها إلى المؤسسات المالية الدولية، مما يؤثر تقدمها نحو اكتساب القدرة على تحمل الديون. وهذا ما يجعلها تقول بصفة عامة إن الحصار يعرقل الجهود التي تبذلها لاكتساب القدرة على تحمل الديون.

ويؤدي إلغاء العراقيل التي تحد من التبادل العادي بين البلدين إلى تحقيق تقدم في مجال التنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية المشتركة وفي مجال التعاون بين الأوساط العلمية والأكاديمية، وإلى زيادة مساهمة البلدين في مكافحة تغير المناخ والكوارث الطبيعية والوقاية من الحوادث. ويفيد أيضا البلدان الأخرى التي تكون لكل من الولايات المتحدة وكوبا برامج تعاونية معها.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ تموز/يوليه ٢٠١١]

إن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، يحد من حرية التجارة ونقل المعارف والخبرة العلمية والتكنولوجية لصالح الأغراض السلمية والإنسانية، فيؤثر تأثيرا سلبيا في السلع والخدمات والتكنولوجيات المتعلقة بالمستوطنات البشرية. وبذلك، يقوض الحظر قدرة حكومة كوبا على تنفيذ برنامج الموئل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمستوطنات البشرية.

ويرغب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في إبداء ملاحظتين لهما علاقة بولايتيه وفعاليته أنشطته في كوبا. وترتبط أولاهما بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٥/٦ الذي تتمثل أهدافه الطويلة الأجل فيما يلي:

(أ) استقرار وسرعة عملية استيراد اللوازم من مواد البناء وأدواته ومعداته، من قبيل التكنولوجيا، وكذلك الواردات من الطاقة والمواد الخام الضرورية لإنشاء وصيانة المستوطنات البشرية وتعميرها في أعقاب الكوارث الطبيعية؛

(ب) نقل التكنولوجيات الأكثر كفاءة والأسلم من الناحية البيئية، واستخدام براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة، أو التكنولوجيات التي تقوم بتسويقها شركات الولايات المتحدة وسائر الشركات في جميع أنحاء العالم؛

(ج) إمكانية الحصول على الطاقة والتكنولوجيات المقتصدة في استهلاك الطاقة والحصول على النفط، وكلها أصول هامة في مجال توفير الخدمات الحضرية الأساسية كالنقل، وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها، ومد شبكات المياه والمرافق الصحية، وكذلك مواجهة المخاطر في حالات الطوارئ، من قبيل الحرائق والفيضانات والأعاصير، وذلك حتى يتسنى للكوبيين الاستفادة من بدائل تتسم بالكفاءة والاستدامة البيئية؛

(د) إمكانية الحصول على مواد كيميائية ومعدات ذات تكلفة منخفضة لمعالجة المياه والمياه المستعملة اللازمة أيضا لتحسين نوعية تلك الخدمات وتوفيرها بتكلفة ميسرة، بما يترتب على ذلك من تأثيرات على الصحة البيئية والصحة العامة؛

(هـ) تسوية المطالبات القائمة المتعلقة بالملكات التي كانت مملوكة لمواطنين من الولايات المتحدة أو مواطنين حصلوا على الجنسية الكويتية، مما سيحسن استخدام المرافق الهامة وإصلاحها وتحقيق التنمية الحضرية والعقارية بصورة رشيدة ومتسقة؛

(و) منح التأشيرات وتصاريح السفر اللازمة لعمليات التبادل العلمي والتقني والثقافي، ولا سيما للمخططين والمهندسين المعماريين والمهندسين الآخرين وعلماء الاجتماع من أجل إسداء المشورة إلى نظرائهم الكويتيين بشأن تصميم أنشطة الإسكان والمستوطنات البشرية وتخطيطها وإدارتها.

وخلاصة القول إنه من منظور المستوطنات البشرية، لن يحقق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣/٦٢ نتائجه الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على صعيد تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها إجمالا فحسب، بل وسيعزز التحسينات الكبيرة المدخلة على أحوال المستوطنات البشرية للفئات الفقيرة والمحرومة من السكان.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بآخر أنشطة موئل الأمم المتحدة في كوبا وخطته للمستقبل القريب، وكلاهما يمكن أن يستفيد من تنفيذ القرار ٦/٦٥:

(أ) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما برح موئل الأمم المتحدة يتعاون مع نظرائه ومع المعهد الوطني الكويتي للإسكان ومعهد التخطيط العمراني، على وضع مشاريع للتعاون وتعزيز تنفيذ جدول أعمال الموئل، مع تقديم الدعم، في الوقت نفسه، لإسهام كوبا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ب) أُنجزت بنجاح مشاريع رائدة في مختلف المدن، ويجري تعميمها لإقامة مشاريع مستقبلية مماثلة في كوبا وفي بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخصوصا في مجالات تجديد المساكن وتحسين البيئة العمرانية. وقد خُطط للقيام بأنشطة

مستقبلية لبناء القدرات في مجال عمليات التكيف مع تغير المناخ والحد من المخاطر، وستُنفَّذ تلك الأنشطة في المستقبل القريب؛

(ج) يؤدي موئل الأمم المتحدة دوراً نشطاً في فريق الأمم المتحدة القطري، وهو يعكف حالياً على إعداد وثيقة للبرنامج القطري، تدمج المشاريع التعاونية القائمة بين موئل الأمم المتحدة وحكومة كوبا على مدى السنوات القليلة المقبلة. وستُنشر تلك الوثيقة عما قريب؛

(د) يقوم موئل الأمم المتحدة بالتعاون بنجاح مع حكومة كوبا في إطار مشروع مشترك بين الوكالات بشأن الحد من المخاطر في عدة مدن من أجل نشر الوعي في أوساط المواطنين والمشاركة في عملية إدارة المخاطر؛

(هـ) سيقوم موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع المعهد الوطني الكوبي للإسكان، بوضع برنامج تقني للتعاون من أجل إصلاح قطاع الإسكان خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١١ و ٢٠١٣.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١١]

للمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حالياً برنامج واحد في كوبا يهدف إلى مساعدة حكومتها على زيادة تعزيز قدراتها الصناعية وتعزيز القدرة على المنافسة في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، وعلى زيادة ما تعرضه من السلع وخدماتها السياحية وصادراتها وأسواقها الوطنية.

ويركز البرنامج، الذي يشمل عنصراً قوياً مشتركاً بين القطاعات وصلاتٍ مواضيعية، على توفير خدمات الدعم بما يتوافق مع الأولويات التي وضعتها حكومة كوبا. وتهدف تلك الخدمات إلى تحسين التكنولوجيات، وتعزيز أداء المؤسسات الزراعية - التجارية، وكفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الصناعية والصناعية - الزراعية تحت ثلاثة عناصر رئيسية، وهي:

(أ) يشمل العنصر ١ تقديم الدعم لتعزيز قدرة القطاعات الصناعية ذات الأولوية العالية على المنافسة، وذلك من خلال القيام بأنشطة في مؤسسات مختارة، وكذلك بناء القدرات في مجال الإدارة الصناعية والتجارية، مع التركيز بشكل خاص على التحلي بروح الابتكار لتحسين الجودة باستمرار، من خلال استحداث ممارسات إدارية جديدة ونظم جديدة لضبط الجودة؛

(ب) يركز العنصر ٢ على إدخال تكنولوجيات فعالة لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، وخاصة من خلال وضع منهجيات لتحديد مواقع موارد الطاقة المستمدة من الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية؛

(ج) يشتمل العنصر ٣ على تحقيق التنمية المستدامة للقطاعات الزراعية والتجارية من خلال إدخال تكنولوجيات جديدة في مجال حفظ المنتجات، ولا سيما تخفيف الفواكه والخضروات باستخدام الطاقة الشمسية وفي إنتاج لب البندورة والفواكه؛ ونقل التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة إلى القطاع الصناعي، وخاصة لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة في الصناعات الزراعية.

وفيما يلي النقاط البارزة الرئيسية والإنجازات الهامة لهذا البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير والممتدة من حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى نيسان/إبريل عام ٢٠١١:

(أ) تلقى عشرة مدربين وخبراء استشاريين كوبيين دورة تدريبية على نظام "فاروس" لإعدادهم لإدخاله في وقت لاحق (وهو أداة لإدارة النظم في المؤسسة) في المؤسسات الكويتية؛

(ب) نُظمت جولة دراسية تم فيها إيفاد خبراء استشاريين كوبيين في مجال قطاع الأعمال من دار DISAIC للخدمات الاستشارية، ووزارة الصناعات الثقيلة، إلى كولومبيا لزيارة شركات تستخدم نظام "فاروس"؛

(ج) اختُبرت برمجيات "فاروس" في خمس مؤسسات كويتية؛

(د) في مجال تطوير القدرات المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة، تم تدريب مراجعين لحسابات الطاقة وجرى تحسين مستوى قدراتهم التقنية؛ وهناك تعاون قائم حاليا مع وزارة الصناعات الأساسية الكويتية؛ وقُدمت للنظر مواد متعلقة بإعداد المشروعات وتطويرها باستخدام النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ التابع لليونيدو، في تموز/يوليه ٢٠١٠؛

(هـ) بتمويل من مرفق البيئة العالمية، أقامت اليونيدو مصنعا للغاز الحيوي في إسلا دي لا جوفنتود "جزيرة الشباب"، وأنجزت مزرعة لاستغلال طاقة الرياح في المنطقة؛

(و) صدر الإذن بإقامة منشأة تجريبية للغاز الحيوي لمعالجة النفايات البلدية الصلبة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في إحدى بلديات مدينة هافانا. وينتهج هذا المشروع الرائد الذي تنفذه اليونيدو للمعالجة السليمة بيئيا للنفايات البلدية نجا متكاملا يشمل فصل النفايات وإنتاج السماد العضوي وإقامة مصنع للغاز الحيوي ومختبر لإجراء التحاليل ومدافن للقمامة؛

- (ز) أصدر في حزيران/يونيه ٢٠١٠ الإذن بإقامة مصنعين صغيرين لتجفيف المنتجات الزراعية يعملان بالطاقة الشمسية، في باناوس وبوييرو، بقدرة معالجة تبلغ ٨٠٠ كيلوغرام من الفواكه في اليوم. ومن المقرر إقامة مصانع صغيرة مماثلة في عدة محافظات كوبية؛
- (ح) عُقدت حلقة دراسية دولية عن النباتات الطبية في هافانا في الفترة من ١٦ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

يلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات لا يزالان يشكلان خطرين رئيسيين من الأخطار التي تهدد أمن الدول الكاريبية الأعضاء ورفاهها. وفي هذا الصدد، يجري المكتب في الوقت الراهن تقييماً إقليمياً لأخطار الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يشمل المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، من شأنه أن يعطي صورة أوضح عن التدفقات غير المشروعة في منطقة البحر الكاريبي، وأن يرسى الأسس اللازمة لتقديم استجابات وطنية منسقة على نحو أفضل.

وقد تعاون المكتب باستمرار مع كوبا بأقصى قدر من الفعالية في المجالات المشمولة بولايتها. ففي فيينا، تمثل البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة واحدة من أنشط البعثات وفي دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المكتب وموارده الأساسية ومن أشدها تحلياً بروح التعاون البناء. ويود المكتب أن يؤكد أن كوبا اضطلعت بدور محوري في إجراء عملية تحديث المكتب حيث أنها تولّت خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى نيسان/أبريل ٢٠١١ منصب رئيس الفريق العامل المعني بالتمويل والحوكمة.

وكوبا دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهي تشارك في آلية الاستعراض المنشأة لتقييم التنفيذ الفعلي للاتفاقية من جانب الدول الأطراف وتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة، عند الاقتضاء، وبناء على الطلب. وستجري دولتان أخريان من الدول الأطراف استعراضاً لكوبا في السنة الثانية من آلية استعراض الاتفاقية (٢٠١١-٢٠١٢). وتمشيا مع القواعد المنصوص عليها في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، فإن كوبا ستؤدي أيضاً دوراً أساسياً في ذلك بوصفها جهة مستعرضة لبلدان أخرى في دورات الاستعراض المقبلة.

وسيوصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إشراك كوبا في المبادرات الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي. فقد افتتح المكتب في الآونة الأخيرة في الجمهورية الدومينيكية مركز امتياز في مجال إصلاح السجون والحد من الاقبال على المخدرات، سيوفر التدريب والمساعدة التقنية إلى بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وفي إطار الأنشطة التي سيقوم بها المركز في البداية، سيعقد المكتب اجتماعا لفريق من الخبراء رفيعي المستوى للتعرف على أفضل الممارسات في مجال تنفيذ قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيُمثل الخبراء من كوبا على النحو الواجب في هذا الاجتماع الذي سيعقد في آب/أغسطس ٢٠١١.

وفي إطار الأخذ بنهج مجدد وشامل لمنطقة البحر الكاريبي، وفي سياق متابعة الإعلان السياسي الذي اعتمدته المؤتمر الوزاري حول الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب بوصفهما عاملين يهددان الأمن وتحقيق التنمية في منطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠٠٩، يعمل المكتب على بناء قدرة جديدة من الخبراء في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة والحد من الطلب على المخدرات والعدالة الجنائية ومكافحة الفساد ومنع الجريمة، من خلال مكتبه للبرامج الإقليمية لمنطقة أمريكا الوسطى، الموجود في بنما، ونشر خبراء في منطقة البحر الكاريبي.

وفي سياق محفل منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، يعكف المكتب حاليا على صياغة مبادرات إقليمية لإشراك كوبا، ولا سيما في مجالات منع الجريمة وخفض الطلب على المخدرات وإنفاذ القانون. والعمل جار في جمع الأموال ويأمل المكتب في أن يعوّل على ما ستقدمه الدول الأعضاء من دعم لهذا المجهود.

ويرى المكتب أنه ينبغي عدم ادخار أي جهد لكفالة وضع نهج إقليمي لعمليات التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتيسير التعاون بين جميع الدول الأعضاء من منطقة البحر الكاريبي، بما فيها كوبا.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ تموز/يوليه ٢٠١١]

منذ التقرير السابق لصندوق الأمم المتحدة للسكان الصادر في أيار/مايو ٢٠١٠، ظلت التدابير الرئيسية للحظر التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، دونما تغيير. وهي تدابير ما زالت تؤثر على جودة الظروف المعيشية الشعب الكوبي، وبخاصة أضعف فئاته.

وما زال البرنامج القطري التابع للصندوق يواجه صعوبات كثيرة في اقتناء وشراء السلع والمعدات والأدوية والمواد المخترية التي تنتجها الولايات المتحدة أو التي تشملها براءات الاختراع التي تملكها الولايات المتحدة. فهذا يؤثر على تكاليف البرنامج القطري، لأن مورّدي المنتجات يضطرون إلى استيراد معظم السلع الأساسية اللازمة لمشاريعهم.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، أقرّ المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الكوبي سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة، وبدأ مناقشة موسعة لمجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية يزيد عددها على ٣١١ إصلاحاً. وتؤثر القرارات المتخذة بشأن التغيير المؤسسي على تنفيذ برنامج الصندوق وعملية صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

ويتواصل بذل الجهود الرامية إلى إقامة شبكات مع الجهات الفاعلة السياسية والأكاديمية والاجتماعية التي تدعم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وولاية الصندوق. فصندوق الأمم المتحدة للسكان هو أحد مصادر التمويل القليلة للغاية لدعم البرامج المتعلقة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية والسكان والتنمية والمسائل الجنسانية. وتُبذل جهود أيضاً في مجال تعبئة الموارد.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ أيار/مايو ٢٠١١]

إن الاتحاد البريدي العالمي، باعتباره وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، لا يشارك مشاركة مباشرة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٥/٦، الذي لا تؤثر سوى في دول أعضاء.

وقد عامل الاتحاد البريدي العالمي كوبا باستمرار باعتبارها عضواً كاملاً العضوية في الاتحاد. ولذا، تتمتع كوبا بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الآخرون في الاتحاد وتقع عليها نفس الالتزامات التي تقع عليهم. ففي عام ٢٠١٠، استفادت كوبا من مشاريع إنمائية إقليمية مشتركة بين الاتحاد البريدي العالمي والاتحاد البريدي للأمريكتين وإسبانيا والبرتغال تندرج في إطار خطة التنمية الإقليمية لأمريكا اللاتينية في مجالي خدمات الدفع البريدي وجودة الخدمة. فهي استفادت تحديداً من منحة دراسية قُدمت إلى موظف للمشاركة في دورات تدريبية في مجالات خدمات الدفع البريدي ونوعية الخدمات البريدية وتدريب المدربين. وعلاوة على ذلك، نظم الاتحاد البريدي العالمي دورة تدريبية في كوبا خاصة بإدارة الموارد البشرية.

وعلاوة على ذلك، فإن كوبا عضو في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة العمليات البريدية منذ مؤتمر الاتحاد الأخير الذي عُقد عام ٢٠٠٨ وهي عضو مشارك في عدد من لجان المجلس وأفرقة العاملة.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ تموز/يوليه ٢٠١١]

ما زال الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يقيد التجارة بشدة ويؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة وكفاءة الهياكل الأساسية اللوجستية الكوبية (الموانئ وتخزين البضائع وتتبع السلع الأساسية) وعلى تحضير المنتجات الغذائية والإنتاج الزراعي. ومن ثم، فإن ذلك يؤثر سلباً في كفاءة شبكات الضمان الاجتماعي الحكومية التي تكتسي أهمية أساسية لتحقيق الأمن الغذائي للأسر المعيشية. بل إن الأثر ازداد سوءاً في هذه السنة جراء تجمع عاملين، وهما ارتفاع أسعار الأغذية واستمرار الجفاف في كوبا. وإلى جانب الفرص المحدودة للحصول على المدخلات الزراعية، فإن هذين العاملين يضعان صعوبات أمام إنتاج الأغذية محلياً ويجبران الحكومة على الاستمرار في استيراد جزء كبير من احتياجاتها الغذائية المحلية. ويسلط هذا بدوره ضغوطاً على ميزانية القطاع الاجتماعي الشحيحة ويؤثر على رفاه الناس، ولا سيما أشد الفئات اعتماداً على شبكات الضمان الاجتماعي. وتشكل حالات النقص في المغذيات الدقيقة مثاراً للقلق. ولا يزال فقر الدم متفشياً بمعدلات عالية، ولا سيما بين الأطفال دون سن الثانية، وهو ما يهدد قدرتهم على النماء.

ويكون الأثر في المقاطعات الشرقية، اشد وقعا حيث تعلو نسبة انعدام الأمن الغذائي. وقد تأخر شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية بسبب المصاعب اللوجستية المذكورة آنفاً. وبسبب الحظر، تضطر السفن إلى التوقف في بلد مجاور لنقل حمولتها إلى سفينة أخرى. ويتسبب هذا الأمر في حالات تأخر وتكاليف إضافية وهو ما يؤثر أيضاً على شحنات برنامج الأغذية العالمي.

منظمة الصحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية/الإسبانية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

الأثر المترتب في السكان والقطاع الصحي وصحة الأفراد

من الناحية الاقتصادية، وبلاستعانة ببيانات من عدة مصادر حكومية كويية، بلغ في أيار/مايو الأثر التراكمي للحظر ٣ ٣١٨,٢ مليون دولار. وتعزى هذه التكلفة أساساً إلى اضطراب كوبا إلى شراء الأدوية والكواشف الكيميائية، وقطع غيار المعدات الطبية التشخيصية والعلاجية، والأدوات الطبية والجراحية وغيرها من اللوازم من أسواق بعيدة وعبر وسطاء، وهو ما يزيد بالتالي من التكلفة. وفي قطاع الصحة، يترتب على الحظر في تكاليف المنتجات الصحية الأساسية اليومية، وصعوبة الحصول على المنتجات الصحية، وتوافر الخدمات الأساسية، أثر سلبي يمتد من ثمة، فيشمل الظروف المعيشية العامة للسكان.

ولم تزد القيود المفروضة بموجب الحظر إلا استفحالا مع اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية التي لم يستثن كوبا.

ومما يهدد الصحة العامة، نقص الاستثمارات في الهياكل الأساسية: الإسكان، والطرق، والمياه، والصرف الصحي. وباختصار، تتأثر الصحة العامة من نقص الموارد اللازمة للتصدي لمخاطر تفشي الأوبئة.

ثم إن الحظر يعوق أيضا النهوض بالصحة العامة في كوبا حيث إنه يمنع حصولها على قروض وهبات من المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، إضافة إلى أنه يقيد حصولها على تبرعات خيرية وهبات من منظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة. ونظرا للحظر، يشتري البلد السلع عن طريق شركات فرعية تستطيع تضخيم التكاليف ولا تستطيع أن تقدم دائما الأصناف بمواصفاتها المطلوبة، وهو ما يجبر كوبا على شراء سلع أخرى شبيهة للسلع التي تريدها أو قرية منها، غير أن ذلك ربما يهدد جودة خدمات الرعاية، وهو ما يهدد بدوره الظروف المعيشية في كوبا. ثم إن الطابع المعقد لهذا الأثر يجعل من الصعب تقدير حجمه وتكلفته النقدية تقديرا دقيقا.

فالخطر يؤثر على الرعاية الصحية للأفراد أيا كانت أعمارهم ونوع جنسهم من خلال الأثر الذي يلحقه بمؤسساتها المشمولة بنظامها الصحي الموحد، وبعراقها البحثية ومؤسساتها لمراقبة الأوبئة ووكالتها لمكافحة الأمراض.

البحوث

لا يزال الحصار يحدّ من التبادل العلمي رغم أوجه التقدم المشهود لها التي حققها البلد في مجالي الابتكار والعلوم. فالبلد لا يستطيع الاستفادة من خدمات كوابل الألياف الضوئية المغمورة، الأمر الذي يقيّد قدرته على الاتصال، ويزيد من التكاليف. وهذا ما يحد أيضا مشاركة كوبا في المنتديات الافتراضية، وفي المجتمعات العلمية، وفي المناسبات البحثية الهامة، ومن فرص وصولها إلى البرمجيات المتاحة للكافة. ثم إن في ذلك بالنسبة للمجتمع العلمي الكوبي غبن يحدّ من فرص تلقيه هبات ومنح دراسية من الولايات المتحدة، لإجراء مزيد من الدراسات والتدريب في مجال تطوير المشاريع البحثية.

الخدمات الصحية

تجد أقسام علاج الأورام لدى الأطفال صعوبة في الحصول على مادة السيكلوسفوسفاميد الكابحة لتكاثر الخلايا (لعلاج السرطان)، إضافة إلى صعوبة الحصول على عدّاد للكريات لأن شركة بيكتون ديكنسون أند كومبني المصنعة للعدّاد ترفض أن تبيعه لكوبا.

وتتأثر أقسام أمراض القلب وجراحة القلب والأوعية الدموية لما تجده من صعوبة لشراء لوازم أساسية كالمقاطع التذبية من شركة هورايزن، وأجهزة ضبط دقات القلب وحثها من شركة ميدترونيك، إضافة إلى جهاز يعمل بالموجات فوق الصوتية داخل الشرايين التاجية. وتضرر مركز ويليام سولر لأمراض القلب لدى الأطفال ضررا مباشرا شمل إمداداته من القشاطر والوشائع والأسلاك المرشدة والدعامات، التي تستخدم لأغراض التشخيص والعلاج عن طريق القنطرة التدخلية للأطفال المصابين بأمراض القلب الخلقية المعقدة.

وقد تأثرت كذلك خدمات رعاية المصابين بفشل كلوي التي تتطلب إجراء عمليات زرع خطيرة، بسبب استحالة شراء غرفة تصوير بأشعة غاما من شركة جنرال إلكتريك واستحالة الحصول على كواشف كيميائية عالية الجودة مضادة للكريات البيض البشرية، التي تبيعها شركة وان لمبدا، الأمريكية، وهو ما أدى إلى وقف برنامج الزرع الوطنية.

وتعذر على المركز الدولي للالتهابات الشبكية الصبغية الحصول على الأقطاب الكهربائية اللازمة لقطعة من المعدات المستخدمة في التحفيز الكهربائي للعدسة العينية.

وبالإضافة إلى المعلومات السابقة، تلقى مكتب منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في كوبا رسالة موجهة من وزير الصحة في كوبا إلى مدير المكتب يبلغها فيها أن الأموال المخصصة لبرنامج مكافحة الإيدز والسل ذي الأولوية (أكثر من أربعة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) التي حولها الصندوق العالمي

لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، إلى حساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد احتجزها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة. ولم يفرج على هذه الأموال أخيراً إلا في أواخر نيسان/أبريل ٢٠١١ بعد جهود متعددة بذلها كل من وزارة الخارجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأثر المترتب في أنشطة التعاون التقني لمنظمة الصحة العالمية

نتيجة للحصار، تتحمل عمليات مكتب منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في كوبا تكاليف أكبر حجماً من تكاليف غيرها من عمليات المنظمة في بلدان أخرى، ويؤدي ذلك إلى تقليص الموارد المتاحة للتعاون التقني في البلد.

وأثر الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا على قدرة برامج التعاون التقني لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية على شراء المعدات والمواد المكتبية.

ولا يستطيع مكتب منظمة الصحة الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في كوبا الحصول على أجهزة الكمبيوتر وما إلى ذلك من أعمال صيانة ولوازم يتولى المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة للبلدان في الولايات المتحدة على نحو مركزي إدارتها وتوزيعها على جميع المكاتب القطرية المناظرة، وهو ما جعل من الصعب المحافظة على وحدة من التكنولوجيا المستخدمة في جميع المكاتب القطرية. لذا، يضطر المكتب إلى شراء كل التكنولوجيات والخدمات التكنولوجية من مناطق بعيدة، وتحمل الزيادة الكبيرة في التكاليف التي تترتب على ذلك فيما بعد.

وتواجه الباعة والموردين قيود متزايدة للاستمرار في القيام بعمليات تكنولوجية من هذا النوع في كوبا. فالمكتب لا يستطيع كذلك أن يشتري مباشرة البرمجيات التي وحدتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لاستخدامها في جميع الكيانات الإقليمية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد متزايد من صفحات الويب في الولايات المتحدة التي لا تسمح بالدخول إليها من الأراضي الكويتية، ولكنها صفحات تستخدم على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.

وفي داخل كوبا، يمنع الوصول إلى أي موقع يحمل الرمز code.google.com و sourceforge.net، وهما اثنان من أكبر مستودعات البرامج الحاسوبية المتوافرة وأكثرها اكتمالاً. وتنطوي حالة الموقع code.google.com على أهمية خاصة لأنه مستودع يحتوي على مكتبات البرمجيات والأدوات التي وضعتها شركة غوغل للحصول على خدماته، بما في ذلك البرامج والوثائق التي تتيح دخول قاعدة أندرويد. وبالإضافة إلى ذلك، تمنع مؤسسة أوراكل تنزيل جهازي جاوا وأدوبي الافتراضيين وتنزيل جهاز تركيب الوامض "فلاش" وغيره

من التكنولوجيات الأساسية للاستعانة بمجموعة واسعة من خدمات الإنترنت (مثل إيومنيت، ويوتيوب، وما إلى ذلك) وأدوات (مثل غرينستون، وبيغلوبوتون، وما إلى ذلك).

وهناك زيادة في عدد صفحات الويب التي لا تسمح بالدخول إليها من أراض كويبة للاطلاع على المعلومات أو تنزيلها، بما في ذلك مجموعات البرمجيات المجانية. ويحدّ هذا الأمر من إمكانية وصول التقنيين والمهنيين الكوبيين إليها ليتساووا بذلك مع غيرهم في الاستفادة من فرص الاطلاع على المعلومات وتنمية قدراتهم المهنية.

وقد حدّ الحظر أيضا من التقدم في المجال العلمي إذ عرقل مشاركة المهنيين الكوبيين في اجتماعات تقنية وأخرى علمية تشجع على تبادل المعارف والخبرات وتعزيزه، وذلك بهدف تعزيز القدرات الوطنية.

ويحول الحظر دون إدراج الأدوية واللقاحات المنتجة في كوبا في بروتوكولات تطوير الأبحاث في الولايات المتحدة. ويعرقل الحظر تمثيل كوبا في المنظمات الدولية في الولايات المتحدة، بسبب التأخير في منح التأشيرات اللازمة للسفر أو منعها، مثلما كان الحال عندما تأخر إصدار التأشيرة لممثل الحكومة الكوبية في الاجتماع الأخير لمجلس منظمة البلدان الأمريكية للصحة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وأخيرا، تسلم المنظمة أيضا بأن الحظر يترتب عليه في مجال الصحة العامة أثر عموما ما يتجاوز نطاق السكان المقيمين في كوبا. فاستبعاد كوبا من المشاركة في الأنشطة الإقليمية والعالمية إنما ينال من التقدم والرقي العالميين صوب تحسين الصحة للجميع.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠١١]

نتيجة للحصار المفروض، لوحظت في كوبا الظروف التالية باعتبارها تشكل عقبة تحول دون التقدم في مجال الملكية الفكرية، وتؤثر مباشرة على النهوض به من النواحي التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

(أ) إن الحصار إذ يقيد دخول المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة فإنه يحدّ بذلك من إمكانية تنمية قدراتهم في أراضي الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، فإن هناك من المتخصصين المهنيين الكوبيين من قد لا يستفيد على نحو كامل من فرص زيادة التخصص في مجال الملكية الفكرية، المتاحة بشكل خاص في الولايات المتحدة وتشمل هذه الفرص، على وجه الخصوص، إمكانية الاطلاع على التجارب الناجحة في مجالات الأخذ بمكاتب لنقل

التكنولوجيا، وإدارة التكنولوجيات، وفيما يتعلق بمسألتي تقييم الملكية الفكرية واستخدامها كضمانات رهنية، اللتين ينطويان على أهمية بالغة في تحقيق فعالية استخدام نظام الملكية الفكرية؛

(ب) تعوق القيود المفروضة على منح التأشيرات إمكانية مشاركة المتخصصين الكوبيين في مجال الملكية الفكرية في برامج التدريب المنتظمة والاجتماعات والمناسبات الأخرى التي تعقدتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الولايات المتحدة؛

(ج) تعوق القيود المفروضة على هياكل الاتصالات السلوكية واللاسلكية أيضا التوسع في نشر الدورات الإلكترونية للتعليم عن بُعد التي توفرها المنظمة في كوبا بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المحلية والتزامها بتعزيز ثقافة احترام الملكية الفكرية على الصعيد الوطني. كما أن المرافق المستخدمة في عقد اجتماعات عبر الفيديو، التي توفر وسيلة اتصال عالية الكفاءة وتنسجم بالفعالية من حيث التكلفة، خاصة لأغراض التعليم والتدريب، غير متوفرة نظرا لأن جزءا كبيرا من المعدات التقنية وأدوات البرمجيات مصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية ويتعذر شراؤها؛

(د) تؤثر مرافق الاتصالات السلوكية واللاسلكية الرديئة سلبا هي أيضا على إمكانية استخدام الرعايا الكوبيين لقواعد البيانات الإلكترونية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والخدمات الرقمية الأخرى التي تعرضها في مجال الملكية الفكرية وتحول دون وصولهم إليه وهذا الوضع، ولا سيما عدم الاطلاع عبر شبكة الإنترنت على قواعد بيانات المعلومات المتعلقة بالبراءات، بما في ذلك نطاق براءات الاختراع وغيرها، والتي لا تتوفر إلا من خلال شبكة الإنترنت، إنما يؤثر سلبا على التقدم في مجالات البحوث التكنولوجية وغيرها من البرامج الابتكارية التي تقوم بها حكومة كوبا في مجال البيئة والعلوم الطبية وعلوم الحياة والتكنولوجيات الأحيائية والتكنولوجيات المتناهية الصغر؛

(هـ) يؤثر الحصار أيضا على توافر معدات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وخاصة خدمات التحري بشأن براءات الاختراع والعلامات التجارية وفحصها. وبالرغم من أن البلد مهيا إداريا لأداء هذه المهام بفضل وجود فروع لمكتب كوبا للملكية الصناعية في المقاطعات، فإن عدم توافر برمجيات متخصصة يعوق إلى حد كبير أداء هذه المهام. والإجراءات المتعلقة بالمشتريات من الخارج للحصول على المعدات والبرمجيات المطلوبة مرهقة للغاية، ولا يزال هذا الوضع يتسبب في تراكم تأخير الخدمات التي يُطلب من هذه المكاتب تقديمها ويحول دون نمو هذه الخدمات بشكل طبيعي ودون توسّعها. والأهم من ذلك أن هذا الوضع يقلص فرص الاستفادة الكاملة من الخاصيات التي يتيحها النظام الآلي للملكية الفكرية التابع

للمنظمة نظرا إلى أن بعض أدوات تشغيل النظام ليست متاحة بحرية للمستخدمين في كوبا. ويحد هذا الأمر كثيرا من فرص توسيع نطاق النظام الآلي للملكية الفكرية ومواءمته مع احتياجات المستخدمين الكوبيين (في كل من العاصمة والمقاطعات)؛

(و) تمتد آثار الحصار خارج حدود الولاية القضائية للدولة لتشمل المجال المالي أيضا، حيث إن المبالغ المستحقة على كوبا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة (معاهدة التعاون بشأن البراءات، واتفاق مدريد)، لا تسدد إلا بعمليتي اليورو والفرنك السويسري، ولا بدولارات الولايات المتحدة، تفاديا للقيود التي يفرضها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع للولايات المتحدة. وبالمثل، يتعين سداد مدفوعات المنظمة إلى مكتب كوبا المعني بالملكية الفكرية بهاتين العمليتين. والتكلفة الناجمة عن هذه المعاملات غير المباشرة تجنباً للتعامل مع مصارف الولايات المتحدة، تسبب خسائر مالية كبيرة، وتثني المواطنين الكوبيين عن استخدام نظامي معاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق مدريد.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١]

ربما يكون الحصار قد أدى إلى محدودية فرص حصول معهد كوبا للأرصاد الجوية على مشاريع أو اقتناء بعض المعدات التي تم إنتاجها في بلدان تتقيد بهذا الحصار. ومع ذلك، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لم يؤثر على أداء الالتزامات العادية أو العلاقات العلمية والتقنية بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمعهد الكوبي للأرصاد الجوية، أو بين المعهد وبقية الدوائر الوطنية في مجالي الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا في المنطقة أو العالم.

وقد تبادل المعهد الكوبي للأرصاد الجوية طوال الحصار، البيانات المتعلقة بالأرصاد الجوية والبيانات الهيدرولوجية والمناخية مع الهيئات والمراكز الإقليمية الأخرى في مجال الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا دون قيود. وقد حصل المعهد على جميع الوثائق التقنية المتاحة الصادرة في أمانة المنظمة لتوزيعها على جميع البلدان الأعضاء.

والنقطة الأكثر أهمية هي أن المعهد تلقى الوثائق التقنية المتاحة، وهو ما مكنه من مساعدة مستخدميه وموظفيه على حضور الاجتماعات التي تنظمها المنظمة أو مراكز الأرصاد الجوية الأخرى في المنطقة أو في العالم، بما في ذلك اللجان الفنية والأفرقة العاملة أو المحاضرات على المستويين العلمي والتقني.

وقد ظلت كوبا نشطة في الرابطة الإقليمية الرابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ولا سيما بوصفها رئيساً للفريق العامل المعني بالهيدرولوجيا ومشاركاً منتظماً في اللجنة الإقليمية المعنية بالأعاصير.

منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١١، طبقت الولايات المتحدة الحظر على الأنشطة العامة في قطاع السياحة، بما في ذلك القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا.

ووفقاً للإحصاءات الأولية التي جمعتها منظمة السياحة الكاريبية، نمت حركة السياحة الصادرة من الولايات المتحدة إلى المنطقة بنسبة ٥,٧ في المائة، ويقدر أن تكون قد وصلت إلى ١١,٥ مليون زائر خلال عام ٢٠١٠. وبناءً على افتراضات مختلفة، فإن ١٥ في المائة من المسافرين الأمريكيين إلى منطقة البحر الكاريبي لديهم استعداد لزيارة كوبا لولا القيود. وتشير البيانات إلى أن كل سائح من السياح الأمريكيين كان سينفق في المتوسط ما يقدر بـ ٩٦٧ دولاراً. لذا، فلو كانت كوبا تستقبل حوالي ١ ٧٢٥ ٠٠٠ مليون زائر أمريكي لدرّ عليها قطاع السياحة ١,٦ بليون دولار من الإيرادات.

وتؤثر القيود المفروضة على السفر على مختلف ضروب السياحة، كالنقل عن طريق البحر، وشمل اليخوت والقوارب الشراعية. وتأثرت كذلك العائدات المحتملة من هذه المنتجات السياحية خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية.

ويوجد بالمرافئ التي تشغلها مجموعة شركات مارلين مراس يبلغ إجماليها ٦٥٠ مرسى لا يمكن عرض خدمات أي منها لإيواء قوارب أمريكية. وبالتالي تفقد الشركة ٥ ملايين دولار من العائدات المحتملة. وكان من الممكن أن تدرّ خدمات الإمداد كخدمات التزويد بالمياه، والطاقة، والوقود، وخدمات أمانة السفن، والتسوق، وتصلح اليخوت، إيرادات إضافية بمبلغ ١٠ ملايين دولار.

وهناك أيضا قيود على التجارة الإلكترونية، هو ما يؤثر على استخدام شبكة الإنترنت وتشغيل معاملات بطاقات الائتمان كوسيلة من وسائل دفع المبالغ المستحقة عن مبيعات تذاكر الطيران والحجوزات في الخدمات السياحية الأخرى.

وتخضع شركة هافاناتور، وهي شركة لتشغيل الجولات السياحية يقع مقرها في كندا، لرسوم تشغيل بطاقات الائتمان تبلغ ٣,٧٩ في المائة، وهي نسبة تزيد بمقدار ١,٦ في المائة عن تلك التي تحمل على غيرها من شركات تشغيل الجولات السياحية التي يقع مقرها في ذلك البلد.

وقد واصل مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية تطبيق سياسته المتمثلة في تقييد السفر إلى كوبا، عملا بتعليمات وزارة الخزانة. ولم يتمكن بعض مواطني الولايات المتحدة من الحصول على إذن بالسفر إلى كوبا، ونتيجة لذلك، اضطرت وكالات السفر الأمريكية إلى إلغاء ما لا يقل عن ست رحلات إلى كوبا في عام ٢٠١٠.

وقد تأثرت شركة تينداس دي توريزمو كاراكول سلبا من جراء الحصار، حيث كان الحصول على بعض من المنتجات الأمريكية التي يقبل السياح عليها إقبالا شديدا من ضروب المستحيلات. وقد تكبدت الشركة من جراء ذلك نفقات بلغت ٠,٥ مليون دولار وازدادت نفقات الشحن إلى ١٧,٦ مليون دولار.

أما شركة كوميرسياليزادورا أي تي إتش، فقد سجلت خسائر تقدر بما مجموعه ٢٦,٧ مليون دولار خلال عام ٢٠١٠ مرجعها إلى الفرق في أسعار السلع التي اضطرت إلى شرائها من خلال أسواق ثالثة بدلا من شرائها مباشرة من الولايات المتحدة؛ ومعدلات فائدة مفرطة على الائتمان التجاري؛ وتذبذبات في أسعار الصرف الأجنبي، علما بأن دفع المبالغ المستحقة بدولارات الولايات المتحدة محظور في ظل الحصار.

وقد شهدت مجموعة ترانزيتور للنقل تدهور إيراداتها في أعقاب إلغاء مورد سيارات في كندا مبيعات قدرها ٣١,٥ مليون دولار، وقد أثر ذلك أيضا على جودة خدماتها. وتعكس هذه الحقائق، بصورة عامة، الآثار الشاملة للحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على قطاع السياحة في كوبا على مر السنين.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١١]

بالرغم من أن الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لا يتطرقون إلى مسألة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن هناك منتديات وآليات مختلفة تابعة للمنظمة يمكن للولايات المتحدة وكوبا وغيرهما من الأعضاء، أن يتطرقوا في إطارها إلى المسائل المتصلة بحقوقهم والتزاماتهم وهذه تشمل، في جملة أمور، التزامات تتعلق بعدم التمييز وحظر نظام الحصص وإمكانية الحصول على إعفاء من تلك الالتزامات.

وعلى غرار السنوات السابقة، أثارت هذه المسألة في عام ٢٠١٠، في عدد من المحافل، بما في ذلك هيئة تسوية المنازعات في ٢٢ حزيران/يونيه و ٢٠ تموز/يوليه و ٣١ آب/أغسطس و ٢١ أيلول/سبتمبر و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وأثيرت هذه القضية كذلك في عام ٢٠١١، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، و ٢٤ شباط/فبراير و ٢٥ آذار/مارس و ٢١ نيسان/أبريل. وبالمثل، أشير إلى هذه المسألة في اجتماع المجلس العام في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأثناء استعراض السياسات التجارية للولايات المتحدة، الذي أجري في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.